الاثنين 20 كانون الثاني 2020
العدد 3959 السنة الرابعة عشرة
lundi 20 Janvier 2020 no 3959 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
شركات التأمين في فخّ الديون أيضاً

- المركزي يبدّد دولاراته على الديون والمصارف
- **الأمجد سلامة** في خدمة رأس المال الوهمي

الحراك العراقي يتجدّد بعنف مفرط وغضب أميركي من «مليونية» طرد الاحتلال [16]

حكم الصبيان

- عندما تقرر أميركا مكافحة الفساد في لبنان
- المشنوق يلوّح بالدم «بناء على معلومات»
- السياسيون مشغولون بحماية وسط العاصمة

[2 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

ليبيا

مؤتمر برلين **النفط أولاً... ثم الهدنة**

14

الحدث

ايران تحذّر: قد نوقف التعاون مع «الطاقة الذرية»

18

فنزويلا

مادورو بعد عام على الانقلاب: **أميركا فشلت... فلنتفاوض**

19

على الغلاف

عندما تقرّر أميركا مكافحة الفساد في لبنان!

تصوّر لاتفاق سياسي جديد ولا مركزية إدارية

دمج سريع للمصارف ومعاقبة «المخالف» منها

ابراهيم الأمين

في لبنان، كما في عدد غير قليل من دول المنطقة، حشد هائل من السياسيين والمواطنين «القدريين» ازاء الولايات المتحدة. لا نعرف الوقت الذي تحتاجه البشرية حتى تتخلص من وهم القوة المطلقة لاميركا في العالم. لكن، في هذه الاثناء، يفترض جميع من يتوسل رضى العم سام ان لا مجال لمقاومتها، وان ما تقرره سيحصل طوعاً او غصباً. وحتى عندما تهزم اميركا، فان هؤلاء يعتبرون الامر مجرد مناورة ارادتها واشنطن. وفي هذه الحالة، يصبح لا يكون منهزم اميركا، في نظر هؤلاء، بطلا قادرا، بل عميلا متخفيا اعطته هذه المنحة ليمرر لها ما تريد. الانكى من كل ذلك، هو ان يخرج هؤلاء المتسابقون لنيل رضى اميركا، الى انتقاد ايران من زاوية ان «ردها على اغتيال سليماني كان بلا اثر»... واللطيف أن أياً منهم لا يجرؤ على انتقاد السياسة الاميركية، واذ به يعتبر قصف قاعدة عسكرية أميركية حدثاً تافهاً!

أصحاب هذه الوجهة في عالمنا العربي لا يبرّرون هزيمتهم الدائمة أمام الأميركيين. يرفضون فكرة ان في مقدور احد مقاومة الوجود والتأثير الاميركيين. وهم، بذلك، يعتقدون بانهم يقدّمون الحجة على وجود القوات الاميركية في ديارهم، او قبولهم بالقوانين الاميركية لادارة شؤون الكون. ينتشر هؤلاء في أرجاء المعمورة. لكنهم كثر في السعودية والامارات وقطر والكويت. وفي بلد مثل لبنان، يكون للمشهد لون وطعم مختلفان.

بعض من يتصرفون بصفتهم من قادة الثوار في لبنان (من صنف «السلميين» جداً تحديداً) يراهنون بقوة على ان الولايات المتحدة ستحقق حلم اللبنانيين بانهاء حكم الفساد. هذا الصنف من الثوار المنتشرين على الشاشات والموجودين على الارض (في التظاهرات السلمية حصراً) يعتقد ويتصرف على أساس ان الولايات المتحدة «اخذت قرارا نهائيا بدعم ثورة الشعب اللبناني ضد الفساد». ولا حاجة، بالطبع، لشرح موقف هؤلاء «الثوار» وهم يرفضون تحميل اميركا اي مسؤولية عن خراب لبنان كما عن خراب المنطقة.

لكن، لناخذ مثلاً عما يتناقله «ثوار اميركا»، من الموجودين في مواقع نفوذ داخل الدولة او في الساحات. وفي ذلك، عينة مما يفترض انه «خطة اميركية» خاصة بلبنان في المرحلة المقبلة، ورد جزء منها في محاضر جرى تداولها على مستوى قيادات رسمية بارزة، سياسية ودبلوماسية من آخر هذه التصورات، ما عاد به زوار بارزون من واشنطن ونيويورك قبل نهاية السنة الماضية. بين هؤلاء من ينشط في السياسة وعالم المال والاعمال ايضا، رجعوا الينا بانباء عن «تغييرات سريعة وعميقة ودائمة تتوقعها الولايات المتحدة في لبنان خلال الفترة المقبلة». وقال هؤلاء ان «واشنطن تدعو اللبنانيين الى التصرف بمسؤولية كون عملية التغيير ستكون قاسية ومؤلمة، لكنها ستفتح الباب امام مستقبل افضل على المدى الطويل».

وعلمت «الاخبار» ان مسؤولين كباراً في الدولة، جرى اطلاعهم في وقت لاحق على ما اصطلح على تسميته بـ«ورقة افكار اميركية» تم جمعها بعد لقاءات عقدت بين العاشر والثاني والعشرين من كانون الاول من العام 2019، وشملت مسؤولين اميركيين يعملون في وزارتي الخارجية والخزانة، وفي الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي الاميركي) اضافة الى «مقربين من اجهزة الاستخبارات».

وبحسب ما علمت «الأخبار»، فان مرجعا رئاسيا لفت الى «ان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، يتصرف على خلفية هذه المعطيات الاميركية. وانه مستمر بالتذرع بامور ادارية وتقنية وبالسرية المصرفية لعدم الكشف عن مخالفات كبيرة حصلت خلال العام الماضي». ويرى المرجع الرئاسي ان المعلومات «تدل على ازمة كبيرة ستواجه القطاع المصرفي، وان رياض سلامة يحاول رمي المسؤولية على الاخرين وخصوصا على القوى السياسية».

ويبدو ان سلامة يدير بمساعدة بعض اصحاب المصارف، ولا سيما رئيس الجمعية سليم صفير، معركة «تبييض صفحة» القطاع، ويستخدم هؤلاء بالتعاون مع مصرفيين من الفئة الدنيا، كل ما يملكون من نفوذ لابقاء القطاع وسلامة وجمعية المصارف خارج مشهد الاحتجاجات الشعبية. حتى ان سلامة لا يتوانى - وهذا حقه - عن الاستعانة بجيش من المستشارين والاعلاميين والسياسيين الاعلامية اللبنانية، من تلفزيونات وصحف واذاعات ووكالات تتعاطى الانتاج الاعلامي والاعلاني، والتي تولى سلامة الاشراف عليها مباشرة، وخضعت لموافقته، وتولت مصارف عدة ادارة الجانب المالي منها. وكان هدف عمليات الاقتراض تلك منع اي نقاش حول الواقع المالي والنقدي في لبنان. وهي التي اتاحت ولا تزال لسلامة وآخرين ممارسة نفوذهم القوي على وسائل اعلامية بارزة في لبنان، وهو ما ظهر بصورة كبيرة خلال الاشهر الثلاثة الماضية في اداء قناتي «مر تي في» و«الجديد»، مع تمايز نسبي لقناة «ال بي سي اي». بينما تولت جهات قريبة من سلامة ومن نافذين في جمعية المصارف، تسويق المعلومات الخاطئة غير مواقع الكترونية اخبارية بديرها «منتحلو صفة»، ومن خلال اعلاميين وبعض الشخصيات التي يجري تقديمها بصفة خبراء متخصصين في الشانين المالي والاقتصادي.

واشنطن لا تزال تراهن على استغلال الحراك الشعبي لاحداث تغييرات كبيرة في الادارة السياسية والمالية للبلاد (هيثم الموسوي)

> بعض «الثوار» يتصرف على اساس ان هناك قراراً اميركياً نهائياً بدعم ثورة اللبنانيين ضد الفساد

وصايا واشنطن

بالعودة الى نتائج الزيارات الخاصة الى العاصمة الاميركية، اظهرت معلومات حصلت عليها «الاخبار»، ولم تنفها «مصادر مأذون لها»، ان الولايات المتحدة لا تزال تراهن على امكانية استغلال الحراك الشعبي لاحداث تغييرات كبيرة على صعيد الادارة السياسية والمالية للبلاد. وكشفت المعلومات ان «واشنطن مستعدة كما هي حالها في كثير من البلدان، للتخلي عن حلفاء عملوا معها طوال العقدين الماضيين، وانها ستطيح بعدد منهم بحجة الفساد وتستثمر ذلك في معركة تغيير سياسي شاملة في البلاد هدفها الامساك مجددا بالسلطات المالية والعسكرية والامنية والمصرفية».

وبحسب المعلومات نفسها، فان ما يروج له حلفاء اميركا في لبنان من خطوات تنوي واشنطن القيام بها، يقع ضمن البرنامج الاتي:

1- ستصدر الولايات المتحدة قائمة عقوبات جديدة في المستقبل غير البعيد، تضم قائمة أفراد من الوزن الثقيل، من المحسوبين على جهات سياسية مختلفة، وليس حصراً من فريق 8 اذار او المقربين من حزب الله. وجرى تداول عدد غير قليل من الاسماء (القريبة من الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل) في اجتماعات وزارتي الخارجية والخزانة الاميركيتين، ومنهم رجال اعمال معروفون ومتعهدو صفقات عمومية ومصرفيون وتجار عقارات تتهمهم واشنطن بتبييض العملات.

2- العقوبات الجديدة ستستند هذه المرة إلى القانون المعروف باسم «قانون مغنيتسكي» الذي صدر في ولاية الرئيس الاميركي السابق باراك اوباما، والذي فعّله الرئيس دونالد ترامب ليكون عالميا ويتجاوز المواطنين الاميركيين او الموجودين على الاراضي الاميركية، وصار يسمح للحكومة الاميركية بفرض عقوبات على الأفراد والكيانات في جميع انحاء العالم من دون الإشارة إلى الجنسية او البلد.

3- تؤكد تقارير دبلوماسية ومحاضر اجتماعات عقدت في العاصمة الاميركية، ان وزارتي الخارجية والخزانة «الاحتياطي الفيدرالي»، اضافة الى جهات اخرى (تتصرف على انها صديقة للبنان) يؤكدون انهم في صدد سياسة جديدة تجاه لبنان، اختاروا لها عنوان مكافحة الفساد. وقال المسؤولون الاميركيون، انهم قرروا اشهار فقدانهم الثقة بغالبية القوى والشخصيات السياسية النافذة في لبنان. وان العمل على مكافحة الفساد لا يقتصر على المقربين من حزب الله، بل على اخرين من قوى وجهات اخرى بينها من اعتبر دائما انه قريب من الإدارة الاميركية. وان طريقة تصرف الحكومة الاميركية الجديد مع الواقع السياسي اللبناني سيختلف جذريا عن السابق. وعلى اللاعبين اللبنانيين التدقيق في طريقة تصرف واشنطن مع ملف تكليف رئيس جديد للحكومة، لأن ما حصل يمكن اعتباره تجسيدا للسياسية الجديدة في واشنطن.

4- تنظر الحكومة الأميركية الى «الحراك الشعبي المستمر» في لبنان على انه مؤشر قوي على استعداد الناس لتغيير كبير. وهذا يعني ان واشنطن ستأخذ في الاعتبار الحاجة الى اطاحة كل الحرس القديم، مع اشارة خاصة الى واقع الرئيس سعد الحريري، «الذي ضعف كثيرا، وبصورة واضحة للجميع. ويرجّح انه سيستسلم للوقائع الجديدة، وسيخرج من اللعبة. وسيكون لبنان امام تحديات جديدة، وربما باتجاه السير نحو اتفاق وطني جديد يرسم مستقبل البلد وفق قواعد جديدة». واللافت، هنا، ان الاميركيين يتحدثون عن احتمالات التقسيم واعتماد لامركزية سياسية...

5- سيكون العام 2020 حافلا بالنشاط في لبنان. واشنطن «تتوقع» تغيرات «كبيرة وسريعة على مختلف الصعد، بما في ذلك اعادة النظر في هيكلة القطاع المصرفي. وعلى الجميع التصرف على ان الوجهة هي خفض عدد مصارف لبنان الى اقل من عشرين بدلا من نحو 64 مصرفا كما هي الحال اليوم. كما ستوضع لائحة بالمصارف المتعثرة لشملها في مشروع الدمج او التصفية. لكن الاهم هو ان المصارف التي خالفت القوانين سيتم التعامل معها كمصارف فاشلة او مهددة بالافلاس، وستتم معاقبتها بطريقة او باخرى». ويجري الحديث هنا عن دفع بعض المصارف الى التصفية الذاتية.

6- تسوّق واشنطن لفكرة تكليف «جهات دولية» للمساعدة على استعادة «الاموال المنهوبة» عبر مراقبة «الحسابات المشتبه فيها» لتحديد حجم هذه الاموال ومكان وجودها قبل العمل على استعادتها!

ابتزاز وتجنيد

اللطيف في «ورقة الأفكار الأميركية» أن مقربين من واشنطن عمدوا في الاسابيع القليلة الماضية الى تسريب اسماء، يقولون انها ستكون على لوائح «الفساد الاميركية». وتبين ان بعض «المشهّر فيهم» عمدوا فورا الى التواصل مع جهات سياسية وقانونية واعلامية اميركية، بغية الشروع في حملة مضادة تهدف الى تسوية أوضاعهم حيث امكن. ويجري الحديث عن مشاريع تسويات تكون كلفتها مئات الملايين من الدولارات التي يدفعها اللبنانيون «المشتبه فيهم» للسلطات الاميركية مباشرة او من خلال اتفاقات مع مكاتب قانونية أميركية. هذه العملية تأتي تكراراً لما هو حاصل مع كل رجال الاعمال اللبنانيين وغير اللبنانيين الذين تقرر الخزانة الاميركية معاقبتهم بتهمة التعاون مع حزب الله. وقد امكن للولايات المتحدة جمع الكثير من الاموال، فضلاً عن تجنيد عدد غير قليل من المخبرين من نادي رجال الاعمال الذين يدلون بمعلومات مفصلة عن رجال اعمال لبنانيين اخرين يعملون في الخليج وافريقيا واميركا الجنوبية، في مقابل ضمان الحماية. وصار جيش المخبرين كبيرا ليشمل مصرفيين لبنانيين يتم تهديدهم باقفال مصارفهم او وضعهم على لائحة العقوبات ان لم يتعاونوا. والتعاون هنا لا يقتصر على تسهيل مراقبة ما تعتقده واشنطن أعمالاً تخص حزب الله، بل يشمل أيضاً تقديم معلومات مفصلة عن كل ما تريده الولايات المتحدة من معطيات تخص افرادا او شركات مرت في دورة لبنان المالية.

ويبدو ان الفريق الأمني الاميركي المعني بهذه الاتصالات صار اكثر خبرة في معرفة الخلفية النفسية للمستهدفين. وصار يميز بين القادرين على تحمل الضغوط والعمل كمخبرين امنيين، وبين من لا يقدر على اكثر من دفع الفدية لقاء عدم احتجاز امواله او تعطيل اعماله. ويتولى فريق امني اميركي ادارة هذا الملف، ويعقد الاجتماعات مع رجال اعمال ومصرفيين لبنانيين في دول عدة، من قبرص واليونان وايطاليا وفرنسا ورومانيا وبلغاريا وبريطانيا، الى الامارات العربية المتحدة والاردن والمغرب، بالاضافة الى عواصم في اميركا اللاتينية وكندا.

ويمكن ذات يوم جمع كتاب من الطرائف عن الادارة الاميركية لهذا الملف، وطريقة جمع المعطيات وعمليات التهويل والضغط التي يتعرض لها المستهدفون. وهذه «الطرائف» لا تُظهر ضعفا اميركيا في مجالات عدة فحسب، بل تظهر الدونية المخيفة عند هذه المجموعة من المخبرين اللبنانيين.

تأخير تأليف الحكومة: حكم الصبيان

مرّ شهر على تكليف رئيس الحكومة حسان دياب تأليف الحكومة... حكومة لون واحد مهما حاول البعض تغليفها باسم «التكنوقراط». هي حكومة قوى 8 آذار والتيار الوطني الحرّ وحسان دياب، حتى لو أن الأخير غير محسوب على هذه القوى وأثبت خلال المفاوضات عدم انصياعه لجزء كبير من رغبات الأحزاب السياسية وطلباتهم، بشهادة النائب نهاد المشنوق. لكن يبدو أن المشكلة الرئيسية تكمن في تحالف فريق 8 آذار ـ التيار الوطني الحر. لا أحد يدري كيف يمكن لهؤلاء الانفصال عن الأحداث التي تجري منذ 17 تشرين وما زالت. أهو تجاهل متعمد أم بنمّ عن سذاجة وعدم مسؤولية تام؟ ماذا ينتظر هذا الفريق بعد حتى يدرك أن حالة الطوارئ المستمرة في البلد لم تعد تحتمل التلاعب بمصيره من أجل وزارة من هنا وحصة اضافية من هناك؟ ثلاث سنوات مرت من عهد الرئيس ميشال عون حملت معها ثلاث سنوات من فشل التيار الوطني الحر وحلفائه في تحويل خطاب الرئيس الى برنامج عمل فعلي وخطة عمل إصلاحية، يمكن الانطلاق منها لتغيير سياسي وإداري ولو بنسبة ضئيلة. منذ شهر والفرصة متاحة أمام قوى 8 آذار والتيار الوطني الحر لقيادة الدفة السياسية من دون عرقلة من أحد، والبدء بالعمل بعيداً عن نظرية «لم يسمحوا لي وعرقلوني». الأهم، اللحظة الحكومية اليوم تتزامن مع وصول الحريرية إلى أضعف حالاتها منذ مطلع التسعينيات. لا يعني ذلك بالطبع أن الحكومة المقبلة ستصنع المعجزات، ولكن أقله هي فرصة للسعي إلى التخفيف من وحشية النظام. رغم كل ما سبق، قررت القوى السياسية المشاركة في التأليف والإمعان في «صبيانيتها». رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية ورئيس الحزب الديمقراطي طلال أرسلان وآخرون يتعاملون ببرودة مع التأليف، من دون أي اعتبار للأزمة الاقتصادية. هؤلاء الذين لا يبالون ينظرون الى ما يحصل في الشارع على أنه مؤامرة، يصرّون على تشريع الباب لهذه المؤامرة، عبر تأخير تأليف الحكومة، وإصرارهم على «هراء» من نوع «حصتي أكبر من حصتك»، متجاهلين أن هذه المعارك لا تُنتج سوى تراجع في الشعبية، وأن الناس تريد حلولاً لأزماتها لا «حروبا» لا طائل منها تحت رايات «تحصيل الحقوق».

يبدو أن أفضل وصف للخلافات التي تعتري الفريق الواحد عبّر عنها النائب جميل السيد في تغريدة دعا فيها المقاومة إلى ترك «الوسخ السياسي في أيدي أصحابه»، إذ كان يفترض ببعض قوى 8 آذار والتيار الوطني الحر أن يدركوا خطورة المرحلة التي تمرّ بها المنطقة بعد اغتيال الولايات المتحدة لقائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس. اغتيال بمنزلة إعلان حرب أميركية على محور المقاومة، وحزب الله أبرز المستهدفين فيها. أقل ما كانت تحتّمه هذه الأزمة الإسراع الى تحصين الوضع الداخلي عبر تأليف حكومة فاعلة، لا المراهنة على أن الردّ الإيراني في قاعدة عين الأسد أقفل أبواب المواجهة في الإقليم.

يتجاهل هؤلاء أن ضغوطاً هائلة تمارس على الرئيس المكلّف، من داخل بيئته الطائفية، وأن تمديد فترة التكليف يُفسح في المجال أمام إصدار «فيتو» طائفي على حسان دياب شبيه بالذي أشهر في وجه سمير الخطيب.

وسط هذا المشهد، هناك من لا يقل صبيانية عن الأفرقاء السياسيين السابقي الذكر، وهو سعد الحريري. قرر الأخير الاستقالة من مهامه و«الحرد» إذا لم تُعد اليه رئاسة الحكومة وبشروطه. بالنسبة إلى الحريري، ثمة من خطف منه «لعبته» وليس بوارد تحمّل أيّ مسؤولية حتى لو كان الهيكل ينهار بمن فيه. يدعو رئيس الجمهورية يوم أمس الى اجتماع للمجلس الأعلى للدفاع في قصر بعبدا، فيرفض الحريري، وهو نائب رئيس المجلس الأعلى تلبية الدعوة، ما يحول دون عقده. تبرّر مصادره هذا التصرف بأن الأزمة اليوم بحاجة إلى حل سياسي لا أمني، فيما هو شخصياً يسهم في

> الحريري يأمر بالقمع ثم يمنع انعقاد «الدفاع الأعلى» بذريعة رفض الحل الأمني!

عرقلة كل الحلول وتحريض الأجهزة الأمنية التي لا تزال تأتمر بأوامره، بوصفه المتظاهرين بالمرتزقة والمندسين واختراع غزوات مذهبية، لتبرير لجوء الاجهزة الامنية إلى القمع. وبسبب غياب الحريري، استعاض عون عن هذا «المجلس الأعلى» باجتماع أمني يحضره وزيرا الدفاع الوطني والداخلية والبلديات الياس بو صعب وربّا الحسن وقادة الاجهزة العسكرية والأمنية عند الساعة الثانية عشرة ظهراً في قصر بعبدا.

تنضل الحريري وغيره من القوى السياسية من تحمّل مسؤولياتهم، رغم كونهم جزءاً أساسياً من السلطة السياسية التي أفقرت الناس وسمحت للمصارف بسرقة أموالهم وترتيب ديون إضافية على الدولة، دفع برئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» محمد رعد، أمس، الى توجيه رسالة اليهم: «ممنوع على من يمتنع عن المشاركة ويتنصّل من كل الواقع، ويهرب إلى التل يترقب كيف تميل المايلة، التخلي عن المسؤوليات. إن شاركتم او لم تشاركوا في الحكومة فانتم معنيون، ولن ندعكم وشانكم، وهذا البلد بلدنا وبلدكم. فمنذ ثلاثين عاماً وأنتم تغرفون من خيراته، واليوم تتنكرون وتقولون للناس دبروا حالكم». واشار رعد الى أن مشكلة الحكومة «ليست فقط بالتشكيل، بل بأن إسرائيل تملك الغاز، ولا تستطيع تصديره إلا عبر أنبوب يمر في المحيط اللبناني. وهذا الأمر لا يمكن السماح به أبداً». وأكد أن «حزب الله مع الحراك، لكن لو شاركنا فعلياً فيه، لكانت الحرب الاهلية تقرع أبوابنا الآن». وحتى مساء أمس، حالت العراقيل دون الإعلان عن ولادة الحكومة، رغم زيارة الرئيس المكلف قصر بعبدا وبعدها عين التينة. فبعد إعلان تيار المردة الخروج منها نتيجة عدم حصوله على حقيبتين ربطاً بحصة التيار الوطني الحر، بقيت عقدة تمثيل الحزب السوري القومي الاجتماعي عالقة، لا سيما أن الرئيس عون لم يُبد حماسة لتولّي أمل حداد نيابة رئاسة الحكومة. بناءً عليه، ذهب هذا الموقع الى الرئيس المكلف حسان دياب الذي اختار لشغله أستاذة في الجامعة الأميركية. ووفق المعلومات، فإن حصول التيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية (6 وزراء) إضافة الى الطاشناق (وزير واحد) على الثلث الضامن لم يعد يمثّل مشكلة لأي طرف، في حين أن الاعتراض الكاثوليكي خُمد في ظل حصول الطائفة الدرزية على وزير واحد، لتبقى مشكلة القومي هي التي تعرقل التأليف على ما يقوله بعض المطلعين على مسار التأليف. وهنا، لا التيار الوطني يبدي استعداداً للتنازل عن إحدى الوزارات لحل الإشكالية على اعتبار أنه «قدّم أقصى ما لديه»، ولا حسان دياب مستعد للتضحية بمنصب نيابة رئاسة الحكومة أو الوزارة الأخرى التي تدخل ضمن الحصة المسيحية، أي العمل، من أجل إخراج تشكيلته الى الضوء. واستجدّ تفصيل إضافي أمس تمثل باعتذار كل من طلال اللادقي ومحمد فهمي عن عدم تولي وزارة الداخلية. والاثنان سهّاهما دياب، ما استدعى إعادة البحث في أسماء أخرى لهذا الموقع.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

المشنوق يلوّح بالدم... «بناءً على معلومات»

هي المرّة الثانية التي يخرُج فيها النائب نهاد المشنوق ملوّحاً بـ«الخراب والدم». ما قاله وزير الداخلية السابق «ليس رأياً ولا توقّعاً، بل مبنيّ على معلومات» سيكشفها لاحقاً في مؤتمر صحافي

لا يُمكن فصل كلام المشنوق عن المُطالبات الدولية اليومية منذ اندلاع الحراك (هيثم الموسوي)

ميسم رزق

نهاد المشنوق ليس «ابن اليوم» في السياسة، وهو ممّن يزنون كلماتهم جيداً. لذلك، عندما يكرّر مرتين التلويح بـ«الخراب والدم»، يُصبح السؤال مشروعاً عمّا في جعبة وزير داخلية السابق الذي لا يزال «مُشبّكاً» مع خطوط داخلية وخارجية؟ هل هناك من أشار إليه بهذا «السيناريو» الخطر أو أعلمه بما يُعَدّ للبنان، فخرج منذراً بما يشبه التهديد، مُكملاً ذلك بـ«تحريض» على أمن مجلس النواب الذي «كسر المحرّمات باقتحام مسجد محمد الأمين والاعتداء على المحتمين داخله»؟

قبل أيام، قال نائب بيروت: «إما حكومة تكنوقراط عاقلة تقترح إصلاحات اقتصادية تنظّم الخراب وتتصالح مع المشروعيّتين العربية

> **مجموعات من جهات داخل السلطة وخارجها تعدّ لأعمال يُمكن أن تؤدي إلى زعزعة الأمن**

والدولية، أو أن المواجهات في الشارع ستزداد عنفاً، وصولاً إلى إراقة الدماء». أمس، في معرض تناوله ما حصل في وسط بيروت، ليل السبت، كرّر تنبيهه بأسلوب محدّد الهدف والاتجاه. الكلمة المفتاحية في تصريحه الأخير هي «حكومة تكنوقراط لا تُشبه سابقاتها». ينطلق منها ويصوّب نحو المطلوب «انتخابات رئاسية مُقبلة، قانون انتخابات عاقل وصولاً الى انتخابات نيابية مُبكرة»، ويُكمل «إنّ هذا الزمن انتهى في الشارع، وفي بعبدا، ولن تكون هناك حكومة كسابقاتها في السراي، وإذا كان الدم في الشارع هو الثمن للاعتراف بالوقائع، فسيجد صهر الرئاسة (وزير الخارجية جبران باسيل) دم اللبنانيين على يديه خلال أسبوع، وعندها لن ينفع الندم».

لا يُمكن وضع كلام المشنوق خارج مسار التحولات الإقليمية والدولية. لبنان ليس جزيرة معزولة عن المنطقة، وحلّ الأزمة الاقتصادية - المالية غير المسبوقة سيكون مرتبطاً بأي تسوية منتظرة. وما جعل المشنوق ينفجر، فجاة وبعنف، فيه شيء من الصورة التي تُرسم للبنان، حتى اللحظة. ولا يمكن، بطبيعة الحال، فصل كلامه عن المطالبات الدولية اليومية - منذ اندلاع الحراك في تشرين الماضي - بحكومة اختصاصيين تحمل بين سطورها الانقلاب على نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة ووضع حزب الله خارج الكادر الحكومي. فهل نفد صبر «المشروعيتين الدولية والعربية» وسقط رهانهما على استغلال الشارع، وجاء الأمر بتفجير الألغام إذا لم يرضخ فريقا رئيس الجمهورية و8 آذار للأمر الواقع. وهذا، بالمناسبة، ما أشار اليه أيضاً المنسق الخاص للأمم المتحدة يان كوبيتش بالقول «يوم آخر بدون حكومة يعني ليلة أخرى من العنف والصدامات». فهل من ترجمة لهذه اللغة الموحدة التي لا يُفهم من سياقها سوى أن من يريد حكومة التكنوقراط هو نفسه من سيدفع الى الدم في حال لم تُصبح طلباته أوامر؟ قد يكون الجواب في المؤتمر الصحافي الذي يعقده المشنوق الأسبوع المقبل «ليقول فيه كل الحقائق»، بحسب معلومات «الأخبار».

الأكيد أن كلام المشنوق «ليس مجرّد رأي أو توقّع»، كما قال في اتصال مع «الأخبار»، رافضاً الإفصاح عن التفاصيل، كما رفض وصف كلامه بـ«التهديد»، مؤكداً أنه «تحذير للمسؤولين»، وقد أطلقه مرّة أخرى عن المطالبات الدولية اليومية - منذ مرّت 95 يوماً على الحراك في الشارع ولا حلّ حتى الآن». يتمسّك المشنوق بـ«التحذير»، ويركن إلى معلومات عن إعداد مجموعات من جهات داخل السلطة وخارجها لأعمال ستكون لها انعكاسات دراماتيكية يُمكن أن تؤدي إلى زعزعة الأمن، «والدليل ما حصل في محيط مجلس النواب في اليومين الماضيين».

المشنوق الذي ينكبّ هذه الفترة على دعم الحراك كما لو كانَ أحد قادة الثورة، علماً بأنه جزء من السلطة الحاكمة، و«واحد من المُدانين فيه مثله مثل غيره» كما اعترَف يوماً على باب دار الفتوى، كانَ أول من أمّن الغطاء السنّي من خارج فريق 8 آذار للرئيس المُكلّف حسان دياب، حين اعتبر بأنه «ساهم في استعادة بعض الصلاحيات المهدورة، ويدفع ثمن تمسّكه بها، بعدما اعتاد الفريق الحاكم طمس صلاحيات الرئاسة الثالثة». وهو إذ ينفي أي تواصل مع الرئيس المكلف، لكنه يشير إلى «عدم رفض دولي وعربي للرجل».

كلام وزير الداخلية السابق استدعى حملة ردود من أعضاء تكتل «لبنان القوي». النائب جورج عطا الله اعتبر أن «تفجّعه حول الدم والتهديد به، ليس إلا معركة وهمية يريد منها كشف حساب لمشغّليه، بينما الأفضل له أن يهتم ببيع نمر السيارات، فهو الاختصاص الذي يفهم به»، فيما لفت النائب سيزار أبي خليل الى أنه «لم يعد مقبولاً التحريض الطائفي والتهديد بالدم الممارس من أيتام ياسر عرفات والقذافي وغازي كنعان وخدام والشهابي، أقزام السفارات ومرتزقة المحاور الاقليمية، الذين يريدون العودة الى ما قبل النسبية التي فضحت اجحامهم». أما النائب روجيه عازار فردّ «أوقفوا تحريضكم وتمويلكم للمشاغبين والمتطرفين وعندها لن تسقُط الدماء».

المشنوق قال إن «الردّ الأفضل على نواب التيار الوطني الحرّ الذين انضمّوا إلى نادي الشتّامين هو ما قاله زميلهم النائب سيمون أبي رميا» الذي كان قد غرّد بأن «القرف يولّد اليأس أو الانفجار. فكان الانفجار مساءً وتحولت بيروت الى ساحة حرب. الإنكار خطيئة والاتعاظ واجب. فيا حاملي أقلام كتابة أسماء الوزراء والحقائب، لن يُغفر لكم هذه المماطلة وتضييع الوقت من أجل حقيبة من هنا وتسجيل نقطة من هناك».

تقرير

الحريري مشغول بسوليدير والراعي يبشّر بـ«إيتيكيت» التظاهر

هيام القصيفي

لا بد أن يكون البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي قرأ يوماً ما في الإنجيل، الآية التي تتحدث عن دخول المسيح الى الهيكل وصنعه سوطاً من حبال وطرده الباعة وقلبه طاولات الصيارفة. فعل المسيح هذا من الأفعال «التي ليست من قيمنا وعاداتنا وشيمنا اللبنانية»، كما ورد أمس على لسان سيد بكركي التي انضمت أمس الى بعبدا واللقلوق وعين التينة وجوقة الشخصيات والقوى السياسية التي توحدت ضد أفعال المتظاهرين. وبدل أن تفتح بكركي وكنائس وسط بيروت أبوابها لتستقبل المحتجين والصابين وتستمع الى مطالبهم، حرص الراعي غداة ليل دام، في عظة بدت للوهلة الاولى دفاعاً عن المتظاهرين، الى وضع الكنيسة المارونية في خندق واحد مع العهد وأركانه وقوى 8 و14 آذار، والرهبانيات المؤيدة للعهد والمصارف التي تتحالف مع كثر منها، مطالباً بحكومة له فيها أصدقاء من الخط نفسه. هو الخندق الذي يتظاهر ضده الشابات والشبان منذ 17 تشرين الاول.

فيما كان متظاهرو بيروت يتعرضون للضرب والرصاص المطاطي ويُسحلون ويسجنون، كانت باريس تشهد حفلة غنائية أمام دار الأوبرا كوسيلة احتجاج على أنظمة التقاعد. لكن هذا المشهد بمثابة تتمة لمشاهد الاحتجاج العنفية المستمرة في كل مدن فرنسا تحت عناوين اجتماعية مختلفة، في نقاش مفتوح حول الاصلاحات، يستعيد أيضاً مشاهد باريس عام 1968. لكن في لبنان لا تناقش الطبقة السياسية الاصلاحات، ولا سرقة المصارف لأموال المودعين، بل إنها في مقابل الاصرار على استنساخ الحكومات المتعاقبة، تحصر النقاش في وضع أطر للتظاهرات، بعدما انكسرت المحرمات المزمنة بعدم الرضوخ للسلطة. فمنذ ثلاثة أشهر والقوى السياسية تريد أن تحدد للمتظاهرين سلوكيات انتفاضاتهم و«إيتيكيت» تظاهراتهم، إذ بدأ الحديث أولاً عن الأعداد والهويات المشاركة في التظاهرات، عن سلمية التحركات والرقص والغناء وعن الاناشيد والفنانين، وعن الخيم المنصوبة، والادوار الخارجية، والانتماءات الحزبية والطائفية، وتحديد الهويات المذهبية للمشاركين. وانتقل كلام مراجع رسمية وحزبية الى تحديد خريطة التظاهرات، وأي طرق يفترض إقفالها وأي طرق يفترض فتحها. مع استقالة الرئيس سعد الحريري اتخذت القوى السياسية منحى آخر في سعيها الى تحديد برنامج عمل التظاهرات لإعادة الحريري الى السراي الحكومي وإسقاط كل مرشح غيره. ومع بدء التحرك ضد المصارف، تفرع عنوان جديد، تمثّل بمنع المس بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وبالمصارف والدخول الاعتراضي اليها، وعدم استهداف النواب والشخصيات السياسية أثناء وجودهم في الاماكن العامة. وأخيراً تحولت الحملة على المتظاهرين، بعد حوادث الحمرا وبيروت، الى ديكتاتورية من نوع آخر، وانضمت الى هذه القوى السياسية طبقة إعلاميين ـ محازبين استفادوا من الشاشات ومن وسائل التواصل الاجتماعي لتوجيه حملة واسعة لـ"تعليم" المتظاهرين مبادئ بناء الاوطان وعدم تخريب المنشآت العامة وسلوك طرق حضارية في التظاهر وتحميلهم مسؤولية الانهيار المالي والمصرفي.

مفارقة ما حصل في الأيام الاخيرة من اعتداءات جسدية من القوى الامنية على المتظاهرين من الحمرا الى وسط بيروت، لا تنفصل عن الاعتداءات اللفظية من جانب أركان السلطة السياسية. لا

> **لا تناقش الطبقة السياسية الاصلاحات وسرقة المصارف أموال المودعين وتحصر النقاش في وضع أطر للتظاهرات**

يلتبس على هؤلاء لماذا ينزل مئات اللبنانيين الى الشارع، ولماذا يقتحمون المصارف ويكسرونها، ولماذا تتحول التظاهرات «عنفية» بعدما فشلت التحركات السلمية في تحقيق المطالب، لذا فإن العنف والاعتداءات والتجاهل المتعمد لمطالب المئات، تعكس مزيداً من المكابرة والاعتداد بالنفس وعدم القدرة على السيطرة على الوضع الداخلي. من أجل ذلك تذهب القوى السياسية والامنية الى ابتداع اساليب جديدة للتخفيف من وهج التظاهرات، على الاقل امام الرأي العام الدولي، لكن ذلك أعطى مفعولاً عكسياً، ظهر من خلال عودة التظاهرات عنواناً بارزاً في وسائل الاعلام الدولية والعربية.

في اليومين الماضيين برز الاصرار، وبتغطية اعلامية - سياسية ومالية، على تعميم أن العنف، لا سيما تجاه المصارف، سببه قوى موالية للثنائية الشيعية، ولحزب الله تحديداً. بلغ هذا الاصرار حد القول إن بعض الموقوفين ليس لديهم حسابات مصرفية، لتأكيد عدم حقّهم في التظاهر. رغم أن متظاهرين ومؤيدين للتظاهرات كرروا دعمهم لما يحصل ولمحاسبة سياسة مصرف لبنان، ورغم شمولية التحركات لتضم كل الطوائف من دون استثناء، لمواجهة حاكم مصرف لبنان والمصارف والسلطة المالية عموماً، إلا أن رد العهد وقوى مسيحية وتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي، ركّز على ضرورة حماية المصارف وعدم التعرض لها، وتحميل حزب الله وحده مسؤولية ما يحصل، لأن هذا العنوان جذاب دولياً وعربياً، ومن شأنه أن يخفف قوة التظاهرات وتأثيراتها الفعلية، ويصرف النظر عنها لصالح التركيز على موقع حزب الله في المعادلة السياسية والمالية وسط العقوبات المفروضة عليه أميركياً، ويحمي المصارف، والأهم مصالح المدافعين عنها وأموالهم.

في المقابل استنفرت احداث بيروت التي تتحمل مسؤوليتها القوى الامنية وحدها، رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري، الذي لم تهزّه الاعتداءات على المواطنين في صور والنبطية وجل الديب وجونيه وفرن الشباك، أو تظاهرات طرابلس، فقطع طرق البقاع وطريق الجنوب والاستنفار المذهبي في واد وسقوط ألواح زجاجية في وسط بيروت في واد آخر. يصرّ الحريري الذي أراد أن يتحول أيقونة الثورة باستقالته، على حصر مرجعية وسط بيروت به وبمشروع سوليدير الذي قام به الرئيس الراحل رفيق الحريري على قاعدة تهجير عشرات العائلات اللبنانية من أحياء وسط المدينة من دون وجه حق، وسلبهم أموالهم وممتلكاتهم. سوليدير وحدها (كما كانت الحال يوم حرب تموز 2006) تشكل استفزازاً للحريري العائد من رحلة استجمام في باريس، الى السراي كما كان يفترض، ويحمّل بذلك حزب الله مسؤولية ما جرى، مستعيداً لغة مذهبية كان يأمل من خلالها دفع الحزب الى التخلي عن حسان دياب والعودة الى تفاهم حكومي ثنائي مجدداً. هذه الاستفاقة الحريرية كانت فاقعة، بقدر ما هو فاقع تماهي التيار الوطني الحر مع كل منتقدي تصرفات المتظاهرين الذين 'يهدمون البلد»، وصولاً الى حد الدفاع عن الاجهزة الامنية وأدائها. وهي أحد تجليات الايام الاخيرة، حين يتقاطع التيار الوطني وتيار المستقبل في تقزيم دور المتظاهرين وتحميلهم مسؤولية الازمة، وكأنهم ليسا "شريكي النّص" في الانهيار الحالي.

تقرير

الأيام الأكثر دموية من الانتفاضة: السياسيون مشغولون بـ«حماية» وسط العاصمة

إيلده الغصين

نهاية أسبوع «الغضب على المصارف»، تحوّلت إلى معركة «مفتوحة» مع القوى الأمنية وشرطة المجلس النيابي والجيش، ليل السبت وأمس الأحد، للعبور إلى ساحة البرلمان. مواجهات السبت في وسط البلد، بعد مسيرات حاشدة مرّت بجمعيّة المصارف ووصلت الى أحد مداخل ساحة النجمة، اعتُبرت الأعنف منذ بدء الانتفاضة. مشهد ليل أمس، لم يكن أخف زخماً وعنفاً، بعدما تراجع احتمال إعلان تشكيلة الحكومة بعد الظهر، ومع تزايد القمع الأمني و«البطش» السياسي في مواجهة المنتفضين. تصريحات السياسيّين وعدد من النواب لم ينقصها من الوقاحة شيء لتصف المحتجّين بالـ«مخرّبين» لوسط العاصمة، فيما تفرّد الرئيس سعد الحريري، أول من أمس، بوصفهم بالـ«مرتزقة» و«المندسين»، ليتدارك موقفه أمس، متوجّهاً إلى الطرابلسيين كوصيّ عليهم بالقول: «يعزّ عليّ أن يقال إنه تم استقدام شبان باسمكم لأعمال العنف (...) واحذروا رفاق السوء». بدلاً من التسريع في إيجاد الحلول والمخارج للأزمة الاقتصادية، جرى تكثيف الاجتماعات الأمنيّة للبحث في كيفيّة مواجهة المحتجّين و«إعادة الأمن» إلى العاصمة. رئيس الجمهوريّة ميشال عون يترأس في بعبدا، ظهر اليوم، اجتماعاً أمنياً للبحث في «تطوّرات الوضع الأمني»، سبقه طلب الرئيس، أول من أمس، «إلى وزيري الدفاع والداخلية والقيادات الأمنيّة المعنية المحافظة على أمن المتظاهرين السلميين ومنع أعمال الشغب وتأمين سلامة الأملاك العامة والخاصة وفرض الأمن في الوسط التجاري». زيارة قائد الجيش جوزف عون لثكنة الحلو بحضور المدير العام لقوى الأمن الداخلي عماد عثمان، و«تنويه عون بجاهزيّة القوى الأمنيّة» كما أعلنت وزيرة الداخليّة ريا الحسن في تغريدة

> **أمرت النيابة العامة بمصادرة هواتف عدد من الموقوفين!**

أمس، تقاطعا مع الاستنفار الأمني في وسط بيروت: عراضات للجيش بأسلحته المتوسطة قبل بدء المواجهات، واستخدام شرطة مكافحة الشغب للرصاص المطاطي من مسافات قريبة وخراطيم المياه وتحويلها سماء بيروت إلى سحب من الغاز المسيل لدموع. شرطة المجلس النيابي اتّهمت بإحراق خيم المعتصمين في ساحة العازارية، كما نقل شهود عيان وصور وفيديوات متداولة، إضافة إلى تسجيل تمركز عناصرها أمس على سطح أحد الأبنية ورميهم الحجارة فوق رؤوس المحتجّين.

عشرات الجرحى والمصابين، ناهز عددهم 500 يومي السبت والأحد، نقلتهم فرق الصليب الأحمر والدفاع المدني إلى مستشفيات بيروت، فيما عالجت العشرات ميدانياً. الإصابات شملت مختلف أنحاء الجسم، وتنوّعت بين الوجه والرأس والأطراف والأعضاء التناسلية. اعتداءات القوى الأمنيّة لم توفّر المصوّرين والصحافيين، كما الأسبوع الماضي، وسجّلت نحو عشر إصابات في صفوفهم بالرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، فيما أعلنت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي أمس، عن حصيلة مواجهات السبت، وإصابة أكثر من 140 من عناصرها، بينها 3 إصابات بالغة. مناطق المواجهات بدأت أمس في محيط المجلس النيابي والشوارع المؤدّية إليه لجهة الجامع العمري، لتمتدّ إلى باقي تفرعات وسط البلد وصولاً إلى الصيفي. التحطيم استمرّ في ملاحقة «بلاط» عدد من الأبنية في وسط البلد وفروع المصارف، كما واجهة محال «باتشي» التي يملكها وزير الاتصالات محمد شقير.

الاعتقالات العشوائيّة استمرّت في ملاحقة المحتجّين، فيما لم تصدر أي نتيجة عن التحقيقات الجارية بشأن انتهاكات القوى الأمنيّة، وأبرزها فيديو يظهر تعرّض موقوفين للضرب ليل السبت. انتهاكات النيابات العامة توالت. ففيما أعلن أمس الإفراج عن جميع معتقلي السبت، بإشارة من المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، أعلنت لجنة المحامين المتطوعين للدفاع عن المتظاهرين أنه «تم ترك الموقوفين رهن التحقيق لصالح شعبة المعلومات ومصادرة هواتفهم، كما حصل في تظاهرات المصارف في الحمرا يوم الثلاثاء 14 الجاري. ولدى مطالبتنا بإعادة الهواتف، أبلغتنا الضابطة العدلية أن المصادرة تستند الى إشارة من النيابة العامة التمييزية».

جهود لجنة المحامين استمرّت في متابعة المعتقلين ورصد التوقيفات والانتهاكات، وهي أعلنت في بيانها، أمس، أنها رصدت يوم السبت 43 توقيفاً، بينها اثنان بحق قاصرين، وأنه جرى «إلقاء القبض على 3 متظاهرين على مدخل الطوارئ في مستشفى الجامعة الأميركية». وبحسب اللجنة «تبيّن أن الأكثرية منهم قد تعرضوا للعنف المبرح والمفرط في ساحات التظاهر وخلال نقلهم الى ثكنة الحلو من قبل قوى مكافحة الشغب، كما داخل حرم ثكنة الحلو خلال نقلهم الى زنزانة الاحتجاز، وهو ما تم توثيقه في تسجيل نشر على وسائل التواصل الاجتماعي ونتج عنه فتح تحقيق داخلي لدى قوى الأمن الداخلي. وأفاد العديد منهم عن قيام عناصر قوى مكافحة الشغب بمعاملتهم بوحشية وشدة بعد إلقاء القبض عليهم وتوجيه العبارات المسيئة والمهينة لهم وتهديدهم بالعنف الجسدي والجنسي».

(هيثم الموسوي)

قضية

ان تتحول الدولة إلى مستورد للبنزين والغاز المنزلي. إضافة إلى المازوت. فهذا امر يؤدي حكماً إلى تعزيز الامن الطاقوي في لبنان. لكن، في المنطق التجاري، الامر مختلف. هل يمكن لمنشآت النفط ان تحقق الارباح كما اعلنت وزارة الطاقة؟ المؤشرات الاولية تنفي ذلك. خصوصاً ان مصرف لبنان يتعامل مع المنشآت اسوة بكل الشركات المستوردة للنفط. فارضاً عليها تأمين 15 في المئة من الاعتمادات بالدولار

هل تنجح الدولة في منافسة مستوردي البنزين والغاز؟

إيلي الفرزلي

حتى اليوم، لم يقدّم أحد تجربة استيراد البنزين من قبل منشآت النفط. لا المنشآت فعلت ولا وزارة الطاقة. من المبكر القيام بهذه الخطوة، لكن مع ذلك، بدأت تخرج توقعات تشير إلى خسائر يمكن أن تتضح معالمها قريباً، نتيجة الكلفة العالية التي تتكبدها المنشآت على استيراد هذه المادة الحيوية، خصوصاً أن «البريميوم» (الأكلاف التي تُضاف إلى سعر النفط بعد شرائه في بلد المنشأ وحتى يصل إلى بيروت)، حددت، بحسب نتيجة المناقصة، بـ39 في المئة، مقابل 26 في المئة تدفعها الشركات المنافسة. رئيس لجنة المنشآت سركيس حليس لا يكترث لهذه «الشائعات». يقول: «انتظروا لنروا... سأعلن كل الأرقام لتبيان ما حققناه من أرباح».

قبل أن يتضح مسار استيراد البنزين، أعلنت وزيرة الطاقة ندى البستاني انضمام الغاز المنزلي إلى المشتقات النفطية التي تستوردها المنشآت. هذه المرة لم تكتف بنسبة 10 في المئة، حصتها من سوق البنزين، بل وصلت النسبة إلى 35 في المئة من حاجة السوق للغاز. مع ذلك، لا مناقصة قريباً. الأمر يحتاج إلى 4 أشهر بالحد الأدنى. فالخزانات التي تملكها المنشآت مؤجّرة حالياً للشركة الوحيدة التي تحتكر استيراد الغاز في لبنان، أي شركة «نافتومار» التي تستحوذ على نحو 40 في المئة من سوق الغاز في شرق المتوسط. اللافت أن الشركة التي أسسها طلال الزين ويديرها بعد وفاته محمد رباح، لا تستعمل الخزانات التي تدفع 300 ألف دولار بدل إيجارها شهرياً. هدفها من إيجارها هو حجزها فقط ومنع أي شركة أخرى من استعمالها. منذ يومين وجّهت المنشآت رسالة رسمية إلى إدارة الشركة تطلب فيها استرداد الخزانات. وبحسب العقد، للشركة مهلة 3 أشهر لتخلي. لكن لأن الخزانات لا تُستعمل حالياً، فستحتاج إلى الصيانة قبل استعمالها، بما يجعلها جاهزة بعد نحو أربعة إلى خمسة أشهر بالحد الأدنى.

خفض سعر الغاز؟

بثقة تامة، يؤكد حليس أن تجربة استيراد الغاز وكسر احتكار الشركة المستوردة حالياً، ستنجح. يقول ذلك، رغم معابشته محاولات سابقة لمنافستها كانت نتيجتها إفلاس المنافس، ببساطة لأن لشركة الزين قدرة على التحكم بالسعر. وللقضاء على أي منافس كان يكفي كسر الأسعار لفترة وجيزة.

الفارق حالياً، بحسب حليس، أن وزارة الطاقة أمنت الحماية للمنشآت، من خلال تحديد الحد الأدنى لحصتها السوقية بـ35 في المئة. هذا يعني أن الشركة المحتكرة حالياً لن تكون قادرة على استيراد أكثر من 65 في المئة من حاجة السوق، التي تصل إلى 270 ألف طن سنوياً. في المقابل، يؤكد مصدر مطلع على سوق الغاز أن هذا التوزيع للحصة السوقية سيكون صعب التطبيق، فالاقتصاد حر ولن تتمكن الدولة من حصر الاستيراد. ويسأل: كيف يمكن منع استيراد الشركة من استيراد ما تشاء؟ وحتى مع افتراض القدرة على تحديد حصتها، لا بد من الإجابة على سؤال: ماذا لو قررت الشركة المنافسة للمنشآت التوقف عن الاستيراد لشهر على سبيل المثال، هل سيكون بمقدور الأخيرة تعويض الفارق؟ بالطبع سيكون ذلك مستحيلاً نظراً للقدرة المحدودة لسعة خزانات الغاز في المنشآت، والتي تقتصر على 1800 طن. في الأساس ستواجه المنشآت مشكلة في تأمين الـ35 في المئة، التي تساوي 95 ألف طن سنوياً، أو ما يعادل 8 آلاف طن شهرياً، بقدرتها التخزينية هذه. هذا يعني أن تنتظر 6 بواخر في البحر شهرياً إلى حين تفريغ الخزانات، إلا إذا قررت المنشآت بناء خزانات جديدة، الأمر المستبعد حالياً.

طبعاً ليس البديل الإبقاء على الاحتكار القائم منذ سنوات، لكنه يعني، في المقابل، ضرورة البحث عن استراتيجية تشجع الشركات الأخرى على الدخول في المنافسة، على الأقل إلى حين تتمكن الدولة من تحضير بنية تحتية قادرة على المنافسة. من الاقتراحات التي لطالما طرحت كان فتح المنشآت أمام الشركات لبناء خزانات على طريقة BOT على سبيل المثال، بحيث يمكنها أن تستفيد منها لفترة محددة على أن تعود بعدها إلى المنشآت.

ليس الهدف حالياً هو تأمين مخزون استراتيجي من تلك المادة الحيوية فقط. وزيرة الطاقة أكدت أن استيراد الدولة للغاز سيساهم في تخفيض سعره على المستهلك. حليس أكد بدوره ذلك، انطلاقاً من قاعدة بسيطة هي أن المنافسة يفترض أن تؤدي إلى التخفيض.

«من الضروري أن تملك الدولة احتياطاً من المواد الاستراتيجية لتغطية أي نقص في حال حصوله»، يقول مصدر معني. لكنه، في المقابل، يرفض الربط بين استيراد الدولة

كيف تستورد الدولة 95 الف طن من الغاز بقدرة تخزينية لا تتخطى 1800 طن؟

منشآت النفط خسرت كل احتياطها بالدولار (مروان طحطح)

واعتباره، تجارياً، خياراً ناجحاً. في الأساس، لم يتأخر الوقت قبل أن يسقط وعد وزيرة الطاقة ببيع البنزين بالليرة اللبنانية. صمدت المنشآت لأقل من شهر، قبل أن تُعلن نفاد الدولارات التي لديها (كانت قد بدأت باستعمالها منذ نهاية أيلول لدى شرائها المازوت).

ابتداءً من الأسبوع الماضي، صار يتوجب على كل من يود شراء البنزين من المنشآت تأمين 15 في المئة من ثمنه بالدولار، لأن مصرف لبنان رفض تغطية كامل قيمة الاعتمادات بالدولار، وأبلغ المنشآت التعامل معها أسوة بالقطاع الخاص. ولذلك، أبلغ حليس وزيرة الطاقة بأن قرار مصرف لبنان لم يترك لإدارة المنشآت سوى خيار تأمين الـ15 في المئة المطلوبة بالعمل الاجنبية من السوق، أي أن كل من يشتري البنزين من الدولة عليه، من اليوم فصاعداً، دفع 15 في المئة من قيمة الفاتورة بالدولار.

أي أمر آخر سيؤدي إلى وقوع المنشآت في المحظور والتوقف عن استيراد المشتقات النفطية. فالمنشآت تستورد 3 بواخر أسبوعياً بين مازوت وبنزين، وتغطي السوق بـ 8 ملايين ليتر يومياً، ما يعني أن تعطل هذه الآلية قد يؤدي إلى نقص حاد في هذه المشتقات.

كل ذلك يعني عملياً إلغاء القيمة التفاضلية التي حظيت بها المنشآت منذ استوردت أول باخرة بنزين (30 ألف طن) من أصل خمس ينص عليها العقد مع شركة ZR energy، ما يعني أنه إضافة إلى الخسائر في فارق «البريميوم»، ستلحق بالمنشآت خسائر تصل إلى 2000 ليرة عن كل صفيحة بنزين. وإذا ما تم التعامل مع المنشآت بالمنطق التجاري، فيجب إضافة أجور الموظفين وإيجار الخزانات إلى الكلفة. (الموظفون يحصلون على رواتبهم من الدولة والخزانات هي ملك الدولة) وبالتالي، عندها الخسائر ستكون حتمية.

حزاف القطاع الخاص

أول باخرة استوردتها منشآت النفط تهافت عليها موزعو البنزين لشراء كميات منها. حتى المستوردون اشتروا، فالدفع كان بالليرة. وهذا أمر أدى إلى تعاملهم مع المنشآت كصرّاف يؤمن لهم الدولارات بالسعر الرسمي، ويخفف عن كاهلهم عبء تأمين 15 في المئة من قيمة ما اشتروه بالدولار. وعليه، هل ستحافظ المنشآت على معدل مبيعاتها، بعدما فقدت ميزتها التفاضلية هذه؟ الأمر بحاجة إلى بعض الوقت لتبيانه، لكن الواقع صار على الشكل التالي: المنشآت واحدة من 11 شركة مستوردة، مع فارق أن الشركات العشر الأخرى تشكل في ما بينها كارتيلاً حقيقياً يستورد النفط بشكل منسّق، حيث يتم تبادل المعلومات حول أسعار البنزين الذي يمكن لكل شركة الحصول عليه من بلد المنشأ... ثم يتم اعتماد السعر الأقل ويتم تفويض الشركة صاحبة هذا السعر بالاستيراد الى لبنان وتوزيع البنزين على خزانات الشركات الأخرى. وغالباً ما تكون الشركة صاحبة السعر الأقل قد تعاقدت مع أطراف خارجية لحجز البضاعة وشرائها عندما تنخفض الأسعار العالمية.

اما جدول تركيب الأسعار فيصدر اسبوعياً بالاستناد الى المتوسط سعر طن البنزين عالمياً على مدى اسبوع عمل كامل، وهذه الطريقة باحتساب السعر المحلي تؤدي الى زيادة هامش الأرباح في ظل طريقة عمل «الكارتيل» وغياب المنافسة في السوق.

لهذا، ستبقى الدولة الطرف الأضعف في هذه المعادلة، خصوصاً أن مصرف لبنان لم يعط معاملة تفضيلية للمنشآت بالرغم من أن مالها مال عام. أضف أن الـ80 في المئة من المحطات تملكها الشركات المستوردة، وهي ملتزمة معها بعقود تلزمها أن تشتري منها.

تقرير

نشر منظومة كشف انفاق على الحدود مع لبنان
جيش العدو: الاحتياط غير جاهز لمواجهة حزب الله

علي حيدر

يكشف اصرار جيش العدو على منع نشر تقرير سري حول عيوب الفرقة الاكبر في الجيش الاسرائيلي (319) التي يفترض أنها ستواجه حزب الله في أي حرب لاحقة، عن مخاوفه من مفاعيل هذا الكشف لدى الجمهور الاسرائيلي وأعداء الكيان. لكن المحكمة المركزية في تل ابيب كان لها اعتباراتها الاخرى، وفرضت عليه تسليم 13 تقريراً تتضمن انتقادات خطيرة، الى موقع «يديعوت احرونوت». تزامن ذلك، مع الاعلان عن نشر منظومات كشف الانفاق على الحدود مع لبنان، في خطوة اضافية تعكس حجم مخاوف قادة العدو من خيار اقتحام الجليل في أي عدوان على لبنان.

خصوصية التقرير الذي تم اعداده في صيف 2018 تنبع من كونه يأتي في أكثر من سياق. فالى جانب كونه يتعلق بالفرقة الاكبر في جيش العدو، يأتي بعد سلسلة تقارير ومواقف تؤكد عدم جهوزية سلاح البر، في ظل ظروف اقليمية استثنائية تحتاج فيها اسرائيل الى توجيه مزيد من رسائل القوة في مواجهة تعاظم التهديدات المحدقة بها. وهو يأتي بعد أكثر من 13 عاما من حرب العام 2006، يفترض أن الجيش امضاها تدريباً وتطويراً، في محاولة لبلوغ الجهوزية التي تسمح له بامتلاك خيار المبادرة الى شن الهجمات الواسعة التي كانت تعتمدها اسرائيل في مواجهة لبنان. لكن مشكلة اسرائيل التي تلمّس قادتها تفاقمها من مرحلة الى اخرى، من ضرورة الاستعداد للمخاطر التي تحدق بالجبهة الداخلية الاسرائيلية نتيجة تعاظم قدرات حزب الله الهجومية، القوسية (الصواريخ) والبرية، والتحت – ارضية.

المناورة... إضافة الى نقص في سيارات الإسعاف لمناطق التجمع». وقد حذر زيتون من أن ذلك سيؤدي الى أن «تعلق» هذه القوات بعد توغلها في الاراضي اللبنانية. والاكثر خطورة أن محاولة المنع تُظهر الى «اي حد الجيش يخفي، والى أي حد المؤسسة الأمنية تمتنع عن الكشف». ويتلاقى هذا التقييم مع ما نقله زيتون ايضا عن احد كبار الضباط في الفرقة (ليس ممن يحيطون به)، ومفاده ان «من الافضل أن يتخلى الجيش الإسرائيلي

يدرك قادة العدو تعذر امكانية الحسم الذي يقوم على احتلال الارض أو عبر سلاح الجو

عن قوات الإحتياط في الحرب القادمة بشكل قاطع». ويؤكد بذلك على أن هذه العيوب التي تعاني منها الفرقة تنسحب على كامل فرق الاحتياط في الجيش الاسرائيلي.

على هذه الخلفية، يصبح واضحا منشأ تحول اهتمامات جيش العدو الى تعزيز اجراءاته الدفاعية والاعتراضية التي تهدف الى حماية الجبهة الداخلية. ويؤكد أن ذلك ينبع من ضرورة الاستعداد للمخاطر التي تحدق بالجبهة الداخلية الاسرائيلية نتيجة تعاظم قدرات حزب الله الهجومية، القوسية (الصواريخ) والبرية، والتحت – ارضية.

في هذا السياق، كشف جيش العدو عن قناعته التامة بأن خيار اقتحام الجليل يشكل أحد الأوراق الدفاعية والردعية لحزب الله في الدفاع عن لبنان. فبعد المناورات التي اجراها خلال الاسابيع الماضية، والتغيير في التضاريس الذي احدثه مقابل الحدود مع لبنان، أعلن وضع آليات ومعدات تكنولوجية تعتمد على أجهزة لكشف مواقع حفريات تحت سطح الأرض عند الحدود الشمالية مع لبنان، على أن تستمر هذه الأعمال لعدة أشهر، وبالتنسيق مع رؤساء السلطات المحلية في المناطق الحدودية. وتأتي هذه الإجراءات الاسرائيلية، انطلاقاً من مستوطنة مسغاف عام، الواقعة مقابل قرية عديسة في جنوب لبنان، على أن تمتد إلى مناطق أخرى على طول الحدود مع لبنان.

مع ذلك، ينبغي التوقف عند اعلان العدو عن هذا الإجراء الذي حرص على أن يكون علنياً، مع أنه كان بامكانه أن يقدم عليه بقدر من السرية. فقد أراد بذلك توجيه أكثر من رسالة نحو الداخل والخارج. من جهة، هدَف الى محاولة تثبيط حزب الله عن مواصلة مساعيه في هذا المسار، عبر القول أن اسرائيل باتت تملك الوسائل الوقائية، فبحسب القناة «13» في التلفزيون الاسرائيلي «البنية التحتية التي تم نشرها على الحدود، تستند إلى تكنولوجيا فريدة من نوعها، وتمت ملاءمتها لطبيعة المنطقة عند الحدود الشمالية».

ونحو الداخل، أراد جيش العدو ايضا أن يوجه رسالة طمأنة الى الجمهور الاسرائيلي عبر محاولة رفع مستوى الشعور بالأمن لديهم، خصوصاً بعدما ثبت لديهم بالأدلة الملموسة أن حزب الله يعد العدة لتنفيذ هذا الخيار، اذا ما أقدمت اسرائيل على شن عدوان على لبنان.

LGB BANK
بنك لبنان والخليج

أعلن بنك لبنان والخليج ش.م.ل. إتمام عملية زيادة أمواله الخاصة الاساسية بنسبة ١٠٪ من حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier one) كما هي بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك عن طريق مقدمات نقدية بالدولار الاميركي تم إقرارها والموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية العادية لمساهمي المصرف المنعقدة بصورة إستثنائية بتاريخ ٢٠٢٠/٠١/١٤.

وبذلك يكون بنك لبنان والخليج ش.م.ل. التزم بمتطلبات تعميم مصرف لبنان الوسيط رقم ٥٣٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٤ وعزز أمواله الخاصة للمحافظة على ملاءة عالية إيماناً من مساهميه بإعادة الثقة بالإقتصاد اللبناني.

تقرير

الامتحانات الرسمية ابتداءً من منتصف حزيران: ثانويات الشمال تطالب بتدابير استثنائية

فاتن الحاج

إذا بقي إيقاع الدراسة على ما هو عليه اليوم، فإنّ طلاب الشهادات في معظم المحافظات سيكونون مستعدّين لإجراء الامتحانات الرسمية في المواعيد التي حددتها وزارة التربية، أي 15 حزيران للشهادة المتوسطة و22 حزيران للثانوية العامة بفروعها الأربعة: العلوم العامة، علوم الحياة، الآداب والإنسانيات والاجتماع والاقتصاد. الإدارة التربوية أعلنت المواعيد ضمن روحية الإصرار على استكمال المنهج الدراسي بلا أيّ حذف للمحاور التعليمية ومن ثمّ إجراء استحقاق الامتحانات واستبعاد خيار الإفادات. أتى ذلك بناءً على معطيات عن عدد أيام التعطيل القسري والتعويض جمعتها من مسؤولي المناطق التربوية وممثلي الثانويات الرسمية والمدارس الخاصة.

حتى الآن، تمكّنت المدارس من تعويض التأخير خلال أيام العطل الأسبوعية وفي عطلتَي الميلاد ورأس السنة، ويُنتظر أن تستكمل ذلك في عطلة الفصح، باعتبار أن التعطيل لم يتجاوز 15 يوماً في أكثرية المناطق. إلّا أنّ المسؤولين التربويين كانوا يردّدون في كلّ اللقاءات أن ذلك سيكون ممكناً شرط عدم حدوث طارئ.

إلّا أنّ هذه ليست حال محافظتي الشمال وعكار حيث لامست أيام التعطيل في بعضها 45 يوماً كما في طرابلس. فرئيسة المنطقة التربوية في الشمال وعكار نهلة حاماتي أبلغت الوزارة قبل 10 أيام أن المدارس الرسمية هناك قادرة على إنجاز برنامج البريفيه في آخر أيار، من دون أن تحتسب أيام التعطيل الأخيرة التي دخلت ضمن «أسبوع الغضب».

أمّا في ثانويات الشمال فالقصة مختلفة، إذ تواصل مديروها مع الإدارة التربوية قبل صدور مذكرة المواعيد وطالبوا بتدابير خاصة بالمحافظة، لكون طرابلس دفعت الثمن والتعطيل استنزفها إلى الحدّ الأقصى. ولفتت مديرة ثانوية سابا زريق الرسمية، ملوك محرز، إلى أن هناك حاجة إلى حذف محاور في بعض مواد شهادة الثانوية العامة الطويلة لا سيما مادة الفيزياء لفرع العلوم العامة والبيولوجيا لفرع علوم الحياة. وقالت إن الواقع الاستثنائي الذي فُرض على طلابنا يستوجب قراراً استثنائياً يراعي وضعهم النفسي من دون المساس بالمعايير التربوية. محرز أوضحت أن الإدارة التربوية تنتظر اقتراحات المديرين التي ستُناقش في الأيام المقبلة ليبنى على الشيء مقتضاه، مشيرة إلى أنّ في حوزة الوزارة معطيات دقيقة عن أيام التعطيل ونسبة الحضور، إذ كان هناك تواصل يومي بين مديرية التعليم الثانوي ومديري المدارس.

ممثلو المدارس الخاصة أعربوا أيضاً عن أهمية إجراء الامتحانات الرسمية مهما كانت الظروف. ورغم أن هناك تفاوتاً في أيام التعطيل بين مدارس الجنوب والضاحية الجنوبية من جهة (5 أيام) وبين مدارس بيروت وجبل لبنان (بين 12 و17 يوماً)، إلا أن إجراء الاستحقاق هو أفضل الحلول لكونه يشكّل حافزاً للعمل في واقع استثنائي لا يحتمل الأخذ والردّ، بحسب رئيس رابطة المدارس الإنجيلية نبيل الأسطا. لدى كل من التربويين، كما قال، «مئة سبب وسبب لتأجيل الامتحانات لكن لا أحد منهم يريد أن يكرر التجربة المرّة في عام 2014 حيث لم تصحّح الامتحانات وأعطيت إفادات نجاح للجميع». وقال إن المدارس الإنجيلية «عوّضت حتى الآن نحو نصف أيام التعطيل أي 8 أيام، وعلينا أن نبذل جهداً إضافياً في الأيام المتبقية».

أمّا دائرة الامتحانات الرسمية فقد بدأت باستقبال طلبات المرشحين للامتحانات من ذوي الاحتياجات الخاصة، فيما ينتظر أن يبدأ استقبال طلبات الترشيح للاستحقاق في شباط المقبل.

ميركاتو

شارك ميناميو في مباراة ليفربول ضدّ إيفرتون (أ ف ب)

لطالما عُرفت فترة الانتقالات الشتوية خلال شهر كانون الثاني بكونها أقلّ الفترات اشتعالاً من ناحية الصفقات التي تبرمها الأندية الأوروبية الكبيرة. لا يمكن مقارنة هذه الفترة مع الفترة الصيفية التي تسبق بداية الموسم الجديد، والتي يمكن وصفها بـ«جردة العام» بالنسبة إلى الأندية التي تريد أن تضيف بعض الأسماء إليها لتدعيم صفوفها. هذه الصورة بدأت تتغيّر معالمها خلال المواسم القليلة الماضية

سوق انتقالات «دافئ» في أوروبا
الدوري الإيطالي أكبر المستفيدين

حسن رمضان

أسماء ثقيلة الوزن والقيمة، بدأت تنتقل بعد مضي منتصف الموسم إلى أندية تشعرها بالراحة أكثر. هذا الأمر بدأ يحصل خلال السنوات القليلة الماضية، فلا يمكن عدم ذكر الانتقال الأبرز بين هذه الصفقات، وهو توجّه البرازيلي المميّز فيليبي كوتينيو من ناديه السابق ليفربول إلى العملاق الكاتالوني برشلونة خلال الموسم الماضي، في قيمة سوقية بلغت 160 مليون يورو، وهي تعتبر ثاني أغلى صفقة في التاريخ خلف البرازيلي الآخر نيمار حينها. وهناك أيضاً انتقال المهاجم الأوروغوياني لويس سواريز من أياكس أمستردام الهولندي إلى ليفربول الإنكليزي. انتقال البرازيلي وأحد أبرز أسماء ريال مدريد في التاريخ ربما، مارسيلو من ناديه السابق فلومينيسي. كلها أسماء انتقلت خلال الفترة الشتوية، التي لا تحمل معها في العادة مفاجآت كبيرة كهذه التي تمّ ذكرها. في 2020، لم يكتب «الميركاتو» الشتوي الكثير من الأسماء التي من الممكن أن تثير الجدل في الصحافة العالمية، لكن لا بأس في تلخيص أبرز الانتقالات التي حدثت والتي من الممكن أن تحدث خلال سوق الانتقالات الحالي.

سوق إيطالي مشتعل

يأتي الدوري الإيطالي في صدارة الدوريات الأوروبية الخمسة الكبرى من حيث كثرة التعاقدات وحركة الانتقالات الواضحة خلال السوق الحالي. بداية، ومع حامل لقب السنوات الثماني الأخيرة يوفنتوس، الذي أكملت إدارته تحت إشراف المدير الرياضي فابيو باراتيتيشي صفقة انتقال لاعب خطّ الوسط السويدي ديان كولوسيفسكي قادماً من بارما بمبلغ قدّر بـ35 مليون يورو. خاض النجم الشاب صاحب الـ19 عاماً فقط 22 مباراة مع فريقه الحالي بارما (تمت عملية الشراء والاتفاق بين كلّ من بارما ويوفنتوس رسمياً، وسيصبح الشاب السويدي لاعباً في صفوف فريق السيدة العجوز مع بداية الموسم المقبل)، سجّل خلالها 7 أهداف إضافة إلى مساهمته في تمريرتين حاسمتين لزملائه في الفريق. لا شك في أنها من بين أنجح الصفقات بالنسبة إلى يوفنتوس، نظراً إلى صغر سنّ اللاعب ولموهبته المميزة، إلّا أنّ إدارة الـ«بيانكونيري» لم تدخل السوق الشتوي من بابه الكبير بعد، وهذا ما تطالب به الجماهير العاشقة لهذا النادي.

في إيطاليا أيضاً، قامت إدارة نادي الجنوب الإيطالي نابولي الذي يمرّ بموسم كارثي باستقطاب لاعب خط الوسط السلوفاكي ستانسلاف لوبوتكا قادماً من سيلتا فيغو الإسباني. لوبوتكا (25 عاماً) من بين أكثر اللاعبين تأثيراً في أداء نادي سيلتا، وهو يشبه كثيراً نجم خط الوسط الإيطالي ولاعب باريس سان جيرمان الحالي ماركو فيراتي في طريقة لعبه وفي تمريراته بين الخطوط وفي صناعة الفرص. هي صفقة ممتازة لنابولي، النادي الذي لم يبدأ موسمه بعد، ولم يخرج من أزمته التي لا تزال ملازمة له منذ بداية الموسم الحالي. 20 مليون هي قيمة صفقة ستانيسلاف لوبوتكا، لكن النجم السلوفاكي لا يملك عصا سحرية ليغيّر واقع الحال، على إدارة النادي والمدرب الجديد جينارو غاتوزو القيام بعمل شاق جداً، فالجميع يفتقد نابولي، ويفتقد لصخب ملعب الجنوب «سان بافولو» الجميل. مع بيعه للوبوتكا، استثمر نادي سيلتا فيغو بدوره في إيطاليا أيضاً، بعد أن تعاقد مع مدافع سامبدوريا الكولومبي ولاعب برشلونة السابق جيلسون موريو في صفقة بلغت قيمتها 12 مليون يورو.

ومن جهته، استقدم نادي ميلان مدافع نادي إشبيلية الإسباني المُعار لآتالانتا ستيفن كاير الدنماركي، واستغنى في الوقت عينه عن مدافعه الإيطالي الشاب ماتيا كالدارا بعد أن تمّ بيعه لآتالانتا على سبيل الإعارة مع وجود بند أحقية الشراء. وعلى ذكر ميلان، لم تصلح الأجواء الإنكليزية على ما يبدو لمهاجم ميلان الشاب السابق باتريك كوتروني، الذي انتقل خلال فترة الانتقالات الصيفية الماضية لوولفرهامبتون الإنكليزي، وهذا ما دفع بالأخير إلى العودة من جديد لإيطاليا من بوابة نادي الـ«فيولا» فيورنتينا. كوتروني سجّل هدفه الأول خلال ظهوره الأول مع فريقه الجديد، وهذا ما يعكس ربما بداية جديدة لمهاجم إيطالي شاب لم يجد نفسه في إنكلترا.

من جهته، يستعد المدير الرياضي الشهير جوسيبي ماروتا الذي يعمل لصالح نادي انتر ميلانو لاستقدام اللاعب الدنماركي ولاعب توتنهام الإنكليزي كريستيان اركسين في صفقة ستقدر بحوالى الـ20 مليون يورو. الأمر غير المخفي هو إصرار المدرب الإيطالي أنطونيو كونتي على اركسين، وكان بلاعب أياكس السابق يمثل قطعة الـ«بازل» المفقودة في تشكيلة الإنتر هذا الموسم. يبقى اركسين من بين أفضل صانعي الألعاب في الدوري الإنكليزي والعالم، ولا يمكن إنكار الإضافة الكبيرة التي سيعود بها على ناديه الجديد إنتر في حال تمّت الصفقة، رغم تقديمه حالياً لأحد أسوأ مواسمه على الصعيد الفردي وعلى صعيد الأرقام مع توتنهام. ولم يكتفِ كونتي بذلك، ففي وقت سابق أيضاً، تعاقدت إدارة الـ«نيراتزوري» مع المخضرم الإنكليزي أشلي يونغ من مانشستر يونايتد مقابل 1,5 مليون يورو، ليكون الصفقة الثالثة التي يستقدمها الإنتر من نادي «الشياطين الحمر» هذا الموسم.

يعتبر لاعب ليفربول الجديد تاكومي ميناميو إضافة كبيرة للفريق

إنكلترا ليست كعادتها

في الأجواء الإنكليزية، لم يحدث الكثير من الانتقالات الكبيرة، فتبقى صفقة انتقال لاعب خطّ الوسط البرتغالي جيدسون فيرناندس إلى توتنهام قادماً من بنفيكا البرتغالي في قمة سلّم صفقات الـ«بريميرليغ» الشتوية الحالية. بعد إصابات تونغي ندومبلي المتكرّرة هذا الموسم، وتعرّض مواطنه الفرنسي موسى سيسوكو للإصابة هو الآخر، إضافة إلى إصابة نجم الفريق هاري كاين وابتعاده لـ6 أشهر، لم يكن هناك الكثير من الخيارات أمام المدرب البرتغالي جوزيه مورينيو سوى التعاقد مع لاعب خط وسط ومهاجم. وقع خيار لاعب خط الوسط على البرتغالي الشاب فيرناندس، الذي شارك في 14 مباراة مع فريق «النسور» بنفيكا منذ بداية الموسم الحالي. صفقة وصلت قيمتها إلى 4,5 مليون يورو كمبلغ أوّلي بسبب قانون الإعارة، و40 مليون كقيمة حقيقية للاعب في حال قرّر النادي مستقبلاً الإبقاء عليه والاستفادة من خدمات النجم الشاب صاحب الـ21 عاماً فقط.

ولم يغِب الألماني يورغن كلوب عن هذا السوق أيضاً، إذ تعاقدت إدارة الـ«ريدز» مع لاعب وصانع ألعاب نادي سالزبورغ النمساوي، الياباني تاكومي ميناميو (25 سنة). الأخير، سيشكّل إضافة كبيرة لدكة بدلاء ليفربول، فأرقامه تتحدّث عنه، إذ سجل الياباني المميز 9 أهداف إضافة إلى 11 تمريرة حاسمة لزملائه خلال 22 مباراة خاضها مع ريد بول سالزبورغ هذا الموسم. ومن الممكن أن يسهّل قدوم الياباني الشاب صفقة رحيل الجناح السويسري تشيردان شاكيري لنادي أوروبي آخر، بسبب العدد القليل من دقائق اللعب الذي يحظى به لاعب بايرن ميونيخ السابق (أشار كلوب في وقت سابق إلى عدم رغبته في رحيل أي من اللاعبين الذين لديه خلال الموسم الحالي).

الصفقة الأفضل

من الطبيعي أن يكون انتقال المهاجم النروجي الشاب إيرلينغ هالاند صاحب الـ19 عاماً من نادي ريد بول سالزبورغ النمساوي إلى بروسيا دورتموند الألماني على رأس قائمة الانتقالات الشتوية لهذا الموسم. هالاند، الذي كسر العديد من الأرقام القياسية خلال الموسم الحالي وتحديداً في دوري أبطال أوروبا، والذي سجل «هاتريك» في خمس مناسبات هذا الموسم، استهلّ مشواره الجديد مع «المارد الأصفر» بتسجيله ثلاثية جديدة خلال مباراته الأولى مع دورتموند. بعد أن كان فريق المدرب السويسري لوسيان فافر متأخراً بثلاثة أهداف لهدف واحد أمام أوغسبورغ، دخل النروجي الشاب بديلاً ليقلب موازين المباراة ويسجل ثلاثة أهداف سيذكرها ابن الـ19 ربيعاً إلى الأبد. 20 مليون يورو هي قيمة «السرقة» التي أقدمت عليها إدارة النادي الألماني خلال فترة الانتقالات الحالية، والتي ستعود على خزائن النادي بالكثير من الملايين عندما يصبح هالاند جاهزاً ليخوض مغامرة جديدة مع أحد الأندية الأوروبية الكبرى في المستقبل.

سجل هالاند هاتريك في مباراته الأولى مع دورتموند (أ ف ب)

غراند سلام

ديوكوفيتش يوجه نصائح إلى الجيل الجديد

رأى المصنّف ثانياً عالمياً الصربي نوفاك ديوكوفيتش أن لاعبي الجيل الجديد في كرة المضرب يحتاجون إلى «النضوج» الذهني لتحقيق الألقاب في البطولات الكبرى، وذلك عشية انطلاق أستراليا المفتوحة، أولى بطولات الغراند سلام لهذا الموسم. (انطلقت البطولة فجر اليوم الاثنين).

ويستعدّ الصربي للدفاع عن لقبه في ملبورن حيث يبحث عن لقب ثامن يعزّز به رقمه القياسي، في موسم يُعاد خلاله طرح السؤال عن قدرة لاعبي الجيل الجديد على كسر هيمنة ديوكوفيتش والمصنف أول عالمياً الإسباني رافايل نادال والسويسري روجيه فيدرر على ألقاب الغراند سلام. واحرز الثلاثة ما مجموعه 55 لقباً كبيراً، وسيطروا عليها في الأعوام الماضية، لكنهم يواجهون منافسة متزايدة من شبان مثل الروسي دانييل مدفيديف والنمسوي دومينيك تيم واليوناني ستيفانوس تسيتسيباس.

وفي تصريحات يوم أمس الأحد، كرّر ديكوفيتش ثقته بأن لاعبين مثل هؤلاء قادرون على إحراز لقب غراند سلام، لا سيما بعد أدائهم في العام الماضي، حيث بلغ مدفيديف نهائي فلاشينغ ميدوز الأميركية، وتيم نهائي رولان غاروس الفرنسية، وتسيتسيباس نصف نهائي بطولة أستراليا المفتوحة. وقال: «هم عملياً على بعد مجموعة واحدة من الفوز. في أي يوم، في المستقبل القريب، أعتقد أن هذا الأمر سيتحقّق. لا مفرّ منه». وتابع «صراحة لا أعتقد أن الكثير ينقصهم. أعتقد أنهم يقدمون أداء قوياً يتطلّب توافر العديد من المواهب، وهم يتمتعون بها. لقد خصصوا الساعات وكرّسوا أنفسهم على أرض الملعب وخارجه. أعتقد أن العديد من لاعبي الجيل الجديد يبذلون جهداً كبيراً على الصعيد الاحترافي».

> حقّق ديوكوفيتش ونادال وفيدرر ما مجموعه 55 لقباً كبيراً

ورأى اللاعب المتوّج بـ16 لقباً كبيراً أن هذا الجهد «هو شرط مسبق على ما أعتقد للنجاح»، لكن يجب أن يقترن بنضوج معين خارج إطار الموهبة.

وأوضح ابن الثانية والثلاثين عاماً أنه «للفوز بلقب غراند سلام والحفاظ على أعلى مستوى لأعوام طويلة، يحتاج اللاعب لاكتساب هذا النضوج الذهني والعاطفي والخبرة لفهم نقاط قوته، وأن يواجه مخاوفه نوعاً ما». وأشار إلى أن «رافا (نادال)، روجيه، وأنا، بطبيعة الحال على مدى الأعوام الـ10 أو الـ15 الماضية، نعرف ما نحتاج إليه على الصعيد الذهني في هذا الوضع. ربما هذا يمنحنا بعض الأفضلية» على الآخرين.

ورأى الصربي أن هيمنة «الثلاثة الكبار» على اللعبة تعود في جانب منها إلى الحافز الذي وفره الثلاثة لبعضهم البعض، والمنافسة التي جعلت المباريات التي تجمعهم من بين الأفضل على امتداد تاريخ اللعبة. واعتبر أن مواصلة نادال (33 عاماً) وفيدرر (38 عاماً) تقديم أداء على هذا المستوى رغم تقدّمهما في السن، توفّر الإلهام له وللاعبين الآخرين.

وأوضح «سبق لي أن قلت مراراً إننا ألهمنا بعضنا البعض على امتداد المنافسة في ما بيننا وخلال مسيراتنا من أجل أن نصبح أفضل، من أجل أن نفهم سبل تخطّي العوائق في المنافسات التي تجمعنا». وتابع «أنا ممتنّ بشكل أكبر حالياً لوجودي في الحقبة ذاتها مع هذين اللاعبين، مما كنت عليه قبل عشرة أعوام أو 15 عاماً. أنا متأكّد من أن المنافسة معهما جعلت منّي لاعباً قوياً جداً. ووفرت لي الحماس الذي لا أزال أتمتع به اليوم».

يبحث ديوكوفيتش عن لقب ثامن له في أستراليا (أ ف ب)

مونفيس لم يتحضّر جيداً

سيلعب مونفيس متأثراً بإصابة (أ ف ب)

كشف الفرنسي غايل مونفيس أنه تعرّض الشهر الماضي لإصابة في اليد بسبب لعبة إلكترونية، متوقّعاً ألّا تؤثر على أدائه في أستراليا المفتوحة، أولى البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب. ويخوض الفرنسي البالغ من العمر 33 عاماً والمصنّف عاشراً عالمياً، مباراته الأولى في البطولة غداً الثلاثاء ضدّ التايواني لو ين-هسون، وكشف في تصريحات للصحافيين أن تحضيراته لم تكن بالقدر الذي يأمله، بسبب إصابة في اليد تعرّض لها في كانون الأول/ديسمبر.

وهي المرة الأولى التي يتحدّث فيها مونفيس عن الإصابة التي لم تمنعه من المشاركة مع فرنسا في كأس رابطة المحترفين التي أقيمت في وقت سابق هذا الشهر في أستراليا، حيث خرج المنتخب من الدور الأول. وأوضح مونفيس «كنت ألعب لعبة إلكترونية في غرفتي وضربت يدي اليمنى بالحافة العلوية للسرير». وتابع «العلاج الفعلي هو الراحة، لكن نظراً لأن ذلك غير ممكن (مع انطلاق الموسم)، أتناول أدوية مضادة للتورم وأضع الثلج عليها». وأضاف «الوضع إلى تحسن، الأمور إيجابية، وإن كنت أحياناً أحتاج إلى الراحة ليوم بعد خوض حصص تدريبية قوية»، مشيراً إلى أنه في حال أفضل من نهاية عام 2019 «وعلى إيجاد الإيقاع الملائم بشكل تدريجي».

وأحرز مونفيس ثمانية ألقاب في مسيرته الاحترافية آخرها دورة روتردام الهولندية العام الماضي. وتبقى أفضل نتيجة له في أستراليا بلوغ الدور ربع النهائي عام 2016. أما أفضل نتيجة له في البطولات الكبرى فهي بلوغ نصف النهائي، وذلك في رولان غاروس الفرنسية (2008) وفلاشينغ ميدوز الأميركية (2016).

بريميرليغ

طوى صفحة ثلاثة عقود من التقهقر
ليفربول يبتعد بثلاثين نقطة عن يونايتد

رد ليفربول على ثلاثة عقود من التقهقر، بابتعاده بفارق ثلاثين نقطة عن غريمه التاريخي مانشستر يونايتد بعد الفوز عليه 2-0 أمس الأحد في المرحلة الثالثة والعشرين من الدوري الإنكليزي لكرة القدم.

وبعدما اكتفى بمشاهدة يونايتد يتوّج بـ13 لقباً منذ انطلاق الدوري الممتاز موسم 1992-1993 وإزاحته عن راس لائحة أكثر الفرق القاباً (20 مقابل 18)، أصبح ليفربول الآن، وبفضل هدفي الهولندي فيرجيل فان دايك والمصري محمد صلاح، على مسافة قريبة من لقبه الأول منذ 1990 بعد تقدمه بفارق 16 نقطة عن جار «الشياطين الحمر» مانشستر سيتي بطل الموسمين الماضيين الذي تعادل السبت مع كريستال بالاس 2-2، وفي جعبته أيضاً مباراة مؤجلة.

وما يزيد من حلاوة الهيمنة المطلقة لليفربول على مجريات هذا الموسم، أنه، وعلى غرار الفترة التي امضاها من دون الفوز باللقب، على بعد «ثلاثة عقود» من النقاط عن يونايتد الذي عجز أقله عن تكرار نتيجة لقاء الذهاب حين كان الفريق الوحيد الذي نجح في تجنب الهزيمة أمام «الحمر» هذا الموسم بالتعادل معهم 1-1 في 20 تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وبفوزه الثالث عشر توالياً منذ ذلك التعادل ومحافظته على سجله الخالي من الهزائم على أرضه في الدوري الممتاز للمباراة الثانية والخمسين توالياً، فك ليفربول عقدته أمام يونايتد وحقق فوزه الثاني فقط عليه في آخر 12 مواجهة بينهما منذ موسم 2013-2014 الذي شهد فوزه على الأخير ذهاباً وإياباً. كما حرم فريق المدرب الألماني يورغن كلوب غريمه التاريخي الاستفادة من سقوط تشلسي أمام نيوكاسل صفر-1 السبت، لكي يقلص الفارق الذي يفصله عن المركز الرابع الأخير المؤهل الى دوري الأبطال الموسم المقبل الى نقطتين فقط، وبقي رجال النروجي أولي غونار سولسكاير بعيداً بالتالي عن النادي اللندني بفارق 5 نقاط.

وافتقد يونايتد خدمات مهاجمه ماركوس راشفورد الذي أصيب في ظهره في ربع الساعة الأخير من المباراة المعادة الأربعاء ضد ولفرهامبتون (1-صفر) في الدور الثالث لمسابقة الكاس، وسيغيب لأسابيع عديدة، بحسب ما كشف سولسكاير لشبكة «سكاي سبورتس» قبيل مواجهة ليفربول.

وقال النروجي أنه «لا أتوقع عودته في الأسابيع القليلة المقبلة. ستكون أمامه فرصة مع انتصاف الموسم (من 2 حتى 16 شباط/مارس)، ولست متأكداً من أننا سنراه قبل ذلك».

وكانت بداية "الحمر" مثالية، إذ افتتحوا التسجيل في الدقيقة 14 بكرة رأسية لفان دايك في الزاوية

> حافظ ليفربول على سجله الخالي من الهزائم على ارضه في الدوري الممتاز للمباراة الثانية والخمسين توالياً

اليسرى العليا لمرمى الحارس الإسباني دافيد دي خيا، وذلك إثر ركلة ركنية نفذها من الجهة اليمنى ترنت الكسندر-أرنولد.

وبهدف فان دايك، يكون ليفربول قد وصل الى الشباك في المباريات الـ22 الأولى له هذا الموسم، في إنجاز لم يتحقق منذ موسم 2001-2002 حين سجل أرسنال في جميع مبارياته الـ38 في طريقه إلى إحراز اللقب بحسب "أوبتا" للإحصاءات.

وبقي هدف فان دايك الفاصل بين الفريقين حتى الدقيقة الثالثة الأخيرة من الوقت البدل من الضائع حين انطلقت الكرة من بيكر مباشرة الى صلاح المتقدم بعد منتصف الملعب، فتوغل بها المصري حتى وصل الى منطقة الجزاء، ثم أطلقها أرضية بعيداً عن متناول دي خيا، مسجّلاً هدفه الـ11 هذا الموسم.

من جهته، أسدى بيرنلي خدمة لمانشستر سيتي وحرم ليستر سيتي أن يصبح على المسافة ذاتها من بطل الموسم الماضي، وذلك بالفوز عليه 2-1. وكانت الفرصة قائمة أمام ليستر للاستفادة من تعادل سيتي للحاق بحامل اللقب الى المركز الثاني الذي انتزعه منه الأخير بعد خسارة فريق المدرب الإيرلندي برندن رودجرز أمام ضيفه ساوثمبتون (1-2) في المرحلة الماضية. إلا أن بطل 2016 فشل في تحقيق فوزه الثامن هذا الموسم خارج الديار، ما أبقى سيتي في المركز الثاني بفارق ثلاث نقاط.

وتقدم ليستر حين خطف البلجيكي دينيس برايت الكرة من جاك كورك في منتصف الملعب، فوصلت الى هارفي بارنز الذي تقدم بها وسددها في شباك الحارس نيك بوب (33).

لكن بيرنلي أدرك التعادل عبر النيوزيلندي كريس وود الذي كان في المكان المناسب لمتابعة الكرة في الشباك، بعدما صدها شمايكل إثر ركلة ركنية ورأسية من بن مي (56).

وحصل ليستر على فرصة ذهبية للتقدم مجدداً، عندما انتزع بارنز ركلة جزاء من بن مي، لكن الحارس بوب تألق في وجه جايمي فاردي وحرمه تسجيل هدفه الثامن عشر في الدوري هذا الموسم وتعزيز صدارته لترتيب الهدافين (68).

وحاول فريق برندن رودجرز تعويض هذه الفرصة، فضغط على مرمى بوب، لكن الأخير كان بالمرصاد ووقف حائلاً دون هدف للضيوف بصده بشكل خاص تسديدة قوية لفاردي (78).

وجاء رد بيرنلي قاسياً، إذ وصل الى شباك شمايكل عبر أشلي وستوود الذي استفاد من فشل الإيرلندي الشمالي جوني إيفانز في قطع كرة عرضية، وتابعها في شباك شمايكل (79)، مانحاً فريقه فوزه الثامن ونقطته السابعة والعشرين.

الفنون القتالية

ماكغريغور «يدمر» سيروني بـ40 ثانية

حقّق الإيرلندي كونور ماكغريغور عودة مظفرة إلى حلبة الفنون القتالية المختلطة خلال نهاية الأسبوع في مدينة لاس فيغاس، بإسقاط منافسه الأميركي دونالد سيروني بالضربة الفنية القاضية بعد 40 ثانية فقط من البداية. وكانت هذه المرة الأولى التي يعود فيها ماكغريغور (31 عاماً) إلى حلبة الفنون القتالية المختلطة ضمن بطولة «يو أف سي» (بطولة القتال القصوى) الأميركية التي تتخذ من لاس فيغاس مقرّاً لها، منذ خسارته أمام منافسه الروسي حبيب نورماغوميدوف في تشرين الأول/أكتوبر 2018.

وبدا أن الإيرلندي لم يفقد أيّاً من القدرات التي جعلت منه أحد أبرز الأسماء في الفنون القتالية المختلطة، وتمكن من سحق منافسه المكنى «كاوبوي» (راعي البقر) البالغ من العمر 36 عاماً بضربات قوية قبل انقضاء الدقيقة الأولى من مواجهتهما في قاعة «تي موبايل أرينا». ووجّه ماكغريغور ضربة إلى منافسه بالكتف الأيسر

ووجه ماكغريغور ضربة إلى منافسه بالكتف الأيسر (أ ف ب)

تسببت بنزف من الأنف. ولدى محاولة الأميركي التراجع، عاجله الإيرلندي بضربة عالية بالقدم أدت إلى سقوطه أرضاً، ليتابع ماكريغور توجيه اللكمات، ما دفع الحكم هيرب دين إلى التدخل ووقف النزال، معلناً فوز الإيرلندي.

> سجل ماكغريغور الفوز الـ22 في مسيرته مقابل 4 هزائم

وقال ماكغريغور: «لقد كتبت التاريخ هنا هذا المساء» عبر الفوز بضربة قاضية في ثلاثة أوزان مختلفة ضمن بطولة «يو أف سي». وأضاف «دونت اسمي في السجلات التاريخية مرة جديدة»، مهدياً الفوز، وهو الـ22 في مسيرته مقابل أربع هزائم، إلى «الشعب الإيرلندي ووالدتي».

وأقر سيروني الفائز في 36 نزالاً في بطولة «يو أف سي» ويحمل الرقم القياسي في عدد مرات الفوز بالضربة القاضية (20)، بأن ماكغريغور «دمّرني. أنا لم أرَ شيئاً من هذا القبيل».

ويعدّ ماكغريغور من أكثر الأسماء شهرة في رياضات القتال، وعرف العديد من الأحداث المثيرة للجدل داخل حلبة الفنون القتالية المختلطة وخارجها. ومن أشهرها النزال الذي جمعه بالملاكم الأميركي المخضرم فلويد مايويذر في آب/أغسطس 2017، والذي انتهى لصالح الأخير في الجولة العاشرة. كما أقر الإيرلندي بذنبه بضرب رجل في حانة في إيرلندا، ووجهت إليه تهمة تحطيم الهاتف النقال لأحد المشجعين في ولاية فلوريدا الأميركية.

وبحسب تقارير صحافية، تحقّق السلطات الإيرلندية في اتّهامات موجهة إلى ماكريغور بالاعتداء الجنسي.

استراحة

كلمات متقاطعة 3358

أفقيا

1- فنان لبناني – 2- مدينة المانية جرت فيها محاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية من النازيين – سهل ونهر إيطالي – 3- جهد نفسه وكدّ في العمل – من أنبياء التوراة الكبار – 4- للتمني – منازلي وبيوتي – 5- مرتفع من الأرض – رخو وطري بالأجنبية – أحد أنهار بنجاب الخمسة في الهند – 6- سقي النبات – إسم موصول – قبّله على خده – 7- مؤرخ وفيلسوف إجتماعي عربي من أعلام زمانه في الإدارة والسياسة والقضاء والآداب والعلوم له مقدمة مشهورة حملت إسمه – 8- أظهرت في الحرب باساً حسناً قلّ نظيره – جزيرة إيطالية تفصل البندقية عن الأدرياتيك – 9- من الأشجار – حرف أبجدي – ثرى – 10- عاصمة هوندوراس

عمودياً

1- دولة أوروبية – سيدة مميزة – 2- بحث – أهمّ جزر إيوليا الإيطالية – 3- مرتبة أو مسافة يقطعها المسافر في يومه – عبقرية – 4- متشابهان – آلة طويلة من الحديد تُرفع أو تُقلع بها الحجارة – 5- ما يعلو ماء البحر من رغوة – من علماء الإقتصاد الإنكليز دعا الى تحديد النسل في العالم – 6- متحف مدريد الوطني غنيّ بالروائع الفنّية – للتفسير – 7- يطرّب بصوته – بركان في الفيليبين وأعلى قمّة في البلاد – 8- نسبة الى مواطن من بلد أسيوي – 9- عاصمة أوروبية – سبيل وطريق – 10- أكبر مدارج العالم القديم إفتتحه الأمبراطور تيطس في إيطاليا

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ابو جراب – بق – 2- وجار – هابيل – 3- عدس – رع – 4- تبّ – النفانة – 5- روسيا – غبّ – 6- ألب – جارف – 7- لويس – تخت – 8- ين – المعلوم – 9- أين – حام – فر – 10- آياد علاوي

عمودياً

1- أوستراليا – 2- بجّ – بولونيا – 3- واو – سبي – ني – 4- جرّ – اي – سا – 5- علاج – لحد – 6- إهدن – أطماع – 7- باستور – عمل – 8- فتل – 9- بيرنغ – خوفو – 10- قلعة بيت مري

sudoku 3358

	7		6				8	
	6			3		1	9	
1	3	5				4		
7			1	9				4
2								7
6				8	5			9
		6				5	2	8
	1	4		5			6	
	2				3		4	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3357

7	5	6	4	9	2	8	1	3
9	8	2	1	5	3	4	6	7
3	4	1	8	6	7	2	5	9
4	6	7	3	2	8	5	9	1
5	2	9	6	1	4	3	7	8
1	3	8	5	7	9	6	2	4
8	7	5	2	3	1	9	4	6
2	1	4	9	8	6	7	3	5
6	9	3	7	4	5	1	8	2

مشاهير 3358

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

زعيم وادي التيم واحد كبار القادة الدروز في التاريخ. ناصر الاتراك في محاربة ابراهيم باشا المصري. غيّرَ حاكماً على إقليم في العراق وفيها توفي

5+3+7+3+2+1 = الكلا الرطب ■ 10+6+8+9+11 = اهم انهار اوروبا ■ 8+4 = سقي النبات

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **أدولف ايخمان**

اخبار محلية

لبنان يحصد الالقاب في تنس آسيا

حصد لبنان ألقاب الدورة الأولى لبطولة غرب ووسط آسيا للناشئين والناشئات (دون الـ14 سنة) بالتنس التي أقيمت في العاصمة البحرينية المنامة. ففي نهائي فردي الذكور، فاز أنطوني مكرزل (لبنان) على لاعب يمني بنتيجة (6-2)(6-2) وأحرز اللقب. وفي نهائي زوجي الذكور، فاز انطوني مكرزل وكارل صايغ(لبنان) على الثنائي السوري (6-4)(6-4) وأحرزا اللقب. وفي نهائي فردي الإناث، فازت ماريا بريدي (لبنان) على يمنى فيصل(لبنان) . وفي نهائي زوجي الإناث أحرزت يمنى فيصل وماريا بريدي اللقب.

وتشرف على تدريب اللاعبات واللاعبين اللاعبة الدولية نانسي كركي. وبذلك حقّق التنس اللبناني إنجازاً خارجياً جديداً يضاف إلى سلسلة الإنجازات المحقّقة في السنوات الأخيرة في جميع الفئات العمرية للذكور والإناث. يشار إلى أن الدورة الثانية لبطولة غرب ووسط آسيا ستنطلق غداً الثلاثاء في البحرين أيضاً وعين لبنان على تجديد الإنجاز الذي تحقّق في الدورة الأولى.

قرعة صعبة للبنان في كاس العالم للركبي ليغ

أوقعت قرعة كأس العالم للركبي ليغ المقرّرة في إنكلترا العام المقبل، لبنان في المجموعة الثالثة إلى جانب نيوزيلندا وجامايكا وإيرلندا، وذلك في حفل سحب القرعة الذي أقيم في قصر باكنغهام الملكي في لندن وحضره الأمير هاري. وأكد رئيس الاتحاد اللبناني للركبي ليغ أسعد فغالي الذي حضر سحب القرعة، أن مهمة منتخب الأرز لن تكون سهلة ضمن المجموعة الثالثة وخصوصاً أمام نيوزيلندا. وأشار إلى أن الاتحاد سيضع في جلسته المقبلة خطة عمل لإطلاق استعداد المنتخب اللبناني.

قضية

إيران تهدّد بالانسحاب من «أبطال آسيا»

أثار طلب الاتحاد الآسيوي لكرة القدم من أندية الجمهورية الإسلامية خوض لقاءاتها خارج أرضها في أعقاب سلسلة أحداث في الآونة الأخيرة، أبرزها إسقاط طائرة مدنية أوكرانية، الاستغراب. فقد أكّد مسؤول إيراني أن بلاده «قوية وآمنة» لاستضافة مباريات دوري أبطال آسيا في كرة القدم. وأعلن الاتحاد المحلي للعبة هذا الأسبوع أن الاتحاد القاري طلب من أنديته خوض مباراتها خارج أرضها من دون تحديد الأسباب بشكل رسمي، في خطوة قابلها الطرف الإيراني بالتلويح بالانسحاب من المسابقة. لكنّ مصدراً مقرباً من الملف أفاد وكالة «فرانس برس»، الأحد، بأن الطلب لا يزال «توصية» من لجنة المسابقات، ومن المتوقع أن يتخذ المكتب التنفيذي قراره بشأنها. وقال وزير الرياضة الإيراني مسعود سلطاني فر إن «إيران بلاد آمنة وقوية. لا توجد لدينا أي مشاكل تتعلق بسلامة الطيران»، وذلك في تصريحات نشرها الموقع الإلكتروني لمكتبه.

وشدّد على أنه «بضمن شخصياً سلامة فرق كرة القدم الزائرة»، متوجّهاً الى الرئيس البحريني للاتحاد الآسيوي الشيخ سلمان بن ابراهيم آل خليفة بالقول: «يبدو أن قرار لجنة مسابقاتكم خضع لتأثير الإعلام الغربي المناهض».

وأوضح مصدر مقرّب من الملف للوكالة الفرنسية أن توصية لجنة المسابقات جاءت بسبب «الظروف الراهنة» في الجمهورية الإسلامية.

وأفاد المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن الأمر «ليس قراراً رسمياً بعد، ولا يزال توصية من لجنة المسابقات تحتاج إلى إقرارها من قبل المكتب التنفيذي». وحذرت السلطات الرياضية الإيرانية من أن الأندية المعنية، وهي برسيبوليس وسيباهان (يشاركان مباشرة في دور المجموعات) واستقلال طهران وشهر خودرو (يشاركان اعتباراً من الدور التمهيدي الثاني)، تعتزم الانسحاب من المسابقة في حال أصبح القرار نافذاً.

ونقلت وكالة إيسنا عن رئيس اللجنة الأولمبية رضا صالحي اميري قوله «لن ننصاع لأي ضغط وإذلال. تم الإعلان رسمياً عن أننا لن نشارك في المباريات إذا تقرر ذلك، والتبعات يتحملها أولئك الذين يتخذون القرار».

ويأتي ذلك في أعقاب توتر سياسي وعسكري في الجمهورية الإسلامية ومنطقة الخليج هذا الشهر، بعد استشهاد قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني في الثالث من كانون الثاني/يناير بضربة جوية أميركية قرب مطار بغداد. وردّت إيران في الثامن منه باستهداف صاروخي لقاعدتين عسكريتين في غرب العراق وشماله يوجد فيهما جنود أميركيون. وفي اليوم نفسه، أسقطت «عن طريق الخطأ»، بواسطة صاروخ، طائرة بوينغ تابعة للخطوط الجوية الأوكرانية بعيد إقلاعها من طهران.

ينتظر الجمهور الإيراني قرار الاتحاد الآسيوي حول استضافة إيران للمباريات الآسيوية (من الويب)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، امل التحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص. ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

على ضوء النظرة اللينينيّة... ما الوضع في لبنان؟ وإلى أين؟

جوزف عبدالله *

منذ حوالى ثلاثة أشهر، وأطراف الطبقة السائدة يتلهّون ويتشاطرون على بعضهم البعض في خداع مزدوج الهدف. من جهة أولى، يخادعون أنفسهم بأنهم قادرون على إعادة توازن المحاصصة بين بعضهم البعض، وهم بذلك يتوهّمون بقدرتهم على المحافظة على النظام السياسي اللبناني وإنقاذه من سكرة موته. ومن جهة أخرى، يخادعون الجماهير الشعبية اللبنانية بقدرتهم على الخروج من الانهيار الأخير للنظام، وبإيجاد الحلول للمشكلات التي تعانيها هذه الجماهير، وتلبية مطالبها.

ليس من شكّ أن النظام السياسي اللبناني يمر بأزمة حادّة هي أزمة ثورية فعلية، متلازمة مع نشوء وضع ثوري في لبنان اليوم. ليست هذه الأزمة اقتصادية و/أو مالية فحسب، بل هي أزمة اقتصادية ـ سياسية تطاول كل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بتشابك مكوّناتها على مستوى نمط الإنتاج والتوزيع والنظام السياسي وفقدان الدولة (باعتبارها مكان إغلاق وحدة مكوّنات التشكيلة الاجتماعية . الاقتصادية) لقدرتها على الاشتغال العادي، ما يوجي بانهيارها. وهذا الوضع بمجمله هو ما يُعرف في العلم الماركسي بـ«الوضع الثوري».

ما هو «الوضع الثوري»؟

اهتم لينين كثيراً في عرض وتعريف مفهوم «الوضع الثوري» وطبيعته الموضوعية ومستلزماته الذاتية وأهميته الإجرائية. وقام بعرض هذا المفهوم في كرّاس «إفلاس الأممية الثانية»، وفي كتابه «مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية»، وطرّق إلى بعض جوانبه في أمكنة أخرى من كتاباته. ففي كرّاس «إفلاس الأممية الثانية»، يتوسّع لينين في مناقشة هذا المفهوم، منطلقاً من إقراره بأن على الماركسي الاعتراف بأن الثورة لا تحصل إلّا بتوفر وضع ثوري، «إن الماركسي لا يشكّ مطلقاً في أن الثورة مستحيلة من دون وضع ثوري» (1).

أما خصائص هذا الوضع فهي ثلاثة يطرحها لينين كالآتي: «ما هي بعامة دلائل الوضع الثوري؟ بقيناً أننا لن نخطئ إذا أشرنا إلى الدلائل الرئيسية الثلاث التالية: (1) يستحيل على الطبقات السائدة الاحتفاظ بسيادتها من دون أي تغيير؛ أن تنشب هذه الأزمة أو تلك هي «القمة» أي أن تنشب أزمة في سياسة الطبقة السائدة، تُسفر عن تصدّع يتدفق منه استياء الطبقات المضطهدة وغضبها. فلكي تنفجر الثورة، لا يكفي عادة «ألّا تريد القاعدة بعد الآن» أن تعيش كما في السابق، بل ينبغي أيضاً «ألّا تستطيع القمة ذلك». (2) أن يتفاقم بؤس الطبقات المضطهدة ويشتد شقاؤها أكثر من المألوف. (3) أن يتعاظم كثيراً، للأسباب المشار إليها آنفاً، نشاط الجماهير التي تستسلم للنهب بهدوء في زمن «السلم»، ولكن التي تدفعها، في زمن العاصفة، سواء أجواء الأزمة كلها أم «القمة» نفسها، إلى القيام بنشاط تاريخي مستقل» (2).

يشير لينين هنا إلى أن خصائص الوضع الثوري هي خصائص موضوعية قائمة في مجرى الحياة العملية. وفي أولها، عجز السلطة عن الحكم كما هي حالها في الأزمنة العادية؛ وتصدّع الطبقة الحاكمة لجهة وحدتها ولجهة مشروع حكمها؛ وهذا التصدّع والعجز يؤديان إلى استياء الطبقات المحكومة، ونتيجته عدم قبول المحكومين بالسلطة وعجز السلطة عن ممارسة الحكم كما في السابق. وثانيها، ازدياد فقر وشقاء واستغلال الطبقات المضطهدة، وهي حال غالبية اللبنانيين. وثالثها، اندفاع الجماهير المظلومة في انتفاضة اعتراضاً على الطبقة السائدة ودفاعاً عن مصالحها.

(مروان طحطح)

وهذا ما تؤكد حصوله مجريات الأمور في لبنان على مدى يقارب الأشهر الثلاثة الأخيرة. أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية) فعلية جراء فشل المشروع الاقتصادي والسياسي للطبقة الحاكمة، وتفكّك محالفتها في السلطة ودخولها في أزمة صراعات بين أطرافها، عجزها عن ضبط الشارع المنتفض... ازدياد فقر الفقراء وارتفاع نسبة البطالة بشكل غير مسبوق، والانتفاضة الشعبية التي ملأت الساحات والشوارع وما رافقها من إسقاط حرمة المقدسات السياسية جميعها. كلّها عناصر موضوعية قائمة بذاتها في الحياة العملية.

وإلى هذه الحالة، يشير لينين في مؤلّفه «مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية»، عندما يطرح وجود «الأزمة الثورية» ودورها كشرط موضوعي لخلق الظروف الثورية وإطلاق الانتفاضة أو الثورة. فهو يقول: «إن قانون الثورة الأساسي... يتلخص في ما يلي: لا يكفي من أجل الثورة أن تدرك الجماهير المستثمرة والمظلومة عدم إمكانية العيش على الطريقة القديمة وأن تطالب بتغييرها. إن من الضروري لأجل الثورة أن يغدو المستثمرون غير قادرين على العيش والحكم بالطريقة القديمة. إن الثورة لا يمكن أن تنتصر إلاّ عندما تعرف «الطبقات الدنيا» عن القديم، وعندما تعجز «الطبقات العليا» عن السير وفق الطريقة القديمة. ويمكن تبيان هذه الحقيقة بكلمات أخرى، ونعني أن الثورة مستحيلة بدون أزمة وطنية عامة (تشمل المستثمَرين والمستثمِرين معاً). وذلك يعني أنه من أجل الثورة، ينبغي أولاً التوصل إلى جعل أكثرية العمال (أو على كل حال جعل أكثرية العمال الواعين المفكرين والنشيطين سياسياً)، مدركة كل الإدراك ضرورة الانقلاب، ومستعدة للمضي إلى الموت في سبيله. وثانياً، أن تعاني الطبقات من أزمة حكومية تجذب إلى حلبة السياسة حتى أكثر الجماهير تأخراً (إن علامة أي ثورة حقيقية وتنظيم عضبها... الجماهير الكادحة والمستثمَرة والخاملة حتى ذلك الحين، الذين بوسعهم أن يشنوا الكفاح السياسي... بتصاعد بسرعة إلى عشرة أضعاف بل إلى مئة ضعف) فتوهن الحكومة وتجعل إسقاطها أمراً ممكناً للثوريين» (3).

هذه المتغيرات والوقائع التي تُعتبر أهم خصائص الوضع الثوري هي موضوعية بمعنى أنها ليست انعكاساً لإرادات بشرية خطّطت لحصولها. بل هي مستقلة عن إرادات الأفراد والكتل والجماعات، ومجموعها يخلق «الوضع الثوري»، ما يفتح المجال لاندلاع الثورة. يقول لينين: «من دون هذه التغيرات الموضوعية؛ المستقلة لا عن إرادة هذه الكتل والأحزاب أو تلك وحسب، بل أيضاً عن إرادة هذه الطبقات التي ينبغي لها، على وجه الدقة، أن تبني البناء الفوقي الجديد. وكيف ينبغي لها أن تبنيه بالضبط. ودون هذا التحديد، يكون شعار الثورة في هذه اللحظة فارغاً لا معنى له، لأن ضعف الأوتوقراطية يجعل حتى كبار الأمراء و... يصيرون «ثوريين»» (11).

مخادعة حكومة التكنوقراط والاختصاصيين

فهل زَعْمُ أطراف الطبقة الحاكمة أنها مؤيدة للثورة يعبر عن حقيقة موقفها، أم أنه مجرد مخادعة وتضليل؟ ألا يصرح جميع أطراف المحالفة الحاكمة أنهم يؤيدون المطالب الشعبية، بينما هم يرفضون عملياً إسقاط النظام، ويصرون على المحافظة عليه كما هو؟ هل بعض أطراف الانتفاضة المضادة المنخرطين علناً في الانتفاضة (القوات اللبنانية، التقدمي الاشتراكي، تيار المستقبل، الكتائب اللبنانية...) يؤيدون فعلاً مطالب الانتفاضة؟ لندقق الآن في الشعار الذي طرحته الانتفاضة في لبنان ولنحاول النظر في مدى قبول أطراف الطبقة السائدة به. شعار الأنتفاضة الأساسي «إعادة تكوين السلطة»، استناداً إلى «حكومة انتقالية بصلاحيات استثنائية» (إصدار مراسيم اشتراعية)، وأهم هذه الصلاحيات الاستثنائية إقرار قانون انتخابي خارج القيد الطائفي وانتخابات مبكرة، وقانون لتنظيم استقلالية القضاء... وكل من لا يقبل بشعار «إعادة تكوين السلطة» و«حكومة انتقالية بصلاحيات استثنائية»... إما أنه لا يفهم مطلقاً مهمات الثورة الأساسية، وإما أنه مخادع يتبنى الثورة لفظاً ويعاديها عملياً، ويخون الثورة والجماهير الثائرة.

حكومة التكنوقراط والاختصاصيين لا تفيد شيئاً في التغيير. فمعظم الوزراء في لبنان هم حتى اليوم من صنف التكنوقراط والاختصاصيين. وأحزاب الطبقة الحاكمة مليئة بهم. الأهم في الحكومة ليس طبيعة الوزراء وكفاءاتهم، بل الانتماء السياسي لهم وبرنامج الحكومة السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فهل حكومة التكنوقراط هي حكومة «إعادة تكوين السلطة» في لبنان؟ وما معنى شعار «إعادة تكوين السلطة»؟ يعني هذا الشعار العمل من أجل الانتقال من نوع السلطة القائم اليوم، وهي سلطة المحاصصة الطائفية بين محالفة حيتان المال المتكوّنة من ممثلي طبقة رجال المصارف والاحتكار التجاري والعقاري ومافيا الطوائف، (سلطة نظام ديمقراطية التوافق الطائفي) إلى سلطة لا تمثل هؤلاء، بل تمثل غالبية المواطنين من عمال وعاطلين عن العمل وفلاحين وصغار المزارعين والمهمّشين وصغار الموظفين ومتوسطيهم والصناعيين الوطنيين والفئات الاجتماعية الوسطى...

المطلوب تغيير هذه السلطة وبناء نظام وطني ديمقراطي علماني. وذلك بتصعيد الانتفاضة إلى حدودها القصوى فتسقط النظام السياسي الطائفي وسط ما يعيشه المجتمع اللبناني من تأثيرات ارتدادات الأزمة العامة: الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الشامل. أشدّد على خيار ذكره الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني: «إنها مهمة تاريخية على قوى التغيير الديمقراطي أن تتحمّل مسؤولياتها وأن تسعى جاهدة لتجميع قواها خلف هذه الاستراتيجية بما يكفل تعديل ميزان القوى القادر على إنجاز هذه المهمة. هكذا نفهم القول بأنّ ما قبل 17 تشرين الأول ليس كما بعده. فانتفاضة الشعب اللبناني في 17 تشرين الأوّل هي عنوان الانتصار لمفهوم المقاومة الوطنية اللبنانية في 16 أيلول في التحرير والتغيير. وما يجمع 16 أيلول و17 تشرين الأول هو القضية الواحدة، قضية التحرّر الوطني والاجتماعي لشعبنا، الذي به يخوض صراعه الطبقي ضد الاضطهاد الإمبريالي من الخارج وضد الاستغلال الطبقي الذي تمارسه سلطة الرأسمال والربع من الداخل».

يبقى على المنتفضين العمل والنضال بكل حمية. فالزمن قيمة نضالية، وطالما هو متوفر يجب استخدامه واستغلاله بكل دقة وتصميم وكثافة. وليعلم الجميع أن «الوضع الثوري» أو «الزمن الثوري»، أو الثورة باختصار هي مدرسة فعلية تعلّم الجماهير. وأن الأيام الثورية مدرسة سريعة التأثير والتعليم. فما تتعلمه الجماهير في يوم ثوري واحد يعادل تعليم شهور وسنوات أحياناً. فهل تتعلم القوى المنظمة من الجماهير من الثورة؟

المراجع على الموقع الإلكتروني.

* كاتب لبناني

«الوضع الثوري»، على ما فيه من نشاط اعتراضي من جانب المضطهدين والمظلومين، وما فيه من عناصر موضوعية انفجارية، لا يؤدي بالضرورة إلى الثورة

بل ينبغي أيضاً «ألّا تستطيع القمة ذلك». (2) أن يتفاقم بؤس الطبقات المضطهدة ويشتد شقاؤها أكثر من المألوف. (3) أن يتعاظم كثيراً، للأسباب المشار إليها آنفاً، نشاط الجماهير التي تستسلم للنهب بهدوء في زمن «السلم»، ولكن التي تدفعها، في زمن العاصفة، سواء أجواء الأزمة كلها أم «القمة» نفسها، إلى القيام بنشاط تاريخي مستقل» (2).

يشير لينين هنا إلى أن خصائص الوضع الثوري هي خصائص موضوعية قائمة في مجرى الحياة العملية. وفي أولها، عجز السلطة عن الحكم كما هي حالها في الأزمنة العادية؛ وتصدّع الطبقة الحاكمة لجهة وحدتها ولجهة مشروع حكمها؛ وهذا التصدّع والعجز يؤديان إلى استياء الطبقات المحكومة، ونتيجته عدم قبول المحكومين بالسلطة وعجز السلطة عن ممارسة الحكم كما في السابق. وثانيها، ازدياد فقر وشقاء واستغلال الطبقات المضطهدة، وهي حال غالبية اللبنانيين. وثالثها، اندفاع الجماهير المظلومة في انتفاضة اعتراضاً على الطبقة السائدة ودفاعاً عن مصالحها.

الأزمة الاقتصادية في الإقليم: مسارات وتداعيات

ورد كاسوحة *

وصل الترابط بين أزمات الإقليم إلى حدود غير مسبوقة، ليس فقط بسبب التبعات المشتركة التي يتسبّب بها الحصار الأميركي على اقتصادات هذه الدول، بل أيضاً لأنّ مواجهة هذه التبعات كانت تحصل وفقاً لآليات «مشتركة» ومنسّقة، وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي. التنسيق لم يكن يحصل على مستوى الدول، بقدر ما كان يستفيد من الثغرات المتاحة في بنية الحصار، والتي كانت تسمح بحصول تشبيك بين القوى الاجتماعية التي تتحرك بين هذه الاقتصادات لإبقاء التدفّقات بينها قائمة. حالة سوريا ولبنان هي أفضل مثال، حيث تمّت الاستفادة سورياً من تحييد لبنان جزئياً عن الصراعات القائمة لتوطين جزء أساسي من الرساميل التي كانت تمدّ الاقتصادي السوري بالحياة أثناء فترة الحصار والعقوبات. هذا المسار الذي بدأ منذ عام 2012 تقريباً، سمح بانخراط متفاوت للسوريين فيه، حيث استفادت منه شرائح موالية ومعارضة على حدٍّ سواء، وبمساهمة طبقية متنوعة، مع حضور وازن للفئات الوسطى والأكثر ثراءً، على أنّ الجزء الأكبر والأهمّ فيه، والذي تستفيد منه أكثرية مطلقة من السوريين المقيمين، وخصوصاً الفقراء منهم، هو الرساميل المخصّصة للإغاثة ورعاية البيئات النازحة، والتي تحمّلت في هذه الفترة عبء الأزمة بدلاً من السلطة، على اعتبار أن ميزانية هذه الأخيرة كانت تذهب في معظمها للعمل العسكري وتأمين رواتب الموظفين والعاملين في الدولة. لم تكن هذه الأموال تخضع، بحكم توطينها في حسابات مصرفية في لبنان، للعقوبات، وكان ثمّة غضّ طرف واضح عنها حين كانت قواعد الاشتباك في المنطقة لا تزال قائمة. شمولها بالعقوبات بعد استعار الأزمة في الإقليم، هو تأكيد على أنّ المنحى الذي تأخذه العقوبات لم يعد يستثني حتى الشرائح الضعيفة التي كانت حتى وقت قريب بمنأى جزئياً عن تبعات الحصار.

مسارا الأزمة

العامل المشترك بين الأزمتين السورية واللبنانية هو نفاد الدولار، ولكن انعكاسها على كلّ من الاقتصادين يختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد نفسه. في لبنان، ثمة نظام اقتصادي اجتماعي تقوده أقلية مالية (أوليغارشيا) متحالفة مع أمراء الحرب، بالاعتماد على نسيج زبائني قوامه الطائفية السياسية، وهذا النظام لم يعد قادراً على الاستمرار في ظلّ القرار الأميركي بإيقاف التدفقات إليه، واستعمال الدولار الذي هو عملته الرئيسية كأداة لتجفيف السيولة في كلّ الإقليم، وليس في لبنان فقط. نضوب «الثروة» بهذا الشكل، أدّى إلى انهيار النموذج الاقتصادي المعتمد على الربع والترسمل المالي، وهو ما بدأ يطرح بوضوح، ولدى فئات متزايدة من اللبنانيين، مسألة الانتقال إلى نظام اقتصادي جديد لا تكون فيه للبنية المصرفية التابعة لأسواق المال الدولية اليد الطولى. هذا يعني فكّ الارتباط مع النظام الاقتصادي العالمي الذي كان يعتمد على السوق المالية اللبنانية لتحصيل تراكم إضافي، والبدء في التفكير جدياً بدلاً من ذلك بالتحوّل ليس إلى نظام اشتراكي بالضرورة (كون شروط قيام الاشتراكية ليست متوافرة حالياً لا في لبنان ولا في سواه)، بل إلى نظام مندمج أكثر في البنية الاقتصادية الإقليمية المعتمدة على الإنتاج والتبادل البيني. هذا الخيار أملَتْه طبيعة الأزمة نفسها ووصولها بسبب نمط التراكم الريعي إلى أفق مسدود، وهذه ليست حال الاقتصاد السوري الذي بخلاف لبنان، لا يعتمد على الربع في إنتاج القيمة أو الثروة (أقله حتى الأمس)، ويملك من البنى الإنتاجية ما يكفي لإبقائه على قيد الحياة في أسوأ الظروف. الأزمة هنا مختلفة، وجذورها كانت قائمة قبل الحرب، ولكنها تفاقمت أكثر بعدها بسبب ظروف الحصار والعقوبات. تبنّي السياسات النيوليبرالية حينها، حصل لمصلحة الفئات غير المنتجة للثروة، حين كانت نسب النمو المحقّق لا تراعي التوزيع الاجتماعي، وهو ما خلق تفاوتاً كبيراً في المداخيل لمصلحة أقلية من السوريين وعلى حساب الأكثرية. ولكن ذلك لم يؤدِّ بعد نشوب الحرب، إلى انحسار عملية الإنتاج بالكامل، وخصوصاً في القطاع الزراعي، حيث ظلّت السلع التي تُنتَج محلياً في معظم المناطق (بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة)، متوافرة بكثرة، ولكنّها لم تعد تُصدَّر إلى الخارج لضرورات الاكتفاء الذاتي وتفادي حصول مجاعة، وبالتالي توقّف التبادل التجاري مع الدول كلياً، وتقلّصت مساهمة القطاع الذي يحفظ الأمن الغذائي للبلاد في الناتج المحلّي الإجمالي إلى الحدود القصوى. حزم هذا الأمر الخزينة من دخل أساسي يُضاف إلى مجموع المساهمات الأخرى التي خُجبت عنها، بفعل خروج قطاعات حيوية أخرى من الاقتصاد (أهمّها على الإطلاق السياحة والنفط). تراجُع الإنتاج بهذا القدر، جعل العملة الأجنبية «تتوقف كلياً» لمصلحة نشاطات طفيلية لا تساهم فعلياً في خلق القيمة أو الثروة، وبالتالي أصبحت كلّ النشاطات الاقتصادية في البلاد خلال هذه المرحلة منفصلة عن العملية الإنتاجية، ومرتبطة بدلاً منها بعامل العقوبات التي فُرضت على الاقتصاد، وجعلته مرتبطاً بصعود الدولار وهبوطه أكثر من أيّ عامل آخر.

دخول العامل «الريعي»

أضعف هذا التراجع الاقتصادي الكبير من قدرة الدولة على التحكّم بالاقتصاد عبر الأدوات المعتادة، مثل الأجور والضرائب وسواها، فبات المردود المالي لمجموع العمليات التي تقوم بها لا يساوي حجم الانحسار الحاصل في عملية الإنتاج، وبالتالي في القدرة على خلق فائض يحدّ من تراجع العملية الوطنية أمام الدولار وباقي العملات الأجنبية بالشكل الذي حصل. الفراغ الذي حصل بسبب هذا التراجع، ملأته التدفّقات المالية التي بدأت ترد إلى البلاد بُعيد عام 2014، حين ازدادت موجة الهجرة إلى أوروبا بشكل كبير، ومعها ازداد بالطبع حجم الاعتماد على التحويلات الآتية من هناك بالعملة الأجنبية. مع هذه الموجة، تغيّر شكل البلاد نهائياً على الصعيد الاقتصادي، فهي لم تحمل معها المزيد من الاعتماد على التدفّقات الخارجية فحسب، بل تسبّبت أيضاً بفقدان معظم اليد العاملة السورية التي كانت تنتج القيمة والثروة، وبسببها أيضاً ولكن على هامش هذا التحوّل الكبير خرجت النُخَب التي انخرطت في الأزمة بدايةً بنسب متفاوتة. انحسار عملية الإنتاج بعد هذا الخروج الكبير لأكثرية قواها، جعل «الطابع الريعي» يطغى على الاقتصاد السوري للمرة الأولى في تاريخه، فالهجرات الكبرى في سوريا ليست أمراً معتاداً، وهي حين تحصل تاريخياً ولمرّات نادرة لا تغيّر في البنية الاقتصادية على نحو جذري، بل تدخل تعديلات محدودة عليها نظراً لدخول عامل الأجيال فيها. وهو ما حصل لآخر مرّة في التاريخ المعاصر إبان الحرب العالمية الأولى وخلالها، حين تسبّبت الحرب بهجرة اقتصادية ـ اعتُبرت كبيرة وقتها ـ إلى الأميركيتين. حينها، لم تغيّر الحرب من نمط الإنتاج بسبب قصر مدتها زمنياً ومحدودية ما يمكن أن تفعله على صعيد هزّ البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد، كونها حصلت خارجها ولم تؤثّر على وحدتها الجغرافية أو ديموغرافيتها الاجتماعية. «طغيان الريع» بسبب هذا التحوّل الجديد، أدى لأوّل مرة أيضاً إلى ربط اقتصاد الحرب بالعملة الأجنبية، حيث أصبح الدولار ـ وبدرجة أقلّ الليورو ـ هو المعيار لأيّ تبادل أو عمل تجاري يحصل سواءً في الداخل أو في الخارج، وبالتالي بات صعود الليرة أو هبوطها تجاهه هو المحدّد بدلاً من عملية الإنتاج والمؤشّرات الاقتصادية الكلّية المرتبطة بها (نسبة النمو، قيمة الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري ...إلخ)، لمدى متانة الاقتصاد وصموده من عدمهما.

مرجعية العملات الأجنبية

فرَض ذلك على السلطة التعاطي بواقعية مع الأزمة، إذ أجبرت بسبب انعدام الخيارات أمامها، على التراجع عن الإجراء الذي كان متّبعاً سابقاً بتجريم التعامل بالعملة الأجنبية داخلياً، وبالتالي وقع الاعتراف ضمنياً بانتهاء العمل بـ«النظام الاشتراكي» لصلحة نظام تختلط فيه الهياكل الاشتراكية السابقة بآليات التبادل الجديدة التي أصبح الدولار وباقي سلّة العملات الأجنبية بموجبها سلعةً متداولة. هكذا، حصل اختراقٌ كبير للرقابة الشديدة التي كانت مفروضة سابقاً على تدفّق الرساميل، وبدأت نتيجةً لذلك سلّة العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار في الحلول مكان الليرة كمحفظة للادّخار، بعد تعثّر خيار الادّخار في المصارف إثر انهيار الليرة تدريجياً، وفقدانها لقيمتها المضافة. وهذا يعني عملياً أنّ قيمة النقد المدّخر في المنازل بالعملة الأجنبية، والذي لا يخرج إلا حين يقتضي الأمر الصرف من المدّخرات، لا يقلّ عن ذاك المتداول بالليرة، لا بل يتجاوزه أحياناً بالنسبة إلى الشرائح الاجتماعية

العامل المشترك بين الأزمتين السورية واللبنانية هو نفاد الدولار، ولكن انعكاسها على كلّ من الاقتصادين يختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد نفسه

التي تعتمد بالكامل على تحويلات أبنائها المهاجرين. من هنا، نفهم حجم الاعتماد على هذه «الدولرة» غير النظامية في عملية التجفيف الحاصلة للدولارات في المنطقة انطلاقاً من لبنان، فحين يكون «ربع» الاقتصاد المنزلي لدولةٍ ما معتمداً على العملة الأجنبية، يصبح التحكّم فيه من بوابة العقوبات أو الحصار بعد سحب السيولة من الأسواق الإقليمية أمراً يسيراً، حتى لو لم يكن هذا الاقتصاد مدولراً بالكامل أو مرتبطاً عضوياً بالأسواق المالية كما هي الحال مع لبنان. ومع ذلك، لا يزال شبح الانهيار الكامل هنا بعيداً بعض الشيء، فالأزمة في سوريا تختلف عنها في لبنان، على اعتبار أنها ليست بنيوية، بمعنى أنّ الهياكل الأساسية للاقتصاد لا تزال قائمة، وهي موجودة في قطاع الإنتاج وليس في قنوات التوزيع التي أودت بالاقتصاد اللبناني، ولكن تفعيلها على حساب الربع المتزايد (مع أنّ لهذا الأخير فوائده أيضاً، ولكن ليس على المدى البعيد) رهنٌ بإعادة الاعتبار، ليس فقط للإنتاج كمصدر وحيد للثروة، بل أيضاً للعملية الاقتصادية ككلّ، لجهة كونها المدخل الفعلي والوحيد لحفظ البلاد من تبعات الحصار والعقوبات الآخذة في التزايد بشكل كبير.

* كاتب سوري

الحدث

انتهى المؤتمر الدولي الذي جمع الأطراف الفاعلين في الملف الليبي في برلين، يوم أمس، إلى الاتفاق على جملة مقرّرات، لعلّ أبرزها ما يتعلّق بالنفط الليبي، محلّ الصراع، والذي كان له حيّز بارز في البيان الختامي للمؤتمر

«مؤتمر برلين» حول ليبيا: النفط أولاً... ثم الهدنة

بندٌ رئيس كان محلّ إجماع دولي في مؤتمر برلين: حماية النفط الليبي؛ وبينما فشل المجتمعون في لمّ شمل طرفي النزاع الداخليين، توافقوا على ما اعتبروه «توزيعاً عادلاً وشفافاً لعائدات النفط»، شرط الاعتراف بـ«المؤسسة الوطنية للنفط» باعتبارها الكيان الوحيد المسموح له ببيع الخام، ودعوا جميع الأطراف إلى «الامتناع عن الأعمال العدائية ضد المنشآت النفطية». توازياً مع انطلاق أعمال القمة، لجأت قوات المشير خليفة حفتر إلى إغلاق جميع حقول النفط الرئيسة في البلاد، ما سيقلّص الإنتاج من 1,2 مليون برميل يومياً إلى 72 ألفاً في غضون أيام قليلة، وفق المؤسّسة الرسمية، في تصعيد أرخى بثقله على القمة، واعتبره رئيس المجلس الرئاسي لحكومة «الوفاق»، فائز السرّاج، «ورقة ضغط» يستغلّها حفتر بعد فشله عسكرياً.

وبمشاركة كل من من الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، وألمانيا، وتركيا، وإيطاليا، ومصر، والإمارات، والجزائر والكونغو، إضافة إلى الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وممثّلي النزاع الليبي فائز السراج وخليفة حفتر، اتفق المشاركون في مؤتمر برلين على ثلاثة مسارات متوازية لحل الأزمة الليبية، تشمل المجال العسكري والاقتصادي والسياسي؛ في الأول، اتفق المجتمعون على تشكيل لجنة عسكرية مؤلّفة من عشرة مسؤولين عسكريين من الطرفين الليبيين المتقاتلين، خمسة من كل طرف، من أجل تعزيز الهدنة، تدرس آليات مراقبة وقف دائم وفعّال لإطلاق النار، على أن يجري تعيين أعضائها خلال أيام. أما الثاني، فانطلق منذ مدة، وبدأ بالنظر في النقاط الأساسية المتعلّقة بإصلاح البنك المركزي والمؤسسات الاقتصادية الليبية، وكل ما يتعلق في هذا المجال. وكشف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، أنه ستجرى أيضاً مشاورات من أجل العودة إلى مسار العملية السياسية في ليبيا، داعياً الأطراف الدولية والإقليمية إلى الامتناع عن تأجيج النزاع والالتزام بقرارات حظر توريد السلاح إلى ليبيا الذي تفرضه المنظمة الدولية منذ عام 2011. وجاء في البيان الختامي أن لا «حلّ عسكرياً» للنزاع، وفق ما أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في مؤتمر صحافي مشترك مع غوتيريس، ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا غسان سلامة. وما يبدو تحقيقه مستحيلاً على الأرض، صار ممكناً في بيان «قمة برلين»، خصوصاً بعد إشارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن «جميع المشاركين التزموا بعدم التدخل بعد اليوم في النزاع المسلح أو في الشؤون الداخلية لليبيا».

الإمارات، صاحبة الدور البارز في النزاع، أشار وزير دولتها للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، إلى أن «تهميش الدور العربي، كما هو الحال في سوريا، درسٌ قاس لن يتكرّر»، مؤكداً أن بلاده تدعم حلّاً

> قرقاش: «تهميش الدور العربي كما هو الحال في سوريا درسٌ قاس لن يتكرّر»

سياسياً في ليبيا. وفيما وصفه وزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو، بأنه «نقطة انطلاق» من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار ووقف واردات السلاح التي تسارعت مع هجوم حفتر على طرابلس في نيسان/ أبريل الماضي، رأى وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن المؤتمر «خطوة صغيرة إلى الأمام مقارنة بما حدث خلال اجتماعات موسكو» الأسبوع الماضي، عندما رفض حفتر التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار، متعلّلاً بالحاجة إلى مزيد من الوقت. وقبيل انطلاق أعمال المؤتمر مساء أمس، شهدت برلين قمّة تركية ـ روسية، اتفق خلالها الرئيسان التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين، على أن «الجهد المشترك» لبلديهما لدعم «السلام» في البلاد. وفيما تسعى واشنطن وراء «آلية مراقبة موثوق بها»، بحسب تغريدة لوزير خارجيتها، مايك بومبيو، فإن الاتفاق على وقف النار قد يشمل إرسال قوات سلام للفصل بين طرفي النزاع، ولكن ذلك لن يتحقّق إلا بقرار من مجلس الأمن الدولي. ومنذ عام 2014، لم تكن أوروبا مهتمة كثيراً بالحضور عسكرياً في ليبيا، إلّا في إطار محدود متعلّق أساساً بعملية «صوفيا» البحرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية نحو السواحل الإيطالية، لكن دخول الروس والأتراك على خطّ الأزمة، ونجاحهما في إقناع طرفي النزاع بوقف إطلاق النار، أظهرهما كأبرز الفاعلين في الملف الليبي، ووضع دول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً فرنسا وإيطاليا على هامش الصراع، رغم الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها ليبيا بالنسبة إلى أوروبا، سواء من ناحية الهجرة غير الشرعية أو الطاقة أو الأمن ومكافحة الإرهاب. وهذا ما يفسر الحماسة المفاجئة لدول الاتحاد لإرسال «قوات سلام» إلى هذا البلد، إذ دعا وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، الأوروبيين إلى «تجاوز انقساماتهم» والمشاركة على نحو أكبر في إيجاد حلّ لإنهاء النزاع. وقال في مقابلة مع مجلّة «در شبيغل»: «يجب على الاتحاد الأوروبي أن يكون مستعداً للمساعدة في تنفيذ وقف إطلاق النار هذا ومراقبته، ربّما من خلال جنود في إطار مهمّة للاتحاد الأوروبي». وعشية المؤتمر الدولي، دعا السرّاج إلى إرسال قوة دولية إلى بلاده. وقال في مقابلة مع صحيفة «دي فيلت» الألمانية: «إذا لم يُنه خليفة حفتر هجومه، فسيتعيّن على المجتمع الدولي التدخّل عبر قوّة دولية لحماية السكّان المدنيّين الليبيّين»، مضيفاً: «سنرحّب بقوّة حماية، ليس لأنّه يجب أن نكون محميّين بصفتنا حكومة، بل من أجل حماية السكّان المدنيّين الليبيّين الذين يتعرّضون باستمرار للقصف منذ تسعة أشهر».

(الأخبار)

لافروف: المؤتمر خطوة صغيرة إلى الأمام مقارنة بما حدث خلال اجتماعات موسكو (أ ف ب)

سوريا

اشتداد التصعيد في إدلب: أيّ مصير للهدنة؟

بلغ التصعيد في ريف إدلب الجنوبي وريف حلب الغربي أشدّه أمس، حيث هاجمت المجموعات المسلحة مواقع الجيش السوري. وتمكّنت من السيطرة على تلّ في ريف إدلب الجنوبي. كذلك، كثّفت الفصائل قصفها الأحياء مدينة حلب، موقعةً عدداً كبيراً من المدنيين على امتداد الأيام الماضية. وفي المقابل، يشنّ الجيش السوري حملات قصف واسعة على مواقع المسلحين وتجمّعاتهم في المنطقة

فعلياً، لم يدم وقف إطلاق النار في إدلب، المتّفق عليه بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين خلال لقائهما في أنقرة في الثاني عشر من الشهر الحالي، سوى ساعات. ولا يبدو أن أحداً من الطرفين يريد الاعتراف بذلك؛ إذ على رغم تنديدهما بالخروقات، وإحصائهما إياها بالتفصيل، إلا أنهما لم يعلنا بعد انتهاء الهدنة. في اليومين الأولين بعد سريانها، هاجمت مجموعات المسلحين عدة مواقع للجيش السوري في ريف إدلب الجنوبي. في المقابل، شنّ الجيش السوري حملة واسعة من القصف الجوي والمدفعي على مواقع المسلحين وتجمّعاتهم في المنطقة نفسها. بعدها، انتقل التصعيد من ريف إدلب الجنوبي إلى ريف حلب الغربي، حيث بدأ المسلحون قصف أحياء مدينة حلب، متسبّبين في سقوط عدد من المدنيين. وردّ الجيش السوري على ذلك بحملة قصف واسعة في الريف الغربي، ترافقت مع تحشيد عسكري وتهديد بإطلاق عملية عسكرية، وخصوصاً أن تلك المنطقة «لا يسري عليها وقف إطلاق النار». ويوم أمس، هاجمت المجموعات المسلحة مواقع الجيش السوري في ريف إدلب الجنوبي على محور أبو دفنة، لكن الجيش تمكّن من صدّ الهجوم، قبل أن يشنّ المسلحون هجوماً آخر على تل خطرة غربي مطار أبو الضهور، ويتمكّنوا من السيطرة عليه.

في اليومين الماضيين، سلكت التطورات مساراً تصاعدياً، إذ استمرّ الجيش في حملة القصف في ريف حلب الغربي، فيما كثّفت الفصائل المسلحة في المقابل من قصف مدينة حلب، ليرتفع عدد الضحايا المدنيين بسرعة. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس، مقتل 47 عسكرياً سورياً و51 مدنياً من جراء الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة في سوريا منذ الـ16 من الشهر الجاري، أي منذ ثلاثة أيام فقط. وقال مدير مركز المصالحة التابع لوزارة الدفاع الروسية، اللواء يوري بوريتكوف، في بيان: «منذ 16 كانون الثاني من العام الحالي، تعرّضت مواقع القوات الحكومية في منطقة إدلب لخفض التصعيد لهجمات من قِبَل التشكيلات المسلحة غير الشرعية 16 مرة. كما نفذت المجموعات الإرهابية خلال الفترة ذاتها 253 عملية قصف استهدفت البلدات والمدن المسالمة». وأوضح بوريتكوف أن الأوضاع في المنطقة «لم تشهد تصعيداً مثل هذا منذ أيار 2019». ولفت البيان إلى أن «المسلحين، وفي حين استخدموا سابقاً بشكل أساسي أسلحة وذخيرة يدوية الصنع مثل قاذفات البالونات، بدأوا الآن استخداماً نشطاً لأسلحة وذخيرة نظامية لدول الناتو».

> استمرّ الجيش في اليومين الماضيين في حملة القصف في ريف حلب الغربي

وخلال الساعات الـ24 الماضية، سجّل مركز حميميم «65 حالة قصف من قِبَل التشكيلات المسلحة غير الشرعية النشاطة في منطقة إدلب لخفض التصعيد». وأشارت وزارة الدفاع الروسية إلى أن التصعيد «حال دون خروج أيّ مدني خلال اليوم من منطقة إدلب بواسطة المعابر التي فتحتها القوات الحكومية السورية يوم 13 كانون الثاني». وفي هذا السياق، أكدت الوكالة السورية الرسمية، «سانا»، قيام الفصائل المسلحة بمنع المدنيين «من الخروج عبر الممرات الإنسانية في أبو الضهور بريف إدلب الجنوبي الشرقي، والهبيط في ريف إدلب الجنوبي، والحاضر في ريف حلب الجنوبي الغربي، إلى المناطق الآمنة». وأشار مراسلو الوكالة إلى أن «هناك محاولات حثيثة من قِبَل المواطنين للخروج من مناطق انتشار الإرهابيين بعد تفاقم وضعهم الإنساني نتيجة ممارسات المجموعات الإرهابية بحقهم، والتي عملت على نشر عدد من إرهابيّيها لمراقبة الطرق المؤدية إلى الممرّات على مدار الساعة، واعتقال كلّ من يحاول من الأهالي المغادرة».

وفي سياقٍ منفصل، طالب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال مؤتمر حول ليبيا في برلين أمس، بـ«الكفّ» عن إرسال مقاتلين سوريين موالين لتركيا إلى طرابلس الليبية دعماً لحكومة فايز السراج. وقال ماكرون خلال المؤتمر: «يجب أن أقول لكم إن ما يقلقني بشدة هو وصول مقاتلين سوريين وأجانب إلى مدينة طرابلس. يجب أن يتوقف ذلك»، مضيفاً أن «من يعتقدون أنهم يحققون مكاسب من ذلك، لا يدركون المجازفات التي يعرّضون أنفسهم ونحن جميعاً لها».

(الأخبار)

تشهد منطقة إدلب موجات نزوح نحو الحدود التركية هرباً من المعارك والقصف المتبادل (أ ف ب)

اليمن

هجوم مأرب الصاروخي: تصفية حسابات داخل «التحالف»؟

صنعاء ـ رشيد الحداد

في الوقت الذي تعيد فيه السعودية ترتيب أوراقها العسكرية في اليمن، استعداداً على ما يبدو لجولة تصعيد جديدة بدأت بوادرها (ولا تزال) في جبهة نهم شمال شرقي صنعاء، جاء الهجوم على معسكر تابع للقوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، في مأرب، ليطرح الكثير من علامات الاستفهام حول قدرة الرياض على لملمة صفوف الميليشيات المقاتلة تحت لواء «التحالف». إذ، وفقاً لقراءة صنعاء لما جرى، فإن ثمة عملية تصفية حسابات متجدّدة بين التيارات الموالية للإمارات وتلك المحسوبة على حزب «الإصلاح» (إخوان مسلمون)، الذي يُعدّ المعسكر التدريبي المستهدف ليل السبت - الأحد في منطقة الميل شمال غربي مدينة مأرب أحد معسكراته الرئيسة.

وأدّى الهجوم، الذي نُفّذ بصاروخ باليستي إلى مقتل وإصابة العشرات من قوات «الحماية الرئاسية» التي يقودها العميد مهران القباطي الموالي لـ«الإصلاح». وبحسب وزارة الخارجية في حكومة هادي، فإن آخر حصيلة للهجوم بلغت «أكثر من 100 قتيل وعشرات الجرحى». وفيما لم يعلن الجيش اليمني واللجان الشعبية مسؤوليتهما عن العملية، حاولت الحكومة الموالية للرياض ومعها وسائل إعلام «التحالف» تحميلها إياهما. إذ توعّد الناطق باسم قوات هادي، عبده مجلي، بـ«الردّ على الميليشيا الحوثية بقوة في مختلف الجبهات القتالية»، فيما رأى الرئيس المستقيل أن «الأفعال المشينة للميليشيات الحوثية تؤكد من دون شك عدم رغبتها أو جنوحها للسلام»، داعياً إلى «تعزيز اليقظة العسكرية والجاهزية القتالية».

هذه الاتهامات يردّ عليها مصدر عسكري في صنعاء بأنه «لو أرادت قوات الجيش واللجان قصف من يحرّك جبهة نهم، لكان الأولى بها استهداف معسكر صحن الجنّ وليس معسكراً تدريبياً» لقوات جنوبية استُقدمت من محافظة شبوة الأسبوع الماضي لغرض التدريب في مأرب، استعداداً لإرسالها إلى مدينة عدن وفقاً لـ«اتفاق الرياض». ويعتبر المصدر، في حديث إلى «الأخبار»، أن «استهداف معسكر الاستقبال في الميل بمأرب يأتي في إطار التصفيات البينية بين أدوات العدوان، والتي بدأت منذ عام 2016 بتصفية العشرات من الخطباء وأئمة المساجد في عدد من المحافظات الجنوبية، وكذلك قيادات عسكرية في عدن وأبين وحضرموت ومأرب».

وشكّل الهجوم مناسبة لإحياء دعوات ناشطين موالين لـ«التحالف» إلى الكشف عن نتائج التحقيق في الهجوم الصاروخي الذي استهدف، في الـ14 من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، اجتماع «قيادة القوات المشتركة» في مقرّ وزارة الدفاع في مأرب (ضمّ الاجتماع وزير الدفاع في حكومة هادي اللواء محمد المقدشي، وقائد القوات السعودية في مأرب اللواء عبد الحميد بن هادي المزيني)، وأدى إلى مقتل ستة ضباط ثلاثة منهم برتب عالية. وبعد اعترافها آنذاك بعدم وجود علاقة لـ«أنصار الله» بالعملية، شكّلت حكومة هادي لجنة للتحقيق في الهجوم الذي نُفّذ بصاروخ أميركي الصنع من منصة أرضية مزوّدة بالرادار لتغطية مساحة لا تقلّ عن 8كم لإصابة الهدف. ووفقاً لخبراء عسكريين، فإن ذلك النوع من الصواريخ لا تمتلكه صنعاء، وهو صاروخ أميركي زُوّد به «التحالف». ورجّحت التوقعات، حينها، وقوف الإمارات وراء الحادث، وأيضاً وراء حادث سابق تعرّض له المقرّ نفسه أواخر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وأدى إلى سقوط قتلى وجرحى من قوات موالية لـ«الإصلاح».

لم يعلن الجيش اليمني واللجان الشعبية مسؤوليتهما عن العملية (أ ف ب)

العراق

غضبت واشنطن وأدواتها العراقية من دعوة مقتدى الصدر وقادة فصائل المقاومة إلى «مليونية» شعبية تندّد بالاحتلال الأميركي للعراق. وفي المقابل، حُرّكت تظاهراتٌ بغطاء مطلبي، أمس، عنفٌ مفرط وتعديات على الأملاك العامة والخاصة، في مسعى أميركي ـ خليجي لضرب «المليونية»، وجرّ الفصائل إلى مواجهةٍ مع المخرّبين، الذين يتخذون من الشارع «دروعاً» لهم

تجدّد التظاهرات... بطعم التخريب
«مليونية» طرد الاحتلال و«تغضب واشنطن»

بغداد ـ **الأخبار**

خمسةُ أيام تفصل «بلاد الرافدين» عن «التظاهرة المليونية» المنتدَدة بانتشار الاحتلال الأميركي على طول الخريطة الجغرافية للبلاد. «المليونية» التي دعا إليها زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر وقادة فصائل المقاومة العراقية، تحت عنوان «طرد الاحتلال»، وتوحيد الرؤى في مقاربة الأزمات، من اختيار بديلٍ لعبد المهدي وإجراء الانتخابات التشريعية المبكرة، إلى المضيّ قدماً في «انتزاع» القرار العراقي الرسمي، ورفض أي تدخّل أميركي. خليجي، تحديداً، في الشقّ المتعلّق بالخيارات الاستراتيجية، كانسحاب القوات الأجنبية وإحالة التفاهمات الموقّعة مع الصين إلى سكّة التنفيذ.

هذا المشهد كان مستفزّاً جدّاً للإدارة الأميركية وسفارتها وأدواتها. ثمة من يقول إن محاولات واشنطن «تقليم الأظافر» الإيرانية في العراق، منذ ربيع 2019، باءت بالفشل. ثمة من يقول أيضاً إنّ أدوات السفارة الأميركية أرادت من أعمال الشغب سقوط عددٍ من الضحايا، واستفزاز عناصر الفصائل إلى مواجهةٍ ما، للطعن في «المليونية»، بالتوازي مع غطاءٍ إعلامي ـ يقوده بعض الفضائيات والجيوش الإلكترونية المدعومة أميركياً وخليجياً ـ يبرّر «غضب» الشارع، بعد عجز الأحزاب والقوى عن تحقيق مطالبه.

لكن، ثمة سؤال يُطرح إزاء «التبريرات» المقدّمة: لماذا عمد المخرّبون إلى إحراق مقار «الحشد» وتمزيق صور المهندس، بالتزامن مع إغلاق طرقٍ رئيسية في العاصمة والمحافظات الجنوبية، ودعواتٍ مكثّفة إلى إطلاق «عصيانٍ مدني» بدءاً من اليوم. الإجابة هنا، وفق المصادر، إنذارٌ بإطلاق تصعيدٍ أكبر وأعنف ـ قد يستمر خلال الساعات المقبلة حتى يوم الجمعة المقبل ـ لجرّ الفصائل إلى مواجهةٍ ما أوّلاً، وإفشال «المليونية» ثانياً، وتالياً الرأي العام ثالثاً، وحرف وجهته عن الاحتلال ناحية «السلاح غير الشرعي».

في المقابل، كان لافتاً جدّاً ـ وفق المعلومات ـ انسحاب «التيار الصدري» من «ساحة التحرير»، وسط العاصمة، في خطوةٍ تعكس رفضه لأي مسارٍ تخريبي، وهذا ما عبّر عنه الصدر في تغريدته، خصوصاً أن «تموضعه» الحالي وتصدّره مشهد المقاومة للاحتلال، يفرض عليه إزاحة «التيار» عن أي «ساحةٍ» يتّخذها المخرّبون (أدوات السفارة) منطلقاً لأعمالهم. لكن اللافت أكثر ـ حتى الآن ـ ضعف الإجراءات الأمنية في استعادة فرض القانون، ولا سيما أن القوات المكلّفة بذلك تحظى بدعم «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني) في التصدّي للمخرّبين، إضافةً إلى الصدر، بُعيد محاولتهم «الاحتماء» بعباءته طوال المرحلة الماضية. كذلك، فإن الممارسات التي شهدتها المحافظات الجنوبية، من قطع الطرقات وإغلاق المدارس والتعدّي على الممتلكات العامّة والخاصّة، باتت منبوذة اجتماعياً، وتفرض تحرّكاً رسمياً لضبط أي محاولةٍ قد تجرّ البلاد إلى مواجهة لا تُحدّ فقط بين المخرّبين والفصائل، بل حتى بين المخرّبين وعامّة الشعب.

وصفت تظاهرات الأمس في المحافظات الجنوبية بـ«التخريبية»، لعنفها وتعديها على الممتلكات (من مدينة الناصرية ـ أ ف ب)

كان جُلّ همّها تحقيق مطالبها المعيشية، في ظل حراكٍ مقسوم على نفسه، بين سلمي ومخرّب، وبين وطني ومرتبط بأجندات أميركية وخليجية. أعيد ترتيب صفوف هذه الشريحة، بعد سلسلة لقاءات في العراق وخارجه، أكّدت ضرورة «طرد الاحتلال» بالدرجة الأولى، لاستعادة «هيبة دولةٍ مفقودة» أوّلاً، ووفاءً لجهود سليماني (والمهندس) الجبّارة ثانياً، على الصعيدين الميداني والسياسي.

أولويات قوى «البيت الشيعي» رُتّبت، شعبياً وميدانياً وسياسياً، فالمواجهة تفرض حضوراً شعبياً واسعاً، وجاهزية ميدانية عالية قبل وفريقه، الذي يجهد ـ حتى الآن ـ في إيجاد «التبريرات» اللازمة لوجود تلك القوات، ويرفض أي اتهام يوجّه إليه بتسهيل «عودة الاحتلال» بحجّة «التحالف الدولي لمكافحة داعش»، بُعيد سقوط مدينة الموصل بيد ذلك التنظيم في حزيران/ يونيو من ذلك العام.

هذا التحوّل «التدريجي» في الوعي الجمعي، مردّه إلى الاستباحة الأميركية المتكرّرة للسيادة العراقية، بين عامي 2014 ـ 2019. أواخر العام الماضي، شنّت واشنطن غاراتٍ جوية على مقار لـ«الحشد الشعبي» في المنطقة الحدودية مع سوريا، أسفرت عن سقوط أكثر من 25 شهيداً. بعد أيام، اغتالت واشنطن نائب رئيس «هيئة الحشد» أبو مهدي المهندس وقائد «قوّة القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني الفريق قاسم سليماني، وآخرين. أحدثت المجزرتان «صدمة» لشريحة واسعة جنديٍّ ومتعاقد. فموقف الأحزاب والقوى، الذي تُرجم في البرلمان «قراراً» يدعو الولايات المتحدة إلى الانسحاب، وأعقبَ بتمسّك رئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي، وحكومته، بتنفيذه، يحظى اليوم بغطاءٍ شعبيٍّ كبير، رغم تصوير البعض (داخل العراق وخارجه) أنّ ما يجري هو انعكاس لخلافٍ إيراني ـ أميركي تارةً، و«شيعي» ـ أميركي تارةً أخرى، في محاولةٍ واضحة للحدّ من تبعات «المليونية»، التي ستمثّل منعطفاً وتحوّلاً في مقاربة مسألة الوجود العسكري الأجنبي، لتصبح بذلك شأناً «عامّاً». فقد حرص معظم أركان الطبقة السياسية ـ طوال الأعوام الماضية منذ عام 2014 ـ على جعلها مسألةً «محدودة التداول»، ومحصورة بيد القائد العام للقوات المسلحة، أي رئيس الوزراء، وتحديداً رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، الذي يُعدّ «الأب الروحي» لاتفاقية الإطار الاستراتيجي، التي تنظّم وجود القوات الأميركية في العراق، وتحديداً في شقّها المتعلّق بالمهمّات القتالية.

> تمثّل تحدّياً حقيقياً للإدارة الأميركية المتمسّكة بخيار «البقاء»، ورفض أي قرارٍ حكومي/ برلماني يفرض عليها سحب قواتها التي يربو عديدها على 20 ألف

> محاولات واشنطن «تقليم الأظافر» الإيرانية، منذ ربيع 2019، باءت بالفشل

الأردن

مشروع قانون لرفض الغاز الإسرائيلي: هل تعرقله الحكومة؟

بعد شدّ وجذب بين الحكومة ومجلس النواب الأردنيَّين، أقرّ الأخير، أمس، مشروع قانون لحظر واردات الغاز الإسرائيلي عقب أيام من بدء ضخّه، بموجب اتّفاق أُبرم عام 2016 وقُدّر بمليارات الدولارات. ووافق النواب، وعددهم 130، بالإجماع، على مشروع القانون الذي سيحال الآن إلى مجلس الوزراء الذي سيحوّله إلى قانون في حال وقّع عليه، لكن ذلك ليس مضموناً في ظلّ تذرّع الحكومة بـ«عقبات قانونية»، من بينها أن الاتفاق أُبرم بين شركات وليس بين حكومات، ولذا فهو «ليس قضية سياسية» كما تقول. ومن الأساس، لم تُحِل الحكومة الاتفاق، الذي يواجه بمعارضة شعبية واسعة، على البرلمان للموافقة عليه، فيما تقول إن تأمين إمدادات طاقة بأسعار مستقرة للعقد المقبل يمكن أن يوفر 500 مليون دولار سنوياً على الأقلّ، ويسهم في تقليص عجز الموازنة المزمن. لكن النواب يرون أن الاتفاقية ستجعل المملكة «معتمدة على إسرائيل» في مجال الطاقة.

وطبقاً للدستور، يحتاج مشروع القانون إلى خطوات أخرى ليصبح نافذاً. فبعد صياغته في الحكومة (في حال تمّ ذلك)، يجري تحويله إلى النواب لبدء مناقشته، ثم يحوَّل إلى مجلس الأعيان (الغرفة الثانية للبرلمان). وفي أعقاب توافق شقّي البرلمان على تفاصيله، يُرفع إلى ملك البلاد لإصدار مرسوم به. وفي آخر مرحلة يُعلن في الجريدة الرسمية، ليصبح قانوناً بعد 30 يوماً من نشره. وفي الانتظار، قال مصدر في قطاع الطاقة الإسرائيلي، طلب ألّا يُذكر اسمه، إن «اتفاق الغاز بين شركة الكهرباء الوطنية الأردنية وشركة نوبل إنيرجي الموجودة في الولايات المتحدة يجري تطبيقه منذ بداية يناير (كانون الثاني) 2020، وليس هناك تغيّر متوقع في هذا الصدد».

يشار إلى أنه سبق أن اتخذ النواب، في آذار/ مارس الماضي، قراراً بالإجماع برفض اتفاقية الغاز، لكن المحكمة الدستورية أصدرت قراراً بأن الاتفاقية «لا تتطلّب موافقة مجلس الأمة (البرلمان بشقّيه) لأنها موقعة بين شركتين وليس حكومتين». أما المشروع الذي صُوّت عليه أمس، فينصّ على أنه «يُحظر على الحكومة بوزاراتها ومؤسساتها العامة والشركات المملوكة لها استيراد مادة الغاز من إسرائيل». وبعد أن وقف أغلب النواب، قال رئيس البرلمان عاطف الطراونة، في الجلسة التي بثها التلفزيون الأردني مباشرة بحضور رئيس الوزراء عمر الرزاز، إن «الأغلبية مع تحويله إلى الحكومة للسير فيه وإعطائه صفة الاستعجال».

(الأخبار، رويترز، الأناضول)

تواجه الاتفاقية الموقعة عام 2016 بمعارضة شعبية واسعة (الأناضول)

مصر

حيّ «مصر الجديدة»... كما لم يعرفه أهله!

القاهرة ـ **غنّية البسيوني**

قبل 110 أعوام، أنشأت الحكومة في مصر قطاراً أرضياً سريعاً يصل إلى حيّ مصر الجديدة، الذي عمّره نجل أول رئيس وزراء للبلد، هو نوبار باشا، وصاحب بنك «بروكسل»، البلجيكي إدوارد إمبان. اليوم، في عام 2020، تتغيّر ملامح الحيّ الذي يحتفل بمرور 115 عاماً على إنشائه، بسبب خطط «التطوير» التي تنفذها السلطات بتعليمات مباشرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي. صحيح أن هذه الخطط توشك على الانتهاء، وأن الطرق المكسّرة بفعل المعدّات يُعاد رصفها لتسيير حركة المرور، لكنّ ملامح الحيّ التي يعرفها أهله والمصريون تَغيّرت كلياً.

> هدفُ «التطوير» تحويل الحيّ إلى ممر صوب العاصمة الإدارية الجديدة

الحيّ الهادئ، الذي يقع فيه المقرّ الرئيس للحكم (قصر الاتحادية)، كان القطار الأرضي يصله ببقية مناطق العاصمة، على رغم أن غالبية خطوطه توقفت قبل سنوات بسبب إهمال صيانتها، إلى درجة دفعت الحكومة إلى اتخاذ قرار بإيقاف تشغيله كاملاً، وتوسيع الطرق للسيارات على حساب مساراته لحلّ أزمة المرور. ولم يقتصر «التطوير» الأخير على إزالة «الترام»، الذي على رغم إهماله المتعمّد شكّل وسيلة مفضّلة لدى سكان الحيّ التاريخي للتنقل إلى جانب سياراتهم، بل امتدّ لتغيير ملامح المنطقة كلياً، عبر أكبر خطة لإزالة الأشجار الكثيفة منها، وإنشاء عدد من الجسور العلوية التي جعلتها أكثر ازدحاماً وصخباً.

هكذا، بين ليلة وضحاها، وجد سكان الشوارع الرئيسة في «مصر الجديدة» شرفات منازلهم تطلّ على جسور علوية، والأشجار تُقتلَع من جذورها. الملامح التاريخية للحيّ تندثر بتعليمات رئاسية في عملية لم تستغرق سوى ثلاثة أشهر، علماً أن الجسور المبنيّة والطرق الموسّعة لا تراعي سلامة القاطنين، بل إن الطرق لم تعد صالحة لمرور السكان، إلى درجة أن بعضهم بات يستقلّ سيارته من ناحية إلى أخرى بعدما زادت السرعة المسموح بها للسيارات. مع ذلك، لا تفتأ الحكومة تدافع عن «التطوير» الذي يتابعه السيسي دورياً، بعدما عمدت وزارة البيئة والهيئة الهندسية (الجهة المكلّفة التنفيذ) إلى استيراد معدّات تُستخدم للمرة الأولى في مصر كي تقتلع الأشجار من جذورها وتزرعها في مكان آخر. لكن هذه التقنية لم تُستخدم في إزالة جميع الأشجار، لبدو وكأن خطوة الحكومة استهدفت طمأنة الأهالي إلى مراعاة البيئة ليس إلا. أما الرئيس، فيدرك حجم غضب سكان «مصر الجديدة» من التطوير الذي محا الطبيعة التراثية للحيّ، الذي احتفظ بخصوصيته على مدار عقود، ليس لوجود مقرّ الحكم ومنزل الرئيس فيه فقط، بل لأنه من الأحياء الهادئة حتى مع ازدحامه بالسكان وبناء عقارات حديثة فيه بدلاً من القديمة التي تهدّمت بفعل الزمن. رغم ذلك، حافظت العقارات الجديدة على معايير هندسية محدّدة، ليكون هذا الحيّ واحداً من المناطق القليلة التي لم تتضرّر من مراحل الفوضى في السنوات العشر الماضية. تطوير «مصر الجديدة» لم يكن مصادفة، فالدافع هو تسهيل الوصول إلى العاصمة الإدارية الجديدة للقادمين من وسط القاهرة تمهيداً لنقل الوزارات والعاملين في الحكومة إليها اعتباراً من النصف الثاني من العام الجاري وفق الخطة الموضوعة. وهو ما يعكس الرغبة في تحويل الحيّ، الذي استمر مقرّاً للحكم عقوداً، ليكون طريقاً إلى مقرّ الحكم الجديد في تلك العاصمة، مع انتقال السيسي ونظامه إليها تدريجياً.

أزيل «ترام مصر الجديدة»، الشاهد على تاريخيته واقتُلعت أشجار معمّرة من الحيّ (الأخبار)

تقرير

ثلث الإسرائيليين لا يخدمون في الجيش... لأسباب نفسية!

يحيى دبوق

كلّ إسرائيلي ثالث من الشبان الذين يُستدعون للالتحاق بالخدمة العسكرية في الجيش يُعفون من الخدمة في نهاية الفحوص لأسباب نفسية. هذا المعطى مقلق جداً للقيادة المسؤولة، وهو ينضمّ إلى معطيات سلبية برزت في السنوات الماضية، ومن بينها زيادة التهرّب على خلفية الالتزام الديني (الحريديم)، والامتناع عن الالتحاق بالوحدات القتالية وسلاح المدرّعات.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن مصادر في قسم القوى البشرية في الجيش توقّعات بأن تصل نسبة المُعفى عنهم من الخدمة عام 2020 إلى 32.9%، ما يعني تنامي الإعفاء، على خلفية الأسباب الذهنية والنفسية، علماً أن نسبة الإعفاء عام 2007 بسبب الوضع النفسي بلغت ربع الشبان الذكور المدعوّين للخدمة. وارتفعت النسبة لتصل إلى 30% العام الماضي، لكنها هذا العام قد تصل إلى الثلث.

ووفقاً لبيانات الجيش وتوقّعاته للعام الجاري، تُضاف إلى نسبة 32.9%، نسبة 15% تمثل مَن هم في العادة لا يكملون الخدمة لأسباب متعددة، الأمر الذي يعني أن نصف الشبان المدعوّين للخدمة لا يلتحقون بها، وهي «نسبة كبيرة جداً ومثيرة للقلق»، وتكاد تصل إلى نسبة المتخلّفات والمُعفى عنهن من الإناث، وإنْ كان ذلك لأسباب مغايرة، فيما يُتوقع لها أن تصل بالمجمل هذا العام إلى 45% من المدعوّات للخدمة.

وفي خلفيات تلك المعطيات، تشير مصادر في «القوى البشرية» إلى عوامل مختلفة تتسبّب في إعفاء الذكور من الخدمة، على رغم إقرارها في السياق بأن «جذور المشكلة» تكمن في زيادة الإعفاءات على خلفية السبب الذهني والنفسي. ومع ذلك، «يعتقد كبار المسؤولين أن المعطيات غير مبنيّة فقط على الزيادة المفاجئة للاعتلال الذهني والنفسي، بل نتيجة تدني حماسة الشبان لأداء الخدمة العسكرية».

ويسبب التداعيات السلبية لتقلّص نسبة المجنّدين، نظّمت «القوى البشرية» لقاءات عاجلة بدءاً من الأسبوع الماضي مع الجهات المعنية، في محاولة للحدّ من نطاق الإعفاءات. وطالب رئيس الشعبة، الجنرال موتي ألموز، كادر الطب النفسي في مراكز التجنيد، بالتخفيف من عدد الإعفاءات على خلفية السبب النفسي، على رغم إدراكه، كما تقول الصحيفة، أن المشكلة غير متصلة حصراً بمعايير يعتمدها الجيش في ما يتعلق بالتجنيد، بل هي مشكلة عامة ترتبط بتدني الحافزية لدى الإسرائيليين للخدمة قياساً بما كان عليه الوضع سابقاً.

الحدث

إيران تحذّر «الترويكا»: قد نوقف التعاون مع «الطاقة الذرية»

لا تزال الترويكا الأوروبية (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا)، الموقّعة على الاتفاق النووي الإيراني، تلتزم الضغوط الأميركية عليها بضرورة التصعيد بوجه طهران. ضغوطٌ بدأت باعتبار الترويكا «الخطوة الخامسة» من مسار تخفيف إيران التزاماتها النووية انتهاكاً للاتفاق، قابلته بتفعيل «آلية فض النزاع» التي تفضي في حال السير بها إلى إعادة عقوبات مجلس الأمن على إيران. القرار الأوروبي وضع الأطراف أمام مشهد جديد، بات فيه

جونسون وماكرون اتفقا على «الحاجة إلى وضع إطار عمل طويل الأجل»

الأوروبيون أكثر صراحة في خدمة استراتيجية إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ضد الجمهورية الإسلامية: «حملة الضغوط القصوى».

طهران، التي تتوزّع فيها مواقف المسؤولين بين المشكّك في نيّات الأوروبيين من الأساس، ومُحمّل إياهم مسؤولية عدم إنقاذ الاتفاق منذ المماطلة في تعويض الخروج الأميركي منه عبر إجراءات تحقيق مصالحه، وأولاها آلية التبادل المالي، باتت اليوم تجمع على أن أوروبا غير قادرة على حماية الصفقة النووية بعد اختيارها مصالحها مع الولايات المتحدة على حساب الاتفاق الدولي. إلا أن خطاب المرشد علي خامنئي، الأخير، على رغم لهجته الغاضبة، تضمّن في طياته إشارة إلى أن باب الحوار مع الأوروبيين لم يغلق تماماً، حين لم يرفض التفاوض مع أيّ أحد «عدا الأميركيين»، بشرط أن يكون التفاوض «من موقع القوة». إلا أن فرص هذا الحوار أو التزام التهدئة، بالنسبة إلى الإيرانيين، ستبقى فقط لعدم مساعدة واشنطن على تحقيق هدف توسيع حصار طهران ومنحه ذرائع مجانية، وكذلك للرهان على أن الخطوة الأوروبية خلفيتها الانحناء أمام عاصفة الضغوط الأميركية ليس إلا، والتي شملت تهديدات أبرزها فرض رسوم على سوق السيارات، ما يعني أن العرض الإيراني، الذي يردّده الرئيس حسن روحاني في كلّ مناسبة، لا يزال قائماً: حقّقوا مصالحنا في الاتفاق نعود عن الخطوات الخمس.

أمس، أتت المواقف الإيرانية لتركّز على ضرورة عدم تمادي الإعلان الأوروبي في تعجيل مسعى إعادة العقوبات الدولية، إذ خرج التهديد من البرلمان الإيراني بأن التصعيد الأوروبي قد يقابَل بإعادة النظر في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والتلويح بهذا الأمر يُعدّ أخطر من الخطوات الخمس، لكونه يعني نهاية ما تبقى من الاتفاق النووي، خصوصاً مع انهيار ضمانة المراقبة الدولية للبرنامج. وقال رئيس البرلمان علي لاريجاني: «نقولها صريحة، إنه إذا اتّبعت القوى الأوروبية، لأيّ سبب، نهجاً غير عادل في استخدام آلية فضّ النزاع، فإننا سنعيد النظر بجدية في تعاوننا مع الوكالة». موقف لاريجاني ترافق مع التلويح بخطوات عملية، إذ قام عدد من النواب بالتوقيع على بيان حذّروا فيه القوى الأوروبية من «النهج العدائي» تجاه بلدهم، «وإلا فإننا سنقرر، بصفتنا ممثلين لشعب إيران، إذا ما كان عليها البقاء في الاتفاق النووي، وإذا ما كان عليها مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

مقابل التمسّك الإيراني برفض التصعيد الأوروبي وإبداء الاستعداد لملاقاته بتصعيد مماثل، فإن الدول الأوروبية الثلاث ترفض اعتبار قرارها انخراطاً في حملة «الضغوط القصوى» لترامب ضد إيران، بل لإقناع طهران بالعودة عن تحلّلها من الالتزامات النووية. لكن، وفضلاً عن توقيت التصعيد الأوروبي وسياقه، فإن التصريحات الأوروبية المتكرّرة بتأييد مطلب ترامب بالتفاوض على «اتفاق جديد» توضح المسار الذي يسلكه الأوروبيون خلف الإدارة الأميركية. هذا ما ظهر مجدداً، أمس، في لقاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، على هامش قمة برلين المخصّصة للأزمة الليبية. فالطرفان اتفقا على «الحاجة إلى وضع إطار عمل طويل الأجل لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي»، على رغم أنهما أظهرا لهجة مخفّفة أكدا فيها التزامهما بالاتفاق النووي و«أهمية عدم التصعيد، والعمل مع الشركاء الدوليين لإيجاد سبيل دبلوماسي لمواجهة التوتر الحالي».

(الأخبار)

باتت طهران مجمعةً على أن أوروبا غير قادرة على حماية الصفقة النووية (الأناضول)

تقرير

تفعيل «آلية النزاع» يعرّي الأوروبيين: طلبات ترامب أوامر!

بات من الواضح أن أوروبا ليست أكثر من العوبة بيد «الحليف» الأميركي عندما يتعلّق الأمر بإيران. إن لم يكن بالمنطقة والعالم. لم تعد الدول الأوروبية الكبرى، أي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، تُظهر مقاربة مختلفة من المقاربة الأميركية، سواء كان ذلك حاصلاً بالرضى أم بالإجبار

كشفت صحيفة «ذي واشنطن بوست»، الأسبوع الماضي، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب هدّد الدول الأوروبية الثلاث، الموقّعة على الاتفاق النووي (ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا)، بفرض تعريفات تصل إلى 25% على السيارات الأوروبية المستوردة إلى الولايات المتحدة، في حال لم تقم هذه الدول بتفعيل «آلية فضّ النزاع» ضدّ إيران. وفعلاً، خلال أيام، اتهمت الدول الثلاث إيران، رسمياً، بانتهاك الاتفاق النووي، مُطلقةً الإجراء الذي قد يعيد فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران، والذي سيقضي على ما تبقى من الاتفاق الموقّع في عهد الرئيس السابق باراك أوباما. وتُمثّل الجهود الأميركية لإخضاع السياسة الخارجية الأوروبية عبر الضرائب، والتي شبّهها أحد المسؤولين الأوروبيين بـ«الابتزاز»، مستوى جديداً من التكتيكات القاسية التي تمارسها الولايات المتحدة على أقدم حلفائها، الأمر الذي يلقي الضوء أكثر على الاضطرابات الاستثنائية على ضفّتي الأطلسي.

وليس أبلغ تعبيراً عن ذلك ممّا قاله بيار هاسكي، عبر موقع إذاعة «فرانس إنتر» الفرنسية، من أن «الأزمة الإيرانية كاشفة هائلة لصراعات القوة الدولية، وبالتالي كاشفة للضعف السحيق الذي تعانيه أوروبا». خرج هاسكي بهذه الخلاصة في تعقيبه على ما شكّلته «ذي واشنطن بوست»، التي سعت، في جزء من تقريرها، إلى الحفاظ على بعض من ماء وجه الأوروبيين، وتعويض جزء من كرامتهم المهدورة من قِبَل ترامب، عبر التركيز على أن هذه الدول الأوروبية كانت تفكّر، بالفعل، في تفعيل هذه الآلية، وأن التهديد الأميركي لم يسهم سوى في جعلها تتردّد في قرارها خوفاً من أن تظهر بمظهر التابع للأميركيين في حال افتُضح الأمر. ولكن إشارة الصحيفة إلى النية الأوروبية السابقة لتهديد ترامب لم تُقنع الكثير من المراقبين والمحلّلين الأوروبيين، ومن بينهم هاسكي. أشار هذا الأخير إلى مرور ثلاث سنوات - أي منذ تسلّم ترامب منصبه رئيساً للولايات المتحدة - على فقدان الأوروبيين خيارهم/ قرارهم في ما يتعلق بإيران، لصالح «رضوخهم لخيارات دونالد ترامب الذي يختلفون معه بشدّة». ولشرح فكرته، استذكر هاسكي مساعي إيمانويل ماكرون، التي ذهبت هباءً، لإغواء ترامب بعدم الخروج من الاتفاق، ثمّ أشار إلى عجز الأوروبيين عن الاعتراض على أيّ من التصرّفات الأميركية المدمّرة للاتفاق النووي، قائلاً إن هؤلاء «لم يتمكّنوا من الاعتراض على العقوبات الأميركية التي تُطبّق على كلّ الشركات الأوروبية التي تجري أعمالاً تجارية مع إيران». وبعد ذلك، كان «الإذلال الأخير»، عندما وضع الأوروبيون نظام مقايضة مع إيران سُمّي بـ«إنستكس»، والذي ووجه بتهديد أميركي بفرض عقوبات على كلّ الشركات التي تستخدمه، فكان أن بقي من دون فعالية، نظراً إلى أن أيّاً من المؤسسات الأوروبية لم تتجرأ على استخدامه خوفاً من الانتقام الأميركي. بالنسبة إلى هاسكي، يبدو ميزان القوى واضحاً جداً، ويتمثّل في أن «الأوروبيين لا يملكون الوسائل من أجل مواجهة مثل هذه الضغوط». ولكن الأهم، وفق الكاتب، هو أنه «من المؤكد أن هذا الرئيس الأميركي أكثر وحشية وأكثر تفضيلاً للأحادية من أسلافه»، بل إن كلمة «حلفاء» فقدت معناها في عهده.

ذهبت مساعي إيمانويل ماكرون هباءً لإغواء ترامب بعدم الخروج من الاتفاق النووي (أ ف ب)

من جهتها، رأت مجلّة «ذي أوبزرفر»، في افتتاحيتها أمس، أن «الإذلال انهال وراء الإذلال في الأسابيع الأخيرة، تاركاً الاتحاد الأوروبي يظهر عاجزاً، بدل أن يكون مشاركاً في صناعة اللعبة». وأشارت إلى أن «ترامب عندما أمر باغتيال الجنرال قاسم سليماني، تجاهل حلفاءه الأوروبيين بشكل كامل»، مذكّرةً بأن الرئيس الأميركي «قضى بشكل غير شرعي على أهمّ إنجازات وزيرتَي خارجية الاتحاد الأوروبي، فدريكا موغريني وكاثرين أشتون، أي الاتفاق النووي الذي كان في غرفة الإنعاش من جرّاء العقوبات الأميركية». وأضافت المجلّة البريطانية أنه «لإضافة الزيت على النار، أصرّت الولايات المتحدة على أن تقوم الدول الثلاث (بريطانيا، فرنسا وألمانيا) بتفعيل آلية فضّ النزاع، الأمر الذي رضخت له هذه الدول، والذي ردّت عليه إيران بغضب، كما كان متوقّعاً». لكن، وبحسب المجلّة، فإن «المثير للحرج، كان الكشف عن أن ترامب هدّد، سراً، بفرض تعريفات جمركية تصل إلى 25% على السيارات المستوردة من أوروبا إلى الولايات المتحدة، إلا في حال جرى تفعيل آلية فضّ النزاع»، وهو ما يندرج في خانة «الابتزاز» على حدّ توصيف أحد المسؤولين. وإذ رأت «ذي أوبزرفر» أن «هذه الحلقة تشكّل مثالاً مثيراً للقلق على محاولة الولايات المتحدة، ونجاحها، في إدارة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي»، فقد خلصت إلى أنها «تركت أوروبا تبدو ضعيفة بشكل بائس».

(الأخبار)

فنزويلا

مادورو بعد عام على «الانقلاب»
أميركا فشلت... فلنتفاوض

تمكّن نيكولاس مادورو من النجاة بفنزويلا. بعد عام على بدء انقلاب برعاية الولايات المتحدة، تراجعت في خلاله اسهم زعيم المعارضة خوان غوايدو الذي نصّب نفسه رئيساً بالوكالة. معضلةٌ يرى الرئيس الفنزويلي أن حلّها لا يزال ممكناً، واضعاً الكرة في ملعب أميركا التي بيدها افتتاحه على التفاوض المباشر معها

مع مرور عام على محاولة الانقلاب الفاشلة في فنزويلا، يرى الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، أنه تمكّن من «النجاة»، وسط صراع معقّد تقوده المعارضة في الداخل وحلفاؤها في واشنطن لإزاحته. مع ذلك، فهو أبدى انفتاحه على إجراء مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة تنهي حالة الجمود السياسي الذي يشلّ فنزويلا. وفي مقابلة نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية مساء أول من أمس، اعتبر أنه «إذا كان هناك احترام بين الحكومات، بغضّ النظر عن مدى حجم الولايات المتحدة، وإذا كان هناك حوار وتبادل حقيقي للمعلومات، فتأكدوا من أننا يمكننا إنشاء علاقة من نوع جديد»، مضيفاً أنه مستعدّ لإجراء محادثات والتفاوض على إنهاء العقوبات التي فرضها الرئيس دونالد ترامب على صناعة النفط الفنزويلية لإجبار مادورو على التنحّي عن السلطة. ولفت إلى أنه حال رفع العقوبات، فإن شركات النفط الأميركية يمكن أن تستفيد بشكل كبير من النفط الفنزويلي. لكنه أكد، في المقابل، أنه غير مهتمّ «ولو حتى قليلاً بما تفعله أوروبا، أو ما تفعله الولايات المتحدة. نحن لا نهتمّ على الإطلاق. نحن نهتمّ فقط بما نقوم به نحن... بغضّ النظر عن آلاف العقوبات، فإنهم لن يتمكّنوا من إيقافنا، كما أنهم لن يوقفوا فنزويلا». بالنسبة إلى مادورو، يتحمّل وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، الذي يلتقي بغوايدو في كولومبيا اليوم، مسؤولية فشل بلاده في فنزويلا، «وهو مسؤول عن فشل دونالد ترامب في سياسته تجاه بلدنا». وفي هذا الإطار، يقول مادورو: «أعتقد بأن بومبيو يعيش في الخيال. واعتقد بأن مستشاري ترامب هم الأسوأ... جون بولتون ومايك بومبيو وإليوت أبرامز يتحمّلون مسؤولية الرؤية الخاطئة». إلا أن أبرامز، الذي لا يزال على خطابه، يعتقد، في حديث إلى الـ«واشنطن بوست» أيضاً، أنه «لا يمكن الوثوق بمادورو في قيادة انتخابات الجمعية الوطنية الجديدة هذا العام»، خصوصاً بعدما «منعت قوات الأمن الحكومية غوايدو وغيره من المشرّعين المعارضين من دخول الجمعية الوطنية» في الخامس من الشهر الجاري. ويشير أبرامز إلى أن الولايات المتحدة «تفضّل إجراء مفاوضات بين نظام مادورو والمعارضة الديموقراطية في عهد خوان غوايدو

مادورو: جون بولتون ومايك بومبيو وإليوت أبرامز يتحمّلون مسؤولية الرؤية الخاطئة

لترتيب انتخابات رئاسية وطنية جديدة ونزيهة»، ذلك أن «جميع الجهود السابقة فشلت، لأن النظام لم يأخذها على محمل الجدّ، وبدلاً من ذلك استخدمها لمحاولة كسب الوقت وتقسيم المعارضة. عندما يكون النظام جاهزاً، ويشارك في مفاوضات جادّة مع المعارضة، فستبدّل الولايات المتحدة جهدها لإنجاح تلك المفاوضات».

وفي سياق حديثه الذي استمرّ أكثر من ساعة، ينفي مادورو ما أورده دبلوماسيون أميركيون وأوروبيون ومفاوضو المعارضة من أن حكومته عرضت على هذه الأخيرة صفقة تشمل انتخابات رئاسية جديدة خلال محادثات توسّطت فيها النروج العام الماضي، قبل أن تنهار في الخريف، متعهّداً بإجراء انتخابات تشريعية هذا العام، ومبدياً استعداده أيضاً للتحدّث مع غوايدو. لكن المعارض البارز ومُرشد غوايدو، ليوبولدو لوبيز، الذي يعيش في السفارة الإسبانية في كاراكاس، يرى في حديثه إلى الصحيفة أن «ما يريده (مادورو) هو انتخابات مزيفة لإنتاج جمعية وطنية للدمى»، معتبراً أنه لن يكون هناك حلّ للأزمة «إذا لم يكن هناك تغيير للنظام».

وعن مؤامرة 30 نيسان/ أبريل التي هدفت إلى إطاحته - المؤامرة الفاشلة التي يُطلق عليها الآن اسم «خليج الخنازير» في فنزويلا -، يعرب الرئيس الفنزويلي عن اعتقاده بأن معارضيه قلّلوا من تقديره؛ إذ تضمّنت الخطة تجنيد الموالين الرئيسيين للرئيس، من بينهم رئيس المحكمة العليا مايكل مورينو ووزير الدفاع فلاديمير بادرينو ومسؤولون آخرون، كان يفترض أن يدعموا دعوة غوايدو قبل الفجر إلى «انتفاضة» تنطلق من إحدى القواعد العسكرية، وتجبر مادورو على الرحيل. «الانتفاضة» التي كانت مقرّرة يوم الأول من أيار/ مايو، لا يزال توقيت وقوعها (30 نيسان/ أبريل) محلّ خلاف داخل المعارضة. وعلى الرغم من ظهور غوايدو جنباً إلى جنب لوبيز في قاعدة لا كارلوتا في شرق كاراكاس، إلا أن «الانتفاضة» فشلت. وفق رواية مادورو، فإن مورينو وبادرينو وغيرهما من المسؤولين الفنزويليين الذين راهنت المعارضة على انقلابهم، حملوا إلى الرئيس تفاصيل هذه المؤامرة. هذه الرواية تتعارض بالطبع مع رواية الأميركيين واتباعهم في فنزويلا، إذ يزعم هؤلاء أن محادثات الانقلاب بدأت قبل عدة أسابيع من «ادّعاء» مادورو أنه تمّ إبلاغه بالتآمر، ما يعني، بحسبهم، أن أنصار مادورو أخفوا المؤامرة لعدة أشهر قبل مشاركتها معه.

(الأخبار)

مادورو: مستعدّ للتفاوض على إنهاء العقوبات التي فرضها ترامب على صناعة النفط (أ ف ب)

مقالة

Out of Africa

ليتا كنوش

خلال زيارته إلى بروكسيل لحضور اجتماعات حلف «الناتو»، أعاد رئيس الأركان الأميركي، مارك ميلي، تأكيد نية الولايات المتحدة الانسحاب من بعض ساحات انتشارها العسكري كأفريقيا والشرق الأوسط. وينسجم قرار التخفيض الكبير لعديد هذه القوات مع استراتيجية الدفاع الوطني الجديدة التي أُعلنت بداية عام 2018، والمتمحورة حول «التحدّيات المفروضة من الصين وروسيا»، وضرورة مراجعة أولويات واشنطن انطلاقاً منها. لكن قرار تغيير الأولويات الأميركية المذكور، والانتقال من الحرب على الإرهاب إلى التنافس بين القوى العظمى، إشكالي بالنسبة إلى شركاء الولايات المتحدة الأفارقة المستفيدين من مساعداتها العسكرية، وأيضاً إلى القوات الفرنسية المتواجدة في غرب أفريقيا.

منذ عام 2002، ركّزت الولايات المتحدة جلّ جهودها على مكافحة الإرهاب في النيجر ومنطقة الساحل، بتعاون وثيق مع مجموعة الدول الخمس، وكذلك مع الجزائر والمغرب ونيجيريا وليبيا والسنغال وتونس. سمح هذا التعاون بتجهيز وتنظيم وتدريب قوات عسكرية محلية وبتحديث قدراتها، وسهّل على الأجهزة الأميركية تطوير شبكاتها الاستخبارية والحصول على مصادر مهمة للمعلومات والمعطيات. من جهة أخرى، ومنذ الشروع في عملية «سيرفال» عام 2013، أمّن الوجود العسكري الأميركي دعماً ثميناً لفرنسا التي تضطلع بالدور الرئيسي في ما سُمّي عملية «برخان». ويتضمّن التعاون الأميركي - الفرنسي مساعدة أميركية على مستوى المعلومات التقنية والنقل والتزوّد بالوقود جواً. سمَح الدعم الأميركي الحاسم بتجاوز بعض الثغرات اللوجيستية خلال العمليات الميدانية. وقد ذكّر مقال بعنوان «المساعدة الأميركية المخصصة لمكافحة الإرهاب لدول الساحل تضاعفت لتصل إلى 111 مليون دولار»، نُشر على موقع «ذي دفنس بوست»، بأهمية الدعم المالي المقدّم من واشنطن في هذا المضمار. وكانت الولايات المتحدة قد وعدت بتأمين مساعدة مباشرة قيمتها 111 مليون دولار للقوة المشتركة لبلدان الساحل، تسمح بتجهيز وتدريب كتيبة في كلّ منها. وقد تمّ استكمال هذه المساعدة «بدعم إضافي بقيمة 131 مليون دولار مخصّص لتعزيز الأمن في كلّ دولة من مجموعة الدول الخمس، وتطوير قدراتها العسكرية والقضائية وفي مجال تطبيق القانون». لكن إعادة النظر في الانتشار العسكري الأميركي عبر العالم، والانسحاب من معارك مكافحة الإرهاب، المرتبطين بالدور الاستراتيجي المتعاظم للصين وروسيا على النطاق الدولي، ستكون لهما تداعيات سلبية على شركاء وأشنطن الأفارقة وعلى قدراتهم على مكافحة الإرهاب.

> **ياتي انحسار الوجود العسكري الاميركي في القارة كجزء من إعادة جدولة الاولويات الاستراتيجية**
>
> **إعادة النظر في الانتشار الاميركي ستكون له تداعيات سلبية على شركاء واشنطن الافارقة**

يثير القرار الأميركي تخفيض الوجود العسكري تساؤلات عن وجاهته بين بعض المراقبين، في ظلّ توسع النفوذ الروسي والصيني في القارة الأفريقية. وإذا بدا للوهلة الأولى أن هذا القرار يتناقض مع الهدف الأميركي المعلَن بمواجهة هذين المنافسَين الدوليَّين، فإن معطيات أخرى تكشف أن تغيير المقاربة حيال أفريقيا وثيق الصلة بتوجّه للحدّ من تنامي القدرات الاقتصادية الصينية.

لا يمكن الحديث الى الآن عن تخلّي واشنطن عن المقاربة الأمنية لشؤون أفريقيا، لأن بإمكانها التعويض عن وجودها العسكري الرسمي عبر اللجوء إلى شركات الأمن الخاص. الطلب على تدخل هذه الأخيرة كان قد ارتفع في إطار برنامج «أكوتا» منذ عام 2004، وهو مخصّص لتدريب وتطوير الخبرات العسكرية والقيادية لجيوش في عدة بلدان أفريقية. وكما لفتت الى لوبوف في دراسة صادرة عن «المركز الفرنسي للعلاقات الدولية» في آب/ أغسطس 2019، عن التنافس الاستراتيجي في أفريقيا، فإن متقاعدين من أجهزة أمنية غير أفريقية أو شركات أمنية خاصة، يقومون بتدريب وتنظيم القوات المسلحة المحلية، «يستطيعون حتى التخطيط لعمليات تنفذها وحدات من هذه القوات، سواء كانت عمليات استطلاع أم هجمات على أهداف تُعتبر خطرة». هذه الشركات الخاصة من المحتمل أن تُعتبر بديلاً جدّياً من القوات الأميركية.

الولايات المتحدة كانت قد اتجهت لتقوية تعاونها الاقتصادي مع أفريقيا، كردّ فعل استراتيجي على الوجود الصيني المتعاظم في القارة. وفي عام2017، وصل إجمالي المبادلات بين واشنطن، الشريك التجاري الثالث لأفريقيا، ودول القارة إلى حوالى 39 مليار دولار، بينما احتلّت الصين المرتبة الأولى مع 170 مليار دولار. دفع هذا الواقع مستشار الأمن القومي السابق، جون بولتون، إلى الإعلان، في كانون الأول/ ديسمبر 2018، عن إطلاق برنامج «ازدهار أفريقيا» الأميركي، والهادف إلى تطوير العلاقات التجارية وحجم المبادلات لمنح خضوع بلدان القارة اقتصادياً للصين. وفي إطار هذا البرنامج، تمّ تخصيص 60 مليون دولار لـ«الشركة الاستثمار الخاص عبر البحار» لتَقدّم المساعدات التقنية والاستشارية للشركات الراغبة في العمل في أفريقيا. سيصل عدد المستهلكين في القارة إلى 1,52 مليار تقريباً عام 2025، أي حوالى 5 أضعاف سكان الولايات المتحدة، بحسب مقال لـ«واشنطن بوست» في 19 حزيران/ يونيو 2019. وقد عكس انعقاد منتدى «اغوا» في أبيدجان، والذي يضمّ الولايات المتحدة و39 دولة أفريقية، تحوّل الاستراتيجية الأميركية من التركيز الحصري على الاعتبارات الأمنية، إلى أولوية احتواء صعود النفوذ الصيني الاقتصادي والسياسي في القارة.

يأتي انحسار الوجود العسكري الأميركي في القارة كجزء من إعادة جدولة الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة، المدركة عدم قدرتها على الاحتفاظ بوجود عسكري كثيف في أوروبا وفي الشرق الأوسط وفي آسيا، والاستمرار في المشاركة النشطة في مكافحة الإرهاب في أفريقيا. الاستراتيجية الوحيدة المناسبة لواشنطن، بناءً على هذه المعطيات، هي إعادة تنظيم انتشارها العسكري، مع المضيّ قُدُماً في المنافسة الاقتصادية المحتدمة في أفريقيا.

منذ الشروع في عملية «سيرفال» عام 2013، اتخذ الوجود العسكري الاميركي دعماً ثميناً لفرنسا (أ ف ب)

وفيات

انتقلت إلى رحمة الله تعالى المرحومة

الحاجة جميلة المصري حكيم

أرملة المرحوم صلاح الدين حكيم

أولادها: الدكتور غسان زوجته الدكتورة أمينة بوعناني

المهندسة آمال زوجة المهندس وجدي الغطمه

جمال زوجة مطيع ابوزنط

المهندس أسامة زوجته أندي حكيم

المهندسة جمانا زوجة الدكتور خليل فايد

عماد زوجته نجاة حكيم

أشقاؤها: محمد وليد وخالد والمرحومون جميل وعثمان وإبراهيم وخليل وحبيب

شقيقاتها: سميرة وسامية وإيتسام وسعاد وهدى والمرحومات ليلى ونهاد وسلوى

تُقبل التعازي اليوم الأثنين 20 كانون الثاني 2020 للرجال والنساء من الساعة الثالثة بعد الظهر لغاية السابعة مساءً في فندق راديسون بلو، فردان سنتر دون، الطابق الأول.

للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب

الأسفون آل المصري، حكيم، الغطمه، فايد، أبوزنط، أبوعناني وأنسباؤهم.

أشقاء الفقيد وهيب القسيس وعائلته

عصام القسيس

غسان القسيس

فيصل القسيس

شقيقتاه نوال القسيس وعائلتها

مي القسيس

وعائلات القسيس، الحداد، شعنين، لطيف، عبد الله، البيطار وعموم عائلات عالييه وأنسباؤهم في الوطن والمهجر

ينعون إليكم فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم

فكتور نجيب القسيس

تُقبل التعازي اليوم الإثنين 20 كانون الثاني 2020 في صالون كنيسة القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس - عاليه من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الخامسة مساءً.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان بيع منقولات بالمزاد العلني

صادر عن رئيس دائرة التنفيذ في بيروت القاضي مريانا عنائي 2019/1442

تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني للمرة الاولى المنقولات العائدة للمنفذ عليها تغريد محمد نظمي كلاس.

تحصيلاً لدين المنفذ المحامي صابر عيتاني والبالغ $/14,900 عدا اللواحق وذلك بالمعاملة التنفيذية رقم 2019/1442 والمنقولات هي على الشكل التالي:

17 تنورة / 20 بنطلون نسائي / 10 جينز شرعي / 13 سلوبات / 8 بلوز / 46 قميص طويل / 7 كبوت / 12 فستان سهرة مع ازرار / 3 فستان سهرة مع خرز / 6 بلوز / 21 تنورة طويلة / 2 قميص مطرز مورد / 25 فستان مع ازرار / 90 فستان طويل / 16 جزدان / 12 بنطلون قماش نسائي / 44 BODY / 45 شال/ مكيف ماركة كالنز / 10 بنطلون جينز وقماش / 3 مانوكان / 21 قميص مختلف الألوان والقياسات / 3 بنطلون / مكتب خشب لون كرزي / مقعدان جلد.

جميع هذه الأغراض مخمنة بقيمة /13,480,000/ل.ل. وبدل الطرح الاجمالي هو /8,088,000/ل.ل. يجري البيع يوم الاثنين الواقع في 2020/2/3 الساعة 15,30.

فعلى الراغبين في الشراء الحضور في الموعد المحدد على العنوان التالي: شارع بربور - بناية الكمال - جانب مطاعم لبنان - محلات أروى للألبسة الشرعية - مصحوباً بالثمن نقداً وبرسم الدلالة 5%.

مأمور تنفيذ بيروت
رنا بدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب هيثم عمر محجوب بوكالته عن ورثة سعاد كامل ابو سمره شهادة قيد تأمين بدل عن ضائع باسم الدائن / سعاد كامل أبو سمره بالعقار 2619 منطقة رأس بيروت.

للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان بيع بالمزاد العلني

صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا في المعاملة رقم 2018/2493 استنابة دائرة تنفيذ بيروت رقم 2017/2147

(الرئيس يوسف الحكيم)

طالب التنفيذ: بنك لبنان والخليج ش.م.ل. وكيله المحامي زياد غطاس

المنفذ عليه: محمد ربيع عاشور مبلغ بالطرق الاستثنائية

السند التنفيذي: سندات دين المبلغ هو /3282200/د.أ. عدا اللواحق

تاريخ قرار الحجز: 2017/9/28 - تاريخ تسجيله: 2017/10/4

المطروح للبيع: 2400 سهم من العقار 4350 القسم A 6 الشياح:

مدخل وصالون وطعام واربع غرف ومطبخ وغرفة خادمة واربع حمامات وممر وشرفات وله 3 مواقف رقم A6 - حق مختلف خاضع لنظام ادارة العقار - يشترك بملكية القسمين 1 و3 A وكل ما ورد عليهما - زيادة تامين زيد التامين اعلاه مبلغ /500000$ بحيث اصبحت قيمة التأمين اعلاه /3,100,000$ ثلاثة ملايين ومائة الف دولار اميركي بذات شروط ومندرجات التامين الاساسي - زيد التأمين /900000$ اصبحت قيمة التأمين /400000$ - حق وفائدة حسب شروط العقد - يمتنع المدين عن ترتيب اي حق عيني الدائن بنك لبنان والخليج ش.م.ل. - المدين محمد ربيع عفيف عاشور العقارات المؤمنة المصيطبة 3304/ قسم 13 بلوك A.

مساحته: 201م2 تقريباً

التخمين: /442200/د.أ. - الطرح بعد التخفيض 10% /238788/د.أ.

تاريخ ومكان المزايدة:

وقد تحدد موعد المزايدة نهار الجمعة الواقع في 2020/2/21 الساعة العاشرة صباحاً أمام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.

شروط البيع: فعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ مواز لثمن الطرح في صندوق الخزينة او مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما عليه وخلال ثلاثة ايام من قرار الاحالة ابداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على مسؤوليته كما عليه وخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.

رئيس قلم تنفيذ بعبدا

إعلان

إعادة تلزيم جمع ونقل النفايات وترحيلها من مدن وقرى إتحاد بلديات الشقيف - النبطيّة

الساعة التاسعة والنصف من يوم الاثنين الواقع فيه السابع عشر من شهر شباط 2020، تجري ادارة المناقصات ـ في مركزها الكائن في بناية بيضون ـ شارع بوردو ـ الصنايع ـ بيروت، لحساب وزارة الداخلية والبلديات - مناقصة إعادة تلزيم جمع ونقل النفايات وترحيلها من مدن وقرى إتحاد بلديات الشقيف - النبطيّة.

ـ التأمين المؤقت: فقط مائة مليون ليرة لبنانية لا غير.

ـ طريقة التلزيم: تقديم أسعار.

تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من قلم إتحاد بلديات الشقيف النبطيّة.

يجب ان تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.

المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 67

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (9:30) تاريخ 2020/2/19 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تقديم وتركيب جهازين سكانر لكشف الأشخاص لزوم سجني رومية وزحلة. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشرط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/2/18.

بيروت في 2020/1/15
رئيس الإدارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 68

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (11:30) تاريخ 2020/2/12 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تقديم وتركيب شبكة كاميرات مراقبة لزوم سرية صيدا. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشرط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/2/11.

بيروت في 2020/1/15
رئيس الإدارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 68

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (9:30) تاريخ 2020/2/12 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم بنادق مع متمماتها. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشرط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/2/10.

بيروت في 2020/1/15
رئيس الإدارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 68

إعلان تلزيم

لتلزيم تأمين مازوت لأجهزة السكانر بطريقة استدراج العروض

في تمام الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع فيه الثلاثين من شهر كانون الثاني من العام الفين وعشرين، تُجري المديرية العامة للجمارك في مركزها الكائن في بناية البنك العربي - ساحة رياض الصلح - شارع المصارف - الطابق السابع - مكتب المراقب اول لدائرة الشؤون المالية، استدراج عروض لتامين مازوت لأجهزة السكانر بطريقة استدراج العروض.

التأمين المؤقت: 1,500,000/ ل.ل./فقط مليون وخمسمائة الف ليرة لبنانية.

تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من دائرة الشؤون المالية - المديرية العامة للجمارك.

يجب أن تصل العروض الى الدائرة المذكورة قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.

بيروت في 16 كانون الثاني 2020
مدير عام الجمارك
بدري ضاهر
التكليف 71

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ زغرتا

رقم المعاملة 2017/866

الى المنفذ عليه: قبلان يوسف حليس من زغرتا مجهول المقام

تدعوك هذه الدائرة للحضور بالذات أو بالواسطة القانونية لتبلغ الإخبار بوضع دفتر الشروط بالمعاملة المقدمة من بنك عودة ش.م.ل. وكيله الأستاذ عدنان الجسر وذلك ضمن مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا سيصار إلى متابعة الإجراءات في هذه المعاملة حتى آخر الدرجات.

مأمور التنفيذ
جبور نمنوم

إعلان

من أمانه السجل العقاري في الشوف

طلب حسين محمد عطوي بصفته الشخصية سند ملكية بدل ضائع للقسم 4 من العقار 202 سبلين.

للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان

يدعو المجلس التنفيذي لنقابة مربي المواشي في البقاع لعقد جمعية عمومية، الساعة العاشرة من يوم الخميس في 6/ 2/ 2020 في فندق ديلورا شتورا، وذلك لانتخاب مجلس جديد للادارة، وحدد آخر مهلة لتقديم طلبات الترشيح في 2/2/ 2020

أمين السر ميسر الميس

للبيع

For sale villa in Limassol–Cyprus with 2750sqm land and sea view–price 1.5 million Euros, possibility of payment in Lebanon–contact email: Limassolvilla@gmail.com

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – المصلحة المالية الاقليمية في محافظة البقاع – دائرة الدائرة الإدارية المكلفين الواردة اسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في زحلة – البولفار – السرايا مبنى المالية – الطابق الثاني هاتف: 801003/08 لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الالكتروني الخاص بوزارة المالية:

إسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة نور ش.م.م.	13239	RR188730089LB
شركة اسعد وابلي رابيه التجارية	111699	RR188729514LB
سعاد محمد قعدان نصيف	252218	RR188729267LB
احمد محمد بو غوش	284487	RR188730115LB
حسين اسعد خليل	288794	RR188729369LB
ميلاد نيهان غانم	314937	RR188730027LB
معمر عبد الرحيم حمود	506696	RR188729085LB
رين جورج عبد	734120	RR188729219LB
سوريا دبلان ابو حمدان	1183280	RR188729355LB
فؤاد ديب ابو خضر	1380774	RR188730000LB
شركة نجيب انطوان حنا وشركاه	1392231	RR188729528LB
ساميا النجار وشركاؤها THE STRANGERS AUCTION	1661912	RR188729810LB
شركة الصميلي اخوان التجارية – ابراهيم الصميلي وشركاه	190789	RR188729556LB
رفيق ملحم الحشيمي	2289713	RR188730163LB
احمد يوسف يوسف	2357740	RR188729845LB
صالح علي اللوبس	2391001	RR188729704LB
سعيد غسان دياب معلوف	2722842	RR188729117LB
توفيق ملحم الحشيمي	2783035	RR188730132LB
بسام محمد صبري كنو	2860348	RR188729960LB
حبيب سعيد دياب المعلوف	2870219	RR188730509LB
الشركة العالمية الحديثة الأغذية ش.م.م.	2893010	RR188729338LB
شركة مياه نبع العسل ش.م.ل.	2904604	RR188729505LB
شركة الحشيمي للصناعات البلاستيكية – توفيق ورفيق الحشيمي وشريكيهما	2923525	RR188730177LB
شركة مركز البقاع التجاري (هايبر ماركت)	2942876	RR188729443LB
ملحم توفيق الحشيمي	2950092	RR188730150LB
غياث توفيق الحشيمي	2950100	RR188730146LB
شركة افران الخير للخبز والحلويات ش.م.م.	2956207	RR188730075LB
رندا احمد عبدالله	2994766	RR188729063LB
خلود محمد عزت الدرا	3072424	RR188728916LB
شركة نيو ستار للإلكترونيات ش.م.م.	3106086	RR188729823LB
بلال بشير ويس	3289237	RR188729681LB

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس المصلحة المالية الاقليمية في محافظة البقاع
الين الجميل
التكليف 62

سينما

قدرهنّ العيش بين ندرة الحب ووفرة الموت
«احكيلي» لماريان خوري: بورتريه لنساء العائلة

يوسف شاهين مع والدته

ماريان خوري وسارة

في «سينماأوية» في القاهرة، تنطلق بعد غد عروض شريط المخرجة والمنتجة المصرية حول عائلة لعبت دوراً أساسياً في الساحة السينمائية المصرية. يُظهر العمل صوراً ومقاطع فيديو من أرشيف العائلة، لا سيما ذاك الخاص بماريان. في هذا الأرشيف، نرى أفراد العائلة وارتحالهم من الإسكندرية إلى بيروت والعكس، وحياتهم في القاهرة ضمن أوساط ضمت نجوم سينما كبار، أمثال عمر الشريف وصباح وهدى سلطان، وأعراسهم وحفلاتهم ومآدبهم.

ولما كان شاهين، أو «جو» كما اعتاد المقربون والأصدقاء نعته، قد جسد بجرأة كبيرة نساء العائلة في أعماله السيرذاتية، خصوصاً «إسكندرية... ليه؟» (1978) و«حدوتة مصرية» (1982)، صار لزاماً ومتوقعاً أن يضم الفيلم، الذي يحكي قصة هؤلاء النسوة عبر واحدة منهن، مشاهد من أفلامه. الفكرة التي حرضت ماريان على صناعة الفيلم تبدو واضحة جداً في عقلها، وإن كانت غير قادرة على إقناع ابنتها بها على نحو تام: لقد تلازم الموت والحياة في تاريخ هذه العائلة بصورة مميزة. بشكل أوضح، لطالما تقاطعت أحداث الحياة، مثل الزواج والولادة، مع حدث الموت. فليلة زواج كل من جان وإيريس، والدي ماريان، توفيت أم جان. وعندما عرفت إيريس أنها حامل بماريان، أرادت إجهاض الجنين وحددت بالفعل موعداً مع طبيب لإجراء ذلك. وقد تدخلت العمة، مارسيل، وأوقفت الأمر وهو على وشك الوقوع. التأمل في هذه

> يضم الشريط مقاطع من أفلام يوسف شاهين الذي جسد بجرأة كبيرة نساء العائلة في أعماله السيرذاتية

التعاقبات هو بالتحديد ما حرك صانعة الفيلم.

كان الموت من التكرار في حياة ماريان، وهي التي عاشت رحيل الجدة والأب والأم والخال والزوج الثاني، بحيث شكل صورة الحياة في وجدانها، إلى حد أنها، ضمن حوارها مع ابنتها، سارة، تحدثت بشكل واضح عن مسائل تخص الإرث وإدارة شركة الإنتاج وما إلى ذلك، مسكونة بهاجس الرحيل.

من جانبها، تبدو سارة، وهي الأكثر بلاغة في التعبير عن نفسها، مهجوسة بأمور أخرى خلال المقابلة متعددة الأمكنة. فقد ولدت لأم مسيحية مصرية لها جذور شامية وأب مسلم مصري له جذوره المغاربية، ونشأت بين مصر وكندا وفرنسا، وتتحدث الفرنسية بشكل أساسي، وجعلها هذا كله تطرح على نفسها أسئلة تخص هويتها ومكانها في هذه المساحات البينية. وقد بدا كما لو أن الابنة، التي نراها متشككة واحياناً متهكمة تجاه أسئلة الأم منذ بداية العمل، تصنع مساحة واضحة بين همومها وانشغالاتها وبين تلك الخاصة بالأم. شاهين يجيب، بخفّة ظل ولسان لاذع، عن أسئلة ماريان بشأن العائلة، خصوصاً أخته، إيريس. وهو لا يتردد، مثلاً، في السخرية من إحدى نساء العائلة والإشارة إلى بخلها الشديد و«اللامنطقي» بحسب تعبيره، والحديث بشكل واضح عن عدم حصول أي انسجام بينه وبين جان والد ماريان. وجان عمل لصالح استوديوهات كبرى مثل «يونيفرسال» و«فوكس»، وأنتج أيضاً بعضاً من أفلام شاهين التي لم يكتب لها النجاح، وهو ما وتّر العلاقة بينهما بشكل أكبر.

بالرغم من أن العمل لم يتطرق إلى أي أحداث سياسية، فإن موضوع سياسات التأميم التي انتهجها نظام جمال عبد الناصر كان حاضراً. فقد طالت هذه السياسات أملاك جان خوري. وكان شاهين، بسبب قربه من رجال في السلطة آنذاك، أول من أُخبر بأن خوري جاء على قائمة من ستؤمم أملاكهم. ومن ثم أبلغ سلفه حتى «يجهز الأوراق» الخاصة بالممتلكات. وخلال حكيه الموضوع، أشار إلى أن السلطات اللاحقة أعادت الأملاك المصادرة إلى أصحابها باستثناء والد ماريان. خلال الأجزاء المعروضة من المقابلة، لم يعلق المخرج الكبير على هذه الوقائع العائلية بصورة سياسية، بالرغم مما عرف عنه من تسيّس واضح في حياته وأعماله ومقابلاته. وربما من المفيد هنا العودة إلى المقابلة التي أجراها معه جوزيف مسعد، في 25 أيلول (سبتمبر) 1998، لصالح مجلة «الدراسات الفلسطينية»، التي يسهب فيها سياسياً.

بينما لم يمتلك الأخوان أي حماسة في البدء للإجابة عن أسئلة أختهما بشأن الأم، فإنهما لاذا في النهاية وشاركاها ذكرياتهما. ومن جانبها، كانت العمة الأكثر تعاوناً، وربما الأقوى ذاكرة بالرغم من أنها بلغت من العمر مداه، في رسم إطار للحياة التي عاشها والدا ماريان.

المقابلة الصوتية التي عقدها شاهين مع أمه تجتر المشاعر وتضفي ـ خصوصاً حين يمتزج صوتها بصوت تلاطم موج البحر ـ حالة سيتمتالية على الأمر برمته. هنا، تتحدث «نونا ماريكا» عن الفقر الذي عانته عائلتها وعن الحب الذي لم ينشأ قط بينها وبين زوجها. ابنتها، إيريس، أيضاً سوف ينتهي بها الحال إلى «زواج الصالونات» هذا، وكذلك حفيدتها، ماريان، في زيجتها الأولى. كان نساء العائلة بأجيالهن المختلفة كتب عليهن العيش بين ندرة الحب ووفرة الموت.

يطلق فيلم «الحكيلي» في «سينما زاوية» في القاهرة بدءاً من بعد غد الأربعاء.

من الفيلم

محمد الدخاخني

في عام 1944، نشر جورج أورويل مراجعة لـ «الحياة السرية لسلفادور دالي»، قصة حياة دالي بقلمه، وافتتحها قائلاً: «تكون السيرة الذاتية موضع ثقة فقط عندما تكشف عن شيء محرج». «إحكيلي» (ساعة و35 د ـ 2019)، فيلم السيرة الذاتي الجديد للمخرجة والمنتجة المصرية ماريان خوري، يبوح باشياء كثيرة، قد يمتنع غالبية الناس عن حكيها مخافة الحرج، حول عائلة لعبت، وما زالت، دوراً معتبراً في الحياة السينمائية المصرية.

هذا العمل التسجيلي يقوم بالأساس على مزيج من خمس مقابلات: واحدة مع يوسف شاهين (1926 ـ 2008)، المخرج المصري الراحل وخال ماريان، أجريت في مكتبه قبل سنوات من وفاته عام 2008؛ ثانية مع مارسيل خوري، عمّتها، في بيتها؛ ثالثة مع أخويها، إيلي وغابي، في حديقة «فندق الماريوت» في حي الزمالك؛ رابعة مع سارة، ابنتها، بين فرنسا وكوبا؛ وأخيرة، بالصوت فقط مع جدّتها، ماريكا. وفيما عقدت ماريان كلّ المقابلات بنفسها، فإن شاهين نفسه هو من أدار المقابلة الأخيرة مع أمه قبل مدة طويلة على ما يبدو.

بالإضافة إلى المقابلات، يُظهر العمل صوراً ومقاطع فيديو من أرشيف العائلة، لا سيما ذاك الخاص بماريان. في هذا الأرشيف، نرى أفراد العائلة وارتحالهم من الإسكندرية إلى بيروت والعكس، وحياتهم في القاهرة ضمن أوساط ضمت نجوم سينما كبار، أمثال عمر الشريف وصباح وهدى سلطان، وأعراسهم وحفلاتهم ومآدبهم.

ولما كان شاهين، أو «جو» كما اعتاد المقربون والأصدقاء نعته، قد جسد بجرأة كبيرة نساء العائلة في أعماله السيرذاتية، خصوصاً «إسكندرية... ليه؟» (1978) و«حدوتة مصرية» (1982)، صار لزاماً ومتوقعاً أن يضم الفيلم، الذي يحكي قصة هؤلاء النسوة عبر واحدة منهن، مشاهد من أفلامه. الفكرة التي حرضت ماريان على صناعة الفيلم تبدو واضحة جداً في عقلها، وإن كانت غير قادرة على إقناع ابنتها بها على نحو تام: لقد تلازم الموت والحياة في تاريخ هذه العائلة بصورة مميزة. بشكل أوضح، لطالما تقاطعت أحداث الحياة، مثل الزواج والولادة، مع حدث الموت. فليلة زواج كل من جان وإيريس، والدي ماريان، توفيت أم جان. وعندما عرفت إيريس أنها حامل بماريان، أرادت إجهاض الجنين وحددت بالفعل موعداً مع طبيب لإجراء ذلك. وقد تدخلت العمة، مارسيل، وأوقفت الأمر وهو على وشك الوقوع. التأمل في هذه

> يضم الشريط مقاطع من أفلام يوسف شاهين الذي جسد بجرأة نساء العائلة في أعماله السيرذاتية

التعاقبات هو بالتحديد ما حرك صانعة الفيلم.

كان الموت من التكرار في حياة ماريان، وهي التي عاشت رحيل الجدة والأب والأم والخال والزوج الثاني، بحيث شكل صورة الحياة في وجدانها، إلى حد أنها، ضمن حوارها مع ابنتها، سارة، تحدثت بشكل واضح عن مسائل تخص الإرث وإدارة شركة الإنتاج وما إلى ذلك، مسكونة بهاجس الرحيل.

من جانبها، تبدو سارة، وهي الأكثر بلاغة في التعبير عن نفسها، مهجوسة بأمور أخرى خلال المقابلة متعددة الأمكنة. فقد ولدت لأم مسيحية مصرية لها جذور شامية وأب مسلم مصري له جذوره المغاربية، ونشأت بين مصر وكندا وفرنسا، وتتحدث الفرنسية بشكل أساسي، وجعلها هذا كله تطرح على نفسها أسئلة تخص هويتها ومكانها في هذه المساحات البينية. وقد بدا كما لو أن الابنة، التي نراها متشككة واحياناً متهكمة تجاه أسئلة الأم منذ بداية العمل، تصنع مساحة واضحة بين همومها وانشغالاتها وبين تلك الخاصة بالأم. شاهين يجيب، بخفّة ظل ولسان لاذع، عن أسئلة ماريان بشأن العائلة، خصوصاً أخته، إيريس. وهو لا يتردد، مثلاً، في السخرية من إحدى نساء العائلة والإشارة إلى بخلها الشديد و«اللامنطقي» بحسب تعبيره، والحديث بشكل واضح عن عدم حصول أي انسجام بينه وبين جان والد ماريان. وجان عمل لصالح استوديوهات كبرى مثل «يونيفرسال» و«فوكس»، وأنتج أيضاً بعضاً من أفلام شاهين التي لم يكتب لها النجاح، وهو ما وتّر العلاقة بينهما بشكل أكبر.

بالرغم من أن العمل لم يتطرق إلى أي أحداث سياسية، فإن موضوع سياسات التأميم التي انتهجها نظام جمال عبد الناصر كان حاضراً. فقد طالت هذه السياسات أملاك جان خوري. وكان شاهين، بسبب قربه من رجال في السلطة آنذاك، أول من أُخبر بأن خوري جاء على قائمة من ستؤمم أملاكهم. ومن ثم أبلغ سلفه حتى «يجهز الأوراق» الخاصة بالممتلكات. وخلال حكيه الموضوع، أشار إلى أن السلطات اللاحقة أعادت الأملاك المصادرة إلى أصحابها باستثناء والد ماريان. خلال الأجزاء المعروضة من المقابلة، لم يعلق المخرج الكبير على هذه الوقائع العائلية بصورة سياسية، بالرغم مما عرف عنه من تسيّس واضح في حياته وأعماله ومقابلاته. وربما من المفيد هنا العودة إلى المقابلة التي أجراها معه جوزيف مسعد، في 25 أيلول (سبتمبر) 1998، لصالح مجلة «الدراسات الفلسطينية»، التي يسهب فيها سياسياً.

بينما لم يمتلك الأخوان أي حماسة في البدء للإجابة عن أسئلة أختهما بشأن الأم، فإنهما لاذا في النهاية وشاركاها ذكرياتهما. ومن جانبها، كانت العمة الأكثر تعاوناً، وربما الأقوى ذاكرة بالرغم من أنها بلغت من العمر مداه، في رسم إطار للحياة التي عاشها والدا ماريان.

المقابلة الصوتية التي عقدها شاهين مع أمه تجتر المشاعر وتضفي ـ خصوصاً حين يمتزج صوتها بصوت تلاطم موج البحر ـ حالة سيتمتالية على الأمر برمته. هنا، تتحدث «نونا ماريكا» عن الفقر الذي عانته عائلتها وعن الحب الذي لم ينشأ قط بينها وبين زوجها. ابنتها، إيريس، أيضاً سوف ينتهي بها الحال إلى «زواج الصالونات» هذا، وكذلك حفيدتها، ماريان، في زيجتها الأولى. كان نساء العائلة بأجيالهن المختلفة كتب عليهن العيش بين ندرة الحب ووفرة الموت.

يطلق فيلم «الحكيلي» في «سينما زاوية» في القاهرة بدءاً من بعد غد الأربعاء.

zoom

نكمل في سلسلة «موسم الجوائز» هذا الأسبوع مع أربعة أفلام. ثلاثة منها تعتبر الأهم هذه السنة. لكنها لم تترشّح لأيّ جائزة مع أنّها حازت العديد من الجوائز في المهرجانات السينمائية الأوروبية. إلى جانب فيلم ينافس على جائزة الأوسكار لأفضل فيلم أجنبي

موسم الجوائز 3: محاكمة المنظومة السياسية والدينية والعائلية!

«باكورو» عمل خيالي مشبع بسينما الواقع مع انتقادات حادة للسياسة البرازيلية

«ابنة ابريل» دراما معقدة عن اسرة مفككة

«بفضل الرب» يقدم اعتداءات رجال الدين على الاطفال

شفيق طبارة

◄ «ابنة ابريل»

ميشال فرانكو (المكسيك)

بداية «ابنة أبريل» تعطينا صورة عن كيفية سير الفيلم. غموض وأسئلة تؤرقنا من المشاهد الاولى، حين نرى امرأة تحضر الفطور، وفي الخلفية صوت البحر وصوت شخصين يمارسان الجنس. مراهقة تفتح الباب، تغادر الغرفة، عارية، راضية وحاملاً. يلحقها شاب يأكل بيضة من المطبخ ويذهب. بضع كلمات تنطق وبعض الإيماءات من سلوك إلى آخر وتضع مع المخرج المسؤولية التحليلية على المشاهد.

◄ «باكورو»

كلبر فيلهو وجوليانو دورنيلز (البرازيل)

الدراما الاجتماعية السياسية في «باكورو» التي تبدأ كنظرة حميمة وغير واضحة إلى مجتمع متماسك في قرية تقع في الريف البرازيلي، تتحوّل تدريجاً إلى الإثارة حين يتجمّع اهل القرية للدفاع عنها ضد «الغزاة». فيلم المخرجين البرازيليين (جائزة لجنة تحكيم «مهرجان كان» 2019) الذي تم تقديمه بعناية مبتكرة وبأساليب إبداعية، يتّسم بوتيرة بطيئة في تقديم المعلومات، ما يسمح للمشاهد بالتفكير في كل شيء. بهذه الطريقة المنفذة ببراعة، يترافق الخط التدريجي مع انتقادات واضحة للنظام، واستعارات تشير إلى القوة الخفية للناس العاديين وتاريخهم.

«باكورو» هو اسم قرية خيالية في البرازيل في المستقبل القريب، لكن ليس فيها شيء يشبه المستقبل ولا حتى الحاضر. سرعان ما نعلم أن القرية مُحيت من جميع الخرائط الجغرافية، والهواتف المحمولة فيها لا تعمل، وأنها محاطة بستاح غير عاديين. هؤلاء هم مستثمرون أميركيون أثرياء، ينظمون عملية مراقبة ورحلة سفاري بقيادة شخص الماني، لكن هدفهم ليس اصطياد الحيوانات إنما أهل القرية بمساعدة الحكومة. بذلك، ينظم سكان باكورو حملة دفاع عنها ضد الصيادين الأجانب. يمزج الفيلم الفانتازي بالواقع القاسي، ويفعل ذلك بطريقة دموية مثيرة للصدمة ومسلية في آن. تدور القصة مرات عدة حول محورها، لتتحول إلى عبث ممتع.

على مدى ساعتين، يقدم المخرجان أنواعاً عديدة من الأفلام في فيلم واحد: اجتماعي وكوميدي وسياسي، خيال علمي ووثائقي ممزوج بعلوم الإنسان (الإنثروبولوجيا)، سايكاديلي مرعب وإثارة ووِيسترن.

الفيلم يتغير باستمرار، يغير وجهات النظر واحدة تلو الأخرى ويقلب التوقعات. الأمر متروك للمشاهد بمتابعة السرد ببطء. لا شيء مؤكداً، وكل شيء مفتوح على مفاجآت حتمية. لا يسعى المخرجان لإرضاء المشاهد، بل يتركان فيلمهما يتحرك بطريقة غريبة، تاركين للجمهور القبول أو النفور. يسعى الفيلم للحفاظ على القصة والمفاجآت، فلا بطل واحداً، بل القرية بكاملها، يستحوذ حوالى 20 شخصاً على مشهد واحد، ويلعبون أدواراً محددة لإفساح المجال لآخرين في المشهد التالي. ينتهي الفيلم من دون أن نتذكر أسماء معظم هؤلاء السكان، ولكن لا يهم. فالأساسي يكمن في وظيفتهم في ظلّ وضع اجتماعي سياسي دقيق.

يختار المخرجان هذه القصة لغرض معين: بدلاً من فيلم متشائم عن البرازيل، يقدمان عملاً خيالياً مشبعاً بسينما الواقع مع انتقادات حادة للسياسة البرازيلية التي تولي الثروة والأرباح والاستثمار على حساب الضمان الاجتماعي ومساحة العيش وحتى جثث البشر.

◄ «بفضل الرب»

فرنسوا اوزون (البرازيل)

خلال عرض الفيلم في «مهرجان برلين» 2019 حيث حصد جائزة الدب الفضي، اعترف المخرج الفرنسي فرنسوا أوزون بأمله بأن يشكّل فيلمه الجديد ضغطاً على القضاء الفرنسي. لكنّه كان يشك في النتيجة السريعة لهذا الضغط. «بفضل الرب» قصة حقيقية حدثت في فرنسا بين أعوام 1986 و1991. هو إدانة لجرائم الاغتصاب والتحرش الجنسي في الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا. الهدف الرئيسي هو الأب برنار بيرينا، الذي اعتدى جنسياً على 80 قاصراً خلال هذه الفترة في مدينة ليون، إضافة إلى الكاردينال فيليب باربارين الذي كان دائماً على دراية بهذه القضايا وترك الأب لسنوات في مكتبة وفي اتصال مباشر مع الأطفال.

يحكي الفيلم القصة الحقيقية لالكسندر (ميلفيل بوبو) الذي قرر الخروج عن صمته بعد ثلاثين عاماً، وقرر بعث رسالة إلى الكاردينال باريارين (فرانسوا ماثوريت) المسؤول عن ابرشية ليون، ليؤكد له على تدينه أولاً، مروراً بقصته عندما كان طفلاً في الكشافة وصولاً إلى اعتداء الأب برينا عليه. تعاطفت الكنسية معه، لكنها لم تتّخذ أي إجراء بحق الأب حتى بعد اعترافه، وترك منصبه. حينها قرّر الكسندر الذهاب للشرطة والبحث عن الضحايا الآخرين. ولكثرتهم يؤلفون جمعية وتبدأ بعدها المحاكمات التي كانت انتهت أوائل عام 2019 (بعد عرض الفيلم).

يركّز المخرج الفرنسي على الضحايا الذين عانوا لسنوات، في فيلم يمكن أن يكون بمثابة دراما عائلية عن الآثار النفسية التي أصابت الضحايا وكفاحهم للعدالة ولو بعد سنوات طويلة. بناء على الأحداث الحقيقية، يدين أوزون الكنيسة بفيلم رصين كوثيقة درامية، يقدم فيها العديد من القصص المروعة الذي مارسها رجال الدين على الأطفال من دون إخفاء الحقائق، بل بإخفاء بعض بيانات الضحايا احتراماً لخصوصيتهم.

بواقعية محكمة، أدان أوزون التسلسل الهرمي الكنسي القادر على إخفاء الحقائق والجرائم، وهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن يبقى السؤال: هل يمكن للسينما أن تكون قوة تسهم في مكافحة هذه الجرائم؟ الجواب لا يزال كلاً. تعرض الفيلم للنقد من قبل الكنيسة قبل عرضه وخلاله، والأهم أنه حتى هذه الشهادة السينمائية لم تكن كافية للقضاء الفرنسي لإرساء العدالة، فنتيجة المحاكمات جاءت مخفّفة.

◄ «جسد المسيح»

جان كوماسا (بولندا)

يقدم المخرج البولندي جان كوماسا في فيلمه الروائي الثالث الذي شارك في «مهرجان البندقية» الأخير والمرشح لجائزة الأوسكار لأفضل فيلم أجنبي، قصة غريبة حدثت بالفعل. محكوم سابق أصبح كاهناً في ابرشية، ولم يتم اكتشاف ذلك إلا بعد ستة أشهر أظهر فيها «الكاهن» تفانياً في مهمته وإيماناً أكبر من الكاهن الحقيقي السابق. دافي دانيال (بارتوز بيلينيا) شاب يبلغ 20 عاماً، وجد نفسه في تحول روحي أثناء قضاء مدة عقوبته في أحد مراكز الاحتجاز بسبب جريمة قتل. يرغب دانيال في أن يصبح كاهناً، لكن هذا مستبعد بسبب سجله الجنائي. لدى مغادرته المركز، عُيّن للعمل في ورشة نجارة في بلدة صغيرة. لكن عند وصوله، ليس ملابس كاهن، واكتمل الخطأ عندما اعتقد السكان أنه الكاهن الجديد. يصبح ظهور هذا الواعظ الشاب الكاريزماتي فرصة لمجتمع اهتز بمأساة وقعت قبل وقت قصير للبدء في تضميد الجراح. رغم طريقة التبشير التي أثارت جدلاً كبيراً لدى السكان، إلا أن جاذبية الكاهن الكاذب بدأت بإلهام الجميع مع مرور الوقت. اللغة السينمائية في «جسد المسيح» قاسية كما هي واقعية. وهذا بالطبع يحدد لهجة هذه القصة. يقدم كوماسا دانيال كشاب استغل فرصة عن طيب خاطر، فغيّرت حياته إلى الأبد. مع بدئه بالتبشير، يمنحنا المخرج انعكاساً وعمقاً مثيراً للإعجاب ويأخذنا بعيداً وعميقاً. دانيال الذي يشعر بالارتباك ولكن الواثق من نفسه، يبدأ بالاستماع إلى اعترافات سكان القرية. ومن هناك نسمع الأسرار والكوارث التي ستكون جزءاً مهماً في الفيلم.

ما يكتشفه دانيال في المجتمع ومشاكله وتقديم الحلول له، يمهدان الطريق لنا لتطوير الأسئلة التي تعطي الفيلم المادة الحقيقية للسرد. ليس هناك مواجهة بين الخير والشر (رغم أنّ ذلك يحدث داخل شخصيات عدة) وليس هناك إثارة أو ترقب في انتظار فضح أمر دانيال. التركيز الأساسي هو فقط على الإطار المجتمعي لسكان القرية ومشاكلهم. هنا تبدأ الأسئلة بغزو فكرنا: أسئلة عن النفاق، فهل يمكن أن يكون المجرم والكاذب مسيحياً أكثر من ربة منزل مؤمنة تقليدياً؟ عن المغفرة والشعور بالذنب والخطايا، فمن يستحق المغفرة؟ ستراودنا أسئلة أيضاً عن أساس الخطيئة، فهل ينقذ حاضر دانيال ماضيه؟

الحادث المروري الذي يسبب أزمة وتوترات وعداء في القرية، يكون العامود الفقري للقصة. هذه الكارثة مع الكارثة الدينية التي يجسدها دانيال، هما أهم عناصر الفيلم. فهل ستنجح جميعاً المغفرة؟ شخصية الكاهن الجديد غريبة بالنسبة إلى المجتمع «المتدين»، فهو يقدم نفسه ككاهن غير ملتزم، يشرب البيرة ولا يرفض ملذات الجسد. يقدم الخطب على وقع موسيقى الراب، ولديه وشم على جسده. فهو فقد عذابه الداخلي ويعرف الحياة تماماً لأنه عاشها. بهذا، أعاد الكاهن الجديد الجسر بين الدين والمؤمنين.

يقدم المخرج البولندي فيلماً ليس ضد الدين بل ضد الدوغمائية، ضد دين متصلب. فالأعمال «الصالحة» لأنها لا تؤدي دوماً إلى نهاية جيدة. جعلنا نتخبط بشكل مساوي في حقيقة الأديان والتطرف والتصلب. تركنا مع دانيال وسكان القرية في دائرة وأغلقها وتركنا في طريق أسئلتنا التي لم تنتهِ بعد.

«جسد المسيح» ليس ضد الدين بل ضد الدوغمائية

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 20 كانون الثاني 2020 العدد 3959

يفتتح الحدث مع فيلم «دمشق حلب» للمخرج السوري باسل الخطيب

«أسبوع المقاومة والتحرير» من بيروت إلى تونس

أثمر التعاون الأوّل بين «المكتبة السينمائية التونسية» و«الجمعية اللبنانية للفنون» (رسالات) تظاهرة ثقافية تشهدها «مدينة الثقافة» في تونس. بدءاً من اليوم لغاية 26 كانون الثاني (يناير) الحالي، تجري فعاليات «الدورة التأسيسية لأسبوع أفلام المقاومة والتحرير»، من خلال عرض أفلام سينمائية من تونس، الجزائر، فلسطين، لبنان، سوريا وإيران. شرائط تندرج ضمن أفلام المقاومة والانتصار على العدو بمختلف أشكاله (إسرائيل والتكفيريون). يهدف الحدث إلى تسليط الضوء على مقاومة العدو الصهيوني، وإبراز قضية فلسطين، وتوثيق الانتهاكات التي تعرّضت لها من قِبل الاحتلال الصهيوني، بالإضافة إلى رسم مسار «ملتزم في سبيل ترسيخ فكر المقاومة والتضحية والانتصار»، بحسب المنظمين. على مدى سبعة أيام، يحتضن «أسبوع المقاومة والتحرير» كذلك حلقات نقاشية مع الضيوف، فيما تنظّم ورش العمل الفنية.

ينطلق الحدث اليوم مع فيلم «دمشق ـ حلب» (كتابة تليد الخطيب، وإخراج باسل الخطيب ـ إنتاج «المؤسسة العامة للإنتاج الإذاعي والتلفزيوني»)، على أن يحضر الافتتاح نجوم سينمائيون وفنانون وإعلاميون من دول عربية مختلفة، أمثال المخرج جود سعيد، والفنان أيمن زيدان، والصحافي عبد الباري عطوان، الفنان لطفي بوشناق وغيرهم.

غداً الثلاثاء، سيكون العرض سورياً أيضاً مع «مطر حمص» يليه نقاش مع مخرجه جود سعيد. في اليوم الثالث (22/1)، ندوة بعنوان «سينما المقاومة بين الذاكرة والمستقبل»، يشارك فيها الضيوف الأساسيون ويديرها محمد خفاجة (رسالات)، قبل أن يحين موعد عرض فيلم «دم النخل» لنجدة إسماعيل أنزور، يليه فيلم «رحلة الشام» للمخرج الإيراني إبراهيم حاتمي كيا سيتبعه نقاش مع المنتج محمد خزاعي. ويختتم هذا اليوم بالشريط التونسي «أسد عرياطة» للمخرج عبد العزيز الفضلاوي.

ثلاثة أفلام ستحتل اليوم الرابع (23/1) من الفعالية الثقافية، تبدأ مع الفيلم الشهير «3000 ليلة» للمخرجة مي المصري، يليه «السر المدفون» للبناني علي غفاري، ثم «أمينة» للمخرج والممثل السوري أيمن زيدان.

وفي اليوم الخامس (24/1)، مساحة للفيلم التونسي «سجنان» للمخرج عبد اللطيف بن عمار، وللفيلم اللبناني «33 يوم» الذي يحمل توقيع المخرج الإيراني جمال شورجه. وفي اليوم التالي (25/1)، عرض ثانٍ لفيلم «دمشق حلب»، يليه شريط «معركة الجزائر» للمخرج الإيطالي جيلو بونتيكورفو، وفيلم «المخادعون» للمصري توفيق صالح. أما الختام (26/1)، فمع أفلام: «وردي» للمخرج النرويجي ماتس غرورد، «الفلاقة» للتونسية سماح الماجري، «حبل كالورديد» للإيراني مسعود أطيابي، فضلاً عن إعادة بث فيلم «معركة الجزائر»، وعرض لحكاية فيلم آخر يحمل الاسم عينه للمخرج الجزائري سليم آغار.

هذه ليست المرّة الأولى التي تحتضن فيها تونس فعاليات ثقافية مماثلة، فقد سبق لـ«سينماتيك» التونسية أن خصّصت أسبوعاً للأفلام الفلسطينية، استضافت فيه المخرج السوري محمد ملص.

«الدورة التأسيسية لأسبوع أفلام المقاومة والتحرير» بدءاً من اليوم ولغاية 26 كانون الثاني ـ «مدينة الثقافة» في تونس.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

بَدَلُ الموتِ الضائع

لا تَشهقوا، ولا تَستَنكِروا!
حين يتعلّقُ الأمرُ بمن نحبُّهم:
جميعُ مَن يموتونَ في الحربِ يموتونَ في الأوقاتِ الضائعة.
وأيضاً لا تَشهقوا ، ولا...!
الحربُ أكبرُ أوقاتِ الحياةِ الضائعةِ، وأَشدُّها بذاءةً وقبحاً.
: هي الفوائدُ (الفوائدُ غيرُ المستَحَقّة) التي يَستَرِدُّها الموتُ ـ الموتُ العاديّ ـ تَعويضاً عمّا لم يستطع إنجازَهُ في أوقاتِ دوامِهِ الرسميّ.
الحربُ أحطُّ أفعالِ الموت.
إنها: بَدلُ الضائع.

2018/7/31

تِسعةُ النعيم

ذاك الذي أمضى تسعةَ أشهرٍ مِن نعيمِ الظلمات
وهو ينتظرُ الوقوعَ في نورِ حياتِه،
ها هو الآن، ومنذ شهقتِهِ الأولى،
لا يفعلُ شيئاً غيرَ مراقبةِ العَدّاد
وانتظارِ خروجِهِ منها.

2018/8/11

منوعات

سليم وسلمى معاً في «كراكيب»

«كراكيب» (50 د) لكريم دكروب، مسرحية غنائية تعتمد تقنيات الدمى والأقنعة والفيديو. يوم السبت المقبل، يدعو «مسرح الدمى اللبناني» الصغار الذين لا تتعدى أعمارهم الـ 10 سنوات إلى حضور هذا العمل في «دوّار الشمس». تتمحور القصة حول «سلوم»، الطفل الذي يملك ألعاباً كثيرة، لكنه معتاد على تكسيرها ورميها. ينتبه الصبي إلى ضوء يتنقل ويولّد أشكالاً جميلة، فيحاول معرفة مصدره، ويخرج ليلحق به ويصل إلى المصدر. أمّا «سلمى»، فهي فتاة تسكن الحي نفسه لكنها فقط تملك مصباحاً فريداً يُدعى «لطفي». وحين تفقده، تخرج بحثاً عنه.

«كراكيب»: السبت 25 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ 16:00 ـ مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 01/381290

المصمم اللبناني يعرض اليوم مجموعته في باريس

ربيع كيروز... التطبيع لن يمرّ

في خطوة ثمينة تأتي في إطار مقاطعة العدو الصهيوني، منع مصمم الأزياء اللبناني، ربيع كيروز، العارضة الإسرائيلية، أربيل كينان، من المشاركة في عرضه المرتقب اليوم الاثنين (الساعة الخامسة بعد الظهر بتوقيت بيروت) ضمن أسبوع الأزياء الراقية في باريس لربيع وصيف 2020 (من اليوم لغاية 23 كانون الثاني/ يناير الحالي). بعد تلقّيها الخبر عبر البريد الإلكتروني، يوم الثلاثاء الماضي، شنّت الموديل حملة على المصمم البالغ 46 عاماً عبر وسائل الإعلام التقليدية ومواقع التواصل الاجتماعي، محاولة تظهير نفسها بصورة «الضحية». في «بوست» نشرته على حسابها على إنستغرام، لفتت كينان إلى أنّ مصمّماً لبنانياً أبعدها عن عرضه «بسبب جنسيتي». وتابعت: «في نهاية المطاف، نحن جميعاً بشر بغضّ النظر عن أصلنا أو لون بشرتنا أو عرقنا أو أي شيء آخر. كن إنساناً! هذا هو المهم!». وأوضحت كينان أنّها وصلت إلى باريس قبل أيام قليلة من موعد الحدث الفرنسي، وقالت إنّها سئلت بعد وصولها عن الوجهة التي أتت منها، فأجابت: «تل أبيب»، قبل أن تخضع لجلسة تصوير كانت مخصّصة لها بالتنسيق مع الوكالة التي تتعاون معها، من دون أن تعلم هوية المصمّم الذي ترتدي قطعه. وفي الوقت الذي لم تسمّ فيه كينان كيروز في المنشور، ذكرت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» أنّ الجلسة كانت لمجموعة كيروز، الأمر الذي عادت أربيل وأكّدته في مقابلة مع مجلة At الإسرائيلية. حالما انتشر خبر خطوة كيروز الشجاعة، خصوصاً في دوائر وعواصم تشهر تواً تهمة معاداة السامية الجاهزة في وجه أيّ مبدع داعم للقضية الفلسطينية، انهالت التحايا من رواد السوشال ميديا العرب تثميناً لموقف كيروز المشرّف. تجدر الإشارة إلى أنّ أسبوع الأزياء الراقية الباريسي يجري بمشاركة حوالى ثلاثين دار أزياء بارزة من حول العالم. إلى جانب كيروز الذي أسس داره في باريس في 2008، يسجّل عدد من المصممين اللبنانيين حضورهم، منهم: إيلي صعب، جورج حبيقة وعبد محفوظ.

اسس مصمم الازياء اللبناني داره في باريس في 2008

ثوار ظفار: دقت ساعة التحرير!

يدعو «نادي لكل الناس» و«برزخ»، يوم الخميس المقبل، لحضور عرض فيلم «دقت ساعة التحرير» (1974 ـ إخراج هيني سرور) الذي سيُقدّمه نجا الأشقر، ويَليه نقاش ثم توقيع كتاب «ظفار: ثورة الرياح الموسمية» (2019) للباحث عبد الرزاق التكريتي، وقراءة فيه. يُعتبر الشريط المادة البصرية الوحيدة التي تروي يوميات الثورة في إقليم ظفار خلال الستينيات والسبعينات، إذ يسلّط الضوء على «حركة تحرير ظفار» المجابهة لكلّ من الاستعمار البريطاني والحكم الملكي في عُمان، وكذلك على دور المرأة الجوهري في المقاومة الشعبية.

الخميس 23 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ مكتبة «برزخ» في كافيه Rossa (الحمرا ـ بيروت/ بناية عساف ـ الطبقة الأولى).

الإثنين 20 كانون الثاني 2020 العدد 89
Lundi 20 Janvier 2020 no89

الأخبار

رأس المال

شركات التأمين

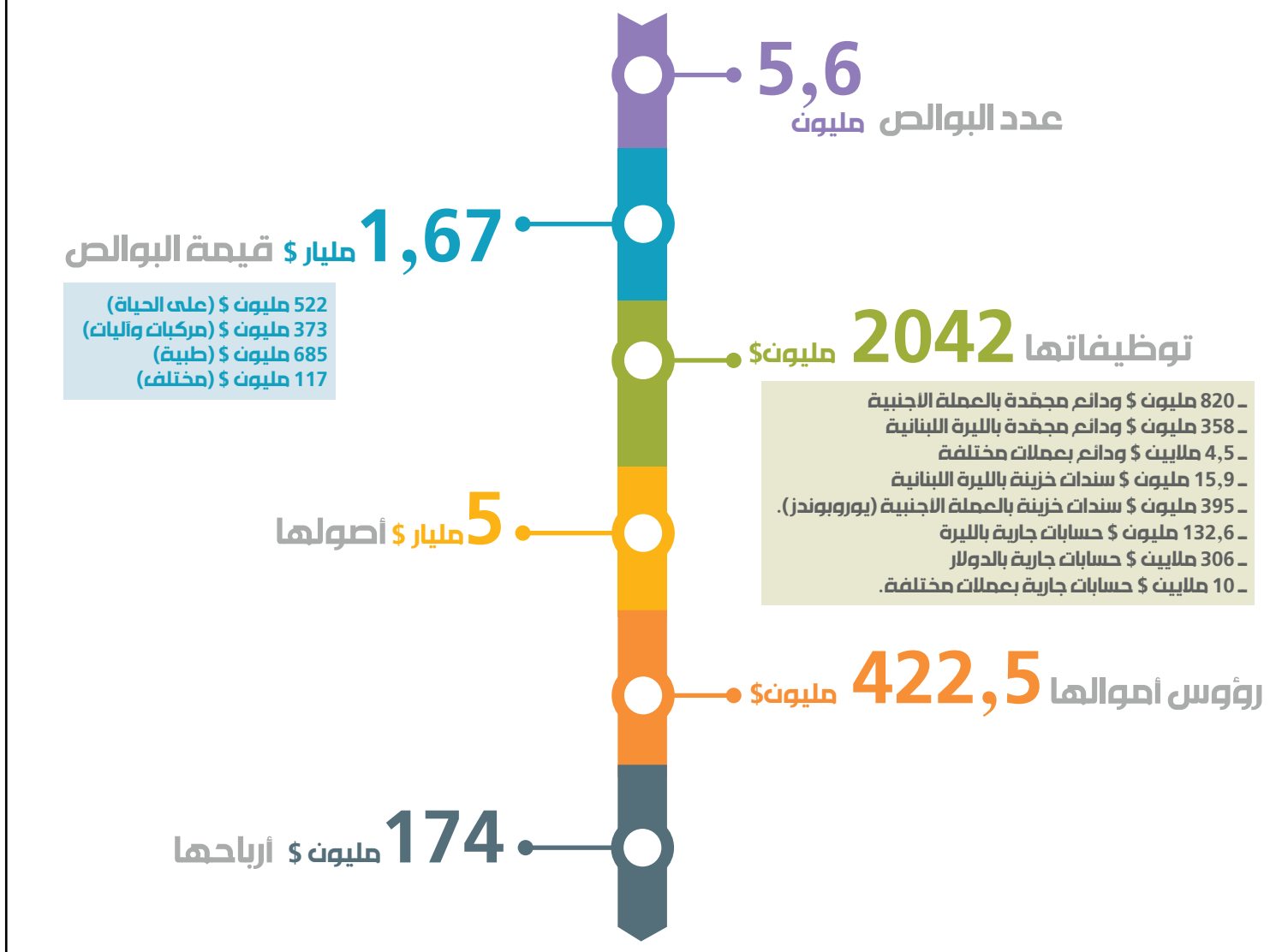

في العدد

02 «المركزي» يبدّد دولاراته على الديون والمصارف
04 الأمجد سلامة في خدمة رأس المال الوهمي
05 منير راشد سياسة السِّعرَين
06 الديون العالمية تتراكم مجدداً
08 جورج سالم «نحن» و«هم»؟

شركات التأمين في فخّ الديون أيضاً

تدير شركات التأمين أموالاً للزبائن (أقساط) بقيمة 1.67 مليار دولار موظّفة في غالبيتها في الدين السيادي ومع المصارف. هذه الشركات تدرك أنها غامرت بأموال الزبائن طمعاً بالربح السهل والسريع، تماماً كما فعلت المصارف يوم وظّفت أموال المودعين في الدين السيادي

محمد وهبة

هناك قطاع رديف أو مشتقّ من القطاع المصرفي اسمه قطاع التأمين. سلوكهما متماثل، أي إنهما يسعيان للربح السهل والسريع. فالمصارف وظّفت ودائع الزبائن في سندات الدين السيادي، سواء في سندات الخزينة بالليرة أو بالدولار أم في شهادات الإيداع والودائع لدى مصرف لبنان، غير آبهة بمخاطر هذا التوظيف الذي كان يدرّ عليها أرباحاً سنوية طائلة من المال العام. كذلك فعلت شركات التأمين التي وظّفت 97% من أقساط التأمين للزبائن في حسابات مصرفية أو في سندات دين.

بحسب الإحصاءات الرسمية، هناك نحو 50 شركة تأمين عاملة في لبنان أصدرت أكثر من 5,6 ملايين بوليصة تأمين تبلغ قيمة أقساطها السنوية 1,67 مليار دولار. تتوزّع هذه البوالص على خمسة أنواع: تأمين على الحياة، تأمين على المركبات، تأمينات طبية، تأمينات عامة وتأمينات مختلفة. الحصّة الأكبر من هذه البوالص مركّزة في التأمينات على الحياة التي تبلغ قيمتها 522 مليون دولار، تليها حصّة التأمينات على المركبات والآليات من بوليصة الزامية وأضرار مادية وتأمينات إضافية بقيمة إجمالية تبلغ 373 مليون دولار. أما حصّة التأمينات الطبية للأفراد والمجموعات، فتبلغ 685 مليون دولار، والتأمينات العامة التي تشمل المنازل والمعامل والورش والمنشآت وطوارئ العمل فتبلغ 153 مليون دولار، فيما تبلغ حصّة التأمينات المختلفة نحو 117 مليون دولار.

مقابل هذه المبالغ التي جمعتها الشركات من الزبائن، توظّف شركات التأمين نحو 2042 مليون دولار على النحو الآتي:

ـ 820 مليون دولار مجمّدة لدى المصارف في حسابات بالعملة الأجنبية.
ـ 358 مليون دولار مجمّدة لدى المصارف في حسابات بالليرة اللبنانية.
ـ 4,5 ملايين دولار إيداعات بعملات مختلفة.
ـ 15,9 مليون دولار في سندات خزينة بالليرة اللبنانية.
ـ 395 مليون دولار في سندات خزينة بالعملة الأجنبية (يوروبوندز).
ـ 132,6 مليون دولار في حسابات مصرفية جارية بالليرة.
ـ 306 ملايين دولار في حسابات مصرفية جارية بالدولار.
ـ 10 ملايين دولار في حسابات جارية بعملات مختلفة.

وتشير الإحصاءات إلى أن شركات التأمين حقّقت في عام 2016 أرباحاً صافية بعد دفع الضرائب بقيمة 140 مليون دولار (163 مليون دولار قبل الضريبة)، ثم ارتفعت هذه الأرباح إلى 174 مليون دولار في عام 2018 (200 مليون دولار قبل الضريبة).

ولدى هذه الشركات أكثر من 12 ألف موظّف تبلغ قيمة أجورهم المصرّح عنها للضمان الاجتماعي 15 مليار ليرة، واللافت أن 66% منهم يتقاضون أقلّ من 1,5 مليون ليرة شهرياً في مقابل 1,8% يتقاضون أكثر من 5 ملايين ليرة شهرياً، علماً بأن 21 موظّفاً بينهم يتقاضون أكثر من 10 ملايين ليرة شهرياً، علماً بأن الشركات تزعم أنها تدفع 225 مليون دولار نفقات إدارية.

أما أصول هذه الشركات فتبلغ 5 مليارات دولار، ورساميلها تبلغ 422,5 مليون دولار، ما يعني أن أرباحها السنوية توازي 41% من رساميلها، و8,5% من مجمل توظيفاتها.

اليوم، وفي ظل حالة الإفلاس غير المعلنة في القطاع المصرفي، ولا سيما بعد كلام وزير الاقتصاد منصور بطيش عن تبخّر أكثر من 40 مليار دولار من توظيفات المصارف في الدين السيادي، فإن أموال أقساط التأمين باتت في مهب التبخّر أيضاً، أو على الأقل قسماً مهماً منها، ما يرتّب خسائر ضخمة على شركات التأمين التي يفترض أن تخدم زبائنها وتدفع لهم قيمة حقوقهم في الاستشفاء والمدخرات في مجال التأمين على الحياة وسواها. في عام 2018 دفعت هذه الشركات نحو 957 مليون دولار لأصحاب البوالص، فهل هي قادرة على مواصلة تسديد قيمة مطالباتهم في ضوء الخسائر التي لحقت بالمبالغ الموظّفة في المصارف وبالدين السيادي؟ إذا أخذنا في الاعتبار أن على الشركات أن تطبّق معايير الـIFRS9، فعليها أن تخصّص مؤونات مقابل الخسائر، ما يرتّب عليها مبلغاً يفوق 500 مليون دولار.

كذلك فإن على شركات التأمين قبض الأقساط بالليرة اللبنانية في ظل سعر صرف مزدوج في السوق، ما يرفع نسبة المخاطر على تحصيل أموالها، فضلاً عن أن الزبائن بدأوا يسحبون قيمة بوالصهم التي تتضمن عمليات ادّخار إفساحاً في المجال لتحويلها إلى الدولار أو لضرورات معيشية.

إدارة السيولة بعقل متحجّر

«المركزي» يبدّد دولاراته على الديون والمصارف

تُدار السيولة المتوافرة في لبنان بعقل متحجّر. مصرف لبنان ينوي تبديد الدولارات التي يملكها في احتياطاته، على تسديد الديون وعلى رسملة المصارف، فيما ينبغي تحديد أولويات مختلفة على رأسها تمويل السلع الأساسية التي يحتاج إليها المقيمون في لبنان من غذاء ومواد أولوية للصناعة وسواها. وعلى الدولة إعادة هيكلة الدين العام كما حصل مع الكثير من الدول، ثم رسملة المصارف بدولارات طازجة يضخّها المساهمون من الخارج

محمد وهبة

كيف يجب أن تُدار ما تبقى من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية؟ هذا السؤال يأتي في ظل دفع تقوم به بعض قوى النفوذ لفرض أجندة "إصلاحات" هادفة لإنعاش النموذج الحالي المنهار. وتسوّق هذه القوى، أن لبنان بحاجة إلى استدانة 25 مليار دولار من صندوق النقد الدولي والمانحين الدوليين، من ضمنها 10 مليارات دولار تستخدم لإعادة رسملة القطاع المصرفي. أما سلوك حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تجاه الأزمة، فلا يترك مجالاً للشكّ بأن أولوياته إبقاء المصارف بحالة "قيد الانهيار" من دون إفلاسها فعلياً، على أن تُعاد رسملتها عبر آليات مستترة ممولة بالسيولة المتوافرة حالياً في لبنان، أي من احتياطاته بالعملات الأجنبية البالغة 30 مليار دولار، أو من الأموال المدّخرة في المنازل والتي يقدّرها بنحو 6 مليارات دولار.

عملياً بدأ هذا الأمر يحصل. الزيادة الأخيرة لرساميل المصارف التي فرضها مصرف لبنان على المصارف، نصّت على ضخّ مقدمات نقدية بالدولار تبيّن أن المساهمين وفّروها من ودائعهم في المصارف، أي أنها مُوّلت من احتياطات مصرف لبنان ولم تأتِ من الخارج. كذلك، فإن وجود سوقين لسعر الصرف، بفارق يتجاوز 30% بينهما، يدفع المودعين إلى سحب أموالهم بالليرة وتحويلها عند الصرافين بالسعر الأعلى، فيما سيتصرف الصرافون بهذه الأموال لتسديد قروض عن زبائن متعثّرين. بعبارة أخرى، يتم اقتطاع الودائع والمدّخرات من أجل تخفيف الأعباء عن ميزانيات المصارف المثقلة بالتعثّر والتخفيف من أعباء زيادة الرساميل مستقبلاً.

كل ذلك يتم من خلال الدولارات المتوافرة في السوق المحلية. لم يأت أي دولار طازج من الخارج. فهل هذا السلوك هو الأمثل لإدارة السيولة في هذه المرحلة؟ هل يجب على اللبنانيين أن يدفعوا ثمن هذه السياسات مرات ومرات، سواء بتقلّص قدراتهم الشرائية بفعل وجود سوقين لسعر الصرف، أم من مدخراتهم في المصارف؟ هل هذا هو أصلاً الهدف الذي يجب أن نسعى إليه لتحديد أولويات السياسة النقدية؟

يقول رئيس حركة «مواطنون ومواطنات» شربل نحاس، إن مصرف لبنان يتصرّف وفق سلسلة من الأولويات واضحة ومتناقضة مع ما يجب القيام به. ففي ظل انعدام التدفقات المالية من الخارج، لم يبق أي موجودات لدى النظام المصرفي بالعملات الأجنبية إلا ما هو موجود لدى مصرف لبنان أو الموارد المالية النقدية الموجودة لدى الناس، حتى إن الموجوادت الخارجية للمصارف باتت توازي أو أقل من مطلوباتها تجاه المصارف الأجنبية. أما أولويات مصرف لبنان فهي على النحو الآتي:

- الأولوية المتقدّمة هي حجز الكمّ اللازم من الأموال المتوافرة في احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية لتسديد الأصول والفوائد (الدين وخدمة الدين) بالعملات الأجنبية.

- الأولوية الثانية تكمن في تأمين مبلغ من احتياطاته لاستيراد المحروقات والقمح والأدوية، مع ما اعترى هذه الآلية من مشاكل واستنسابية في التعاطي.

- الأولوية الثالثة هي تأمين سيولة بالعملات الأجنبية للمصارف من احتياطات مصرف لبنان يتم توزيعها استنسابياً وتتصرف المصارف بها بشكل استنسابي أيضاً.

يتماشى سلّم أولويات مصرف لبنان مع نظرة تنطوي على اعتبار التوقف عن الدفع هو نهاية العالم. بالنسبة إلى نحاس، في هذه الحالة يصبح مبرراً اعتبار مجرد تأجيل التوقف عن السداد بأي ثمن غاية أساسية، فيما "يجب أن نتعامل مع الأزمة الحالية على أنها مرحلة انتقالية يتحوّل فيها وضع البلد اقتصادياً واجتماعياً إلى الأفضل. ما يحصل اليوم هو تأجيل أمر محتوم بمعزل عن النتائج على المؤسّسات والاقتصاد من إغلاق وهجرة".

خلافاً لما يجري حالياً، يرى نحاس أنه تجب "إدارة المرحلة بما يحافظ على المقدرات الإنتاجية والاجتماعية من مؤسّسات ورأسمال بشري، بعد ذلك يأتي دور النظام المالي ليؤدي وظيفته الفعلية في إدارة المدّخرات وتمويل الاستثمارات، ثم تأتي مسألة المالية العامة لأن الدولة يجب أن تتحمل وظيفة الدرع لحماية المجتمع من الأفعال التي قامت بها السلطة الفاشلة والعلاقات مع الخارج".

إذاً، ما هي السيولة المتوافرة وكيف تجب إدارتها؟

يعتقد رئيس المركز الاستشاري للبحوث عبد الحليم فضل الله، أن الفترة الزمنية المستهدفة للإنقاذ، أي فترة إدارة السيولة، تمتدّ إلى ثلاث سنوات لسيولة تقدّر قيمتها بما بين 40 مليار دولار و45 مليار دولار. هذا الرقم يأخذ في الاعتبار الاحتياطات المتوافرة لدى مصرف لبنان والسيولة النقدية المدّخرة في المنازل ودخول بعض الأموال من المغتربين إلى عائلاتهم في لبنان وإمكان لجوء بعض المستوردين لاستعمال أرصدتهم في الخارج لتمويل بعض عمليات الاستيراد.

من أصل هذا المبلغ، هناك نحو 20 مليار دولار هي احتياطات إلزامية لا يمكن المسّ فيها، "ويبقى لدينا ما بين 20 أو 25 مليار دولار تُعتبر سيولة قابلة للاستعمال". وضمن فرضية عدم دخول أموال إضافية من الخارج، سواء بشكل تلقائي أم عبر برامج خارجية "يجب استخدام هذه السيولة لتغطية السلع الأساسية والحيوية: السلع المغطاة بدولارات من مصرف لبنان، والسلة الغذائية الأساسية التي تصل قيمتها إلى 1.3 مليار دولار، فضلاً عن المستلزمات الطبية وبعض التجهيزات الصناعية وبعض الحاجات الأساسية الأخرى". وفي المحصّلة، تشكّل الحاجات الأساسية ما بين 6 مليارات دولار و7 مليارات دولار. لذا، يتوجب على لبنان "خفض فاتورة الاستيراد إلى النصف، وهذا ممكن، إلا أنه يحتاج إلى إدارة مباشرة للاستيراد" وفق فضل الله.

بمعنى آخر، ما يقوله فضل الله، أن إدارة السيولة في الفترة الإنقاذية، لا يمكن أن تتم بطريقة غير مباشرة عبر استعمال الرسوم الجمركية والقيود الفنية، بل يجب أن تكون هناك رقابة مباشرة لعملية الاستيراد، أي تحديد السلع الواجب تمويلها بدولارات مصرف لبنان من دون أن يعني ذلك منع استيراد باقي السلع، بل تكون هذه الأخيرة على عاتق المستوردين.

هنا يأتي السؤال الأهمّ: هل نسدّد الديون ونحمي المصارف؟ "برأيي الشخصي، لا شكّ في أن تأمين الحاجات الأساسية هو الأولوية، ولا يعني ذلك أن عدم تسديد الديون يتم بطريقة عشوائية تؤثّر على تصنيف البلد، بل يجب أن تُدار بما يتناسب مع حالات مماثلة في العالم" بحسب فضل الله.

ما لم يقله فضل الله، بأنه لا توجد حالات مماثلة في العالم إلا حالة التوقّف عن السداد وإعادة هيكلة الدين العام من خلال آليات وقنوات معتمدة علينا أن نفكر باعتمادها، وخصوصاً أن قيمة الدين المستحق بين أصل وفوائد خلال السنوات الثلاث المقبلة تبلغ 12,8 مليار دولار، أي ما يوازي 15% من مجمل الدين، وما يوازي 42% من مجمل احتياطات مصرف لبنان المعلنة من دون الأخذ في الاعتبار قيمة الاحتياطات الفعلية القابلة للاستعمال والمقدّرة بأقل من 6 مليارات دولار.

أما إعادة رسملة المصارف التي تُعدّ اليوم في حالة إفلاس، فيجب أن تكون "عملية موازية". يقدّر فضل الله أن هذه الرسملة ستكون بالحدّ الأدنى بين 15 مليار دولار و20 مليار دولار "يجب أن تتم من أموال من خارج البلد. هناك أموال طائلة تراكمت من قبل المصارف طوال الفترة الماضية يمكن استخدامها بطريقة شرعية لإعادة الرسملة، ويجب أن تتوازى هذه العملية مع إعادة هيكلة القطاع المصرفي".

من المهم في هذا المجال، ألا ينافس القطاع المصرفي الدولة على السيولة المتوافرة المدّخرة في المنازل لإعادة تكوين رساميله، كما حصل أخيراً في الزيادة التي فرضها مصرف لبنان على المصارف لزيادة رساميلها عبر مقدمات نقدية بالدولار سحبها المساهمون من ودائعهم من المصارف المحلية".

الواضح بالنسبة إلى فضل الله، أنه في ظل تداخل القطاع الخاص مع المصارف ومع مصرف لبنان والدولة "يجب أن تكون لدينا مركزيّة في عملية إدارة السياسات".

> **فضل الله: السيولة المتوافرة مقدّرة بنحو 45 مليار دولار منها 20 مليار دولار لا يمكن المسّ بها ويجب تخصيص 7 مليارات دولار لاستيراد السلع الأساسية**

> **نحاس: يجب أن نتعامل مع الأزمة الحالية على أنها مرحلة انتقالية يتحوّل فيها وضع البلد اقتصادياً واجتماعياً إلى الأفضل وما يحصل اليوم هو تأجيل أمر محتوم**

أركاديو اسكيفيك ـ كوستاريكا

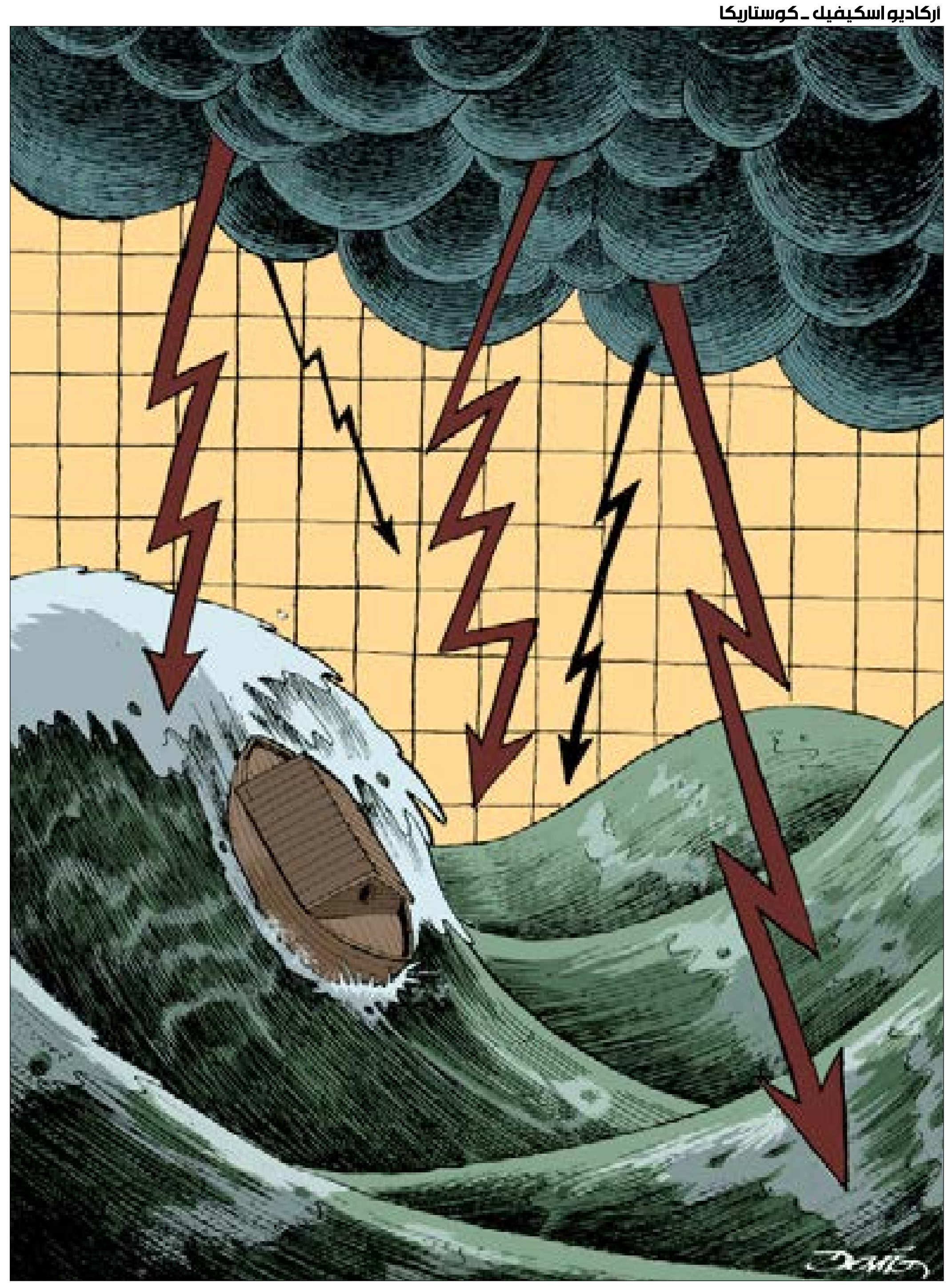

السلع	الكمية (طن)	القيمة (مليون $)
القمح	576273	130
دقيق القمح	35252	12
عدس	12209	8
فاصولياء صنوبرية	3824	4
فول حب	6115	2
حمص حب	17322	18
أرز	71491	52
ذرة	565896	116
حليب بودرة	28965	103
زيت دوار الشمس	98733	84
أغنام	11321	29
أبقار	144010	382
لحم بقري طازج او مبرّد	26609	134
لحم بقري مجمد	26392	127
سردين معلبات	2416	7
تونا معلبات	8056	38
بن	31241	76
شاي	4046	27
المجموع		1349

بلغت قيمة مستوردات لبنان من السلع الغذائية الأساسية وفق تصنيف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نحو 1,35 مليار دولار بحسب إحصاءات الجمارك اللبنانية لعام 2018، وتضمّ هذه الأصناف: القمح والدقيق، والأرز، والحليب والزيوت النباتية واللحوم والأسماك والحبوب والبن والشاي... علماً بأن استيراد كلّ المواد الغذائية يبلغ 3,1 مليار دولار ما يعني أن السلع الغذائية الأساسية تُمثل 43 % من مجمل السلع الغذائية المستوردة.

بعض السلع التي يمكن الإستغناء عنها أو لها بديل محلي	القيمة (مليون $)
أدوات مائدة ومطبخ وأواني منزلية	82,2
حقائب أمتعة	55
ألبسة من قماش أو جلد أو فراء وأقمشة ومعاطف وبدل وسترات وقمصان..	632,8
أثاث	113,5
أحذية	124
بياضات للأسرّة والمائدة..	13
أجهزة لغسل أدوات المائدة	49
أجهزة هاتف	259
سيارات سياحية	1,2
ساعات	44,3
يخوت	19,6
قطع أثرية	81
قداحات	4
دراجات وسكوتر وسواها	50,5
ألبان وأجبان	52
سكاكر وشوكولاتة وكعك وبسكويت...	45
تبغ وما شابه	40
رخام	49
جفصين	62
دهانات	219
عطور	21
مستحضرات تجميل	12
شامبو وتوابعه	16
شموع اصطناعية ومنتجات مماثلة	157

مؤشر

أسعار اليوروبوند تتهاوى: الخوف من التعثّر والحاجة إلى السيولة

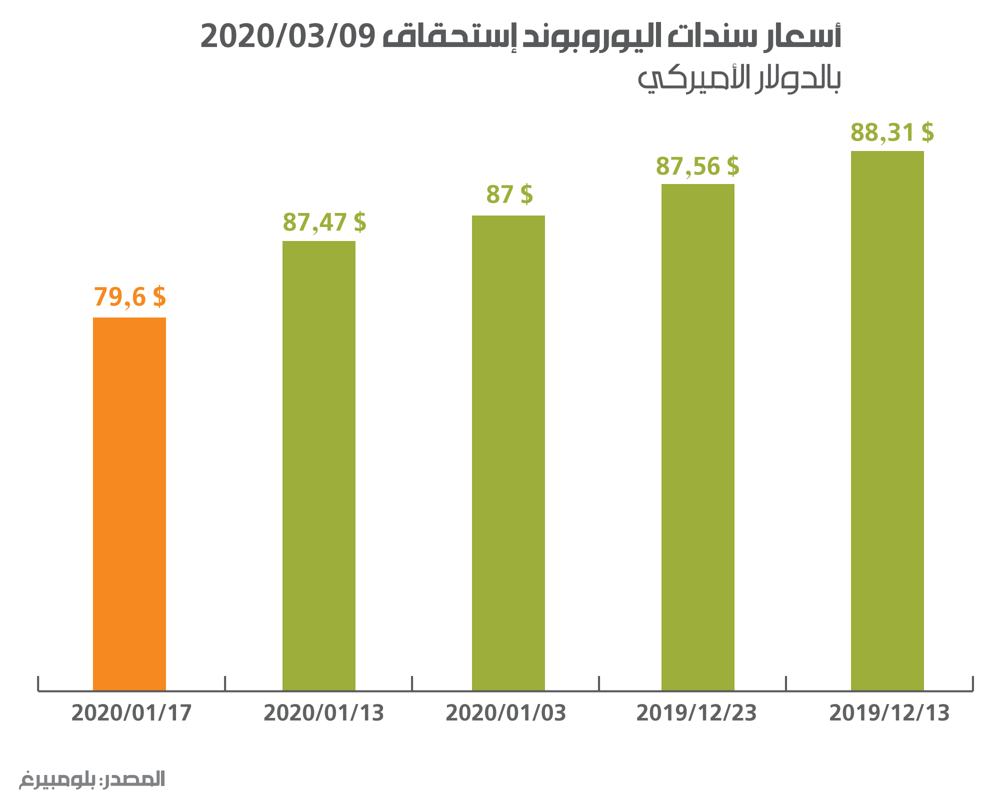

المصدر: بلومبيرغ

يستحقّ خلال عام 2020 نحو 4,68 مليار دولار من سندات الخزينة بالدولار (يوروبوندز) من ضمنها 2,5 مليار دولار أصل و2,18 مليار دولار فوائد. الاستحقاق الأكبر لأصل السندات هو في آذار المقبل ويبلغ 1,2 مليار دولار، وقد استحوذ على انتباه واسع بعد العرض الذي قدّمه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة للمصارف لاستبدال سندات يوروبوندز يحملها في محفظته بفائدة 11,5% و12% وتستحقّ في تشرين الثاني 2029 وتموز 2035، مقابل سندات تستحقّ في آذار المقبل بفائدة 6,375% وتحمل المصارف نحو 55,2% منها. وزارة المال اعترضت بالاستناد إلى تحذير تلقته من وكالة ستاندر أند بورز تشير فيه إلى أن الاستبدال يدفعها إلى خفض تصنيف لبنان إلى درجة التخلّف الانتقائي عن السداد. نوقش الأمر في لقاء بين رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري ووزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، واتُّفق على إبقاء العرض سارياً لتبتّه الحكومة المقبلة، وأن يبقى مصرف لبنان على ستعداد لتطبيقه إذا لم تتشكّل حتى وقت استحقاق السندات في آذار. وفي المقابل بدأت المصارف تبيع سندات آذار التي تحملها في محفظتها بشكل يوحي بأنها ترفض العرض أصلاً وأن أولوياتها للحصول على السيولة بالدولار.

حرص مصرف لبنان دائماً على مصلحة الدائنين من خلال استخدام احتياطاته بالعملات الأجنبية لتسديد استحقاقات سندات اليوروبوندز وفوائدها، وكان يحصل في المقابل على سندات يوروبوندز جديدة بآجال أطول. وتجلّى هذا الحرص في أصعب المراحل التي شهدت استنزافاً في الاحتياطات، كما حدث في شهر كانون الأوّل الماضي عندما سدّد 1,5 مليار دولار من استحقاقات سندات اليوروبوندز، مقابل اكتتابه بسندات أخرى وضمّها إلى محفظته. هذا النوع من العمليّات المبالغ فيه بالحرص على الدائنين، يثير الاستغراب. فبينما كان أصحاب الودائع الصغيرة والمتوسّطة الحجم يعجزون عن سحب الدولارات من حساباتهم، أو تحويلها إلى الخارج، كان مصرف لبنان مستعداً لدفع كامل قيمة السندات من دون تأخير، بينما كان عليه استخدام هذه الاحتياطات لتخفيف هلع المودعين في المصارف وتسديد قيمة ودائعهم.

ومع ارتفاع الضغوط على احتياطات مصرف لبنان وانعدام تدفّق رؤوس الأموال بالدولار إلى لبنان، بدأت تضيق خيارات مصرف لبنان. في نهاية تشرين الثاني الماضي بلغت قيمة احتياطاته بالعملات الأجنبيّة 30,15 مليار دولار، وهو رقم لا يعتدّ به ولا يمكن اعتباره الاحتياطات القابلة للاستخدام لأنه يتضمّن، على سبيل المثال، 5,7 مليار دولار من سندات اليوروبوندز التي يصعب تسييلها عند الحاجة ولو عُرضت بأسعار بخسة، فضلاً عن أنه يشمل الاحتياطات الإلزامية على المصارف والبالغة 19 مليار دولار، وهي مبالغ لا يمكن استخدامها عند الحاجة في عمليّات السوق التي ينفذها مصرف لبنان. رغم ذلك، أصرّ الحاكم سلامة على تفادي أي سيناريو يمسّ مصالح الدائنين (وأبرزهم المصارف اللبنانيّة)، وعمد إلى استكمال سياساته العشوائية الرامية إلى شراء المزيد من الوقت وتفادي سيناريوهات التعثّر وتبعد شبح المسّ بالأرباح المحققة من التوظيف في الدين العام.

وبدلاً من أن تتجه الدولة نحو التفاوض مع حملة الدين السيادي في ظل التعثّر الذي أصاب النظام المالي مؤخّراً لإعادة جدولة الدين وفق آليّة تخفّض قيمته وكلفة خدمته، اتّجهت خطط سلامة إلى عروض تستبدل السندات القائمة حالياً بأخرى ذات فوائد مضاعفة. إلا أن حسابات سلامة لم تطابق حسابات الأسواق، لأن تحذير وكالة ستاندر أند بورز من هذه الخطوة، باعتبارها تشكّل تبعاً لمعاييرها، تخلّفاً انتقائيّاً عن الدفع، أدّى إلى عروض لبيع السندات وتراجع أسعارها من 87,47$ في 13 كانون الثاني الماضي إلى 79,6$ يوم الجمعة الماضي بحسب وكالة بلومبيرغ، أي إنها خسرت 9% من قيمتها خلال أربعة أيام فقط وعلى بعد أقل من شهرين على الاستحقاق.

انخفاض السعر جاء بعد عرض سلامة للمصارف، ما أوحى بأن حمَلة السندات سارعوا إلى عرضها للبيع بسبب عدم رغبتهم في السير بعمليّة المبادلة. ولعلّ أبرز عامل يدفع بهذا الاتّجاه اليوم يكمن تحديداً في حاجة المصارف اللبنانيّة الماسّة إلى السيولة بالدولار ما يحفّزها على بيع هذه السندات قبل إجراء عمليّة التبادل التي ستربطها بسندات جديدة لآجال أطول بدلاً من قبض قيمتها عند الاستحقاق. كذلك تشير عمليّة التبادل المطروحة إلى ضغوط ماليّة متزايدة ترفع احتمالات التعثّر في السداد مستقبلاً، وهو ما يدفع حملة السندات - وبشكل متزايد - إلى عرض السندات للبيع.

وبمعزل عن مصير هذا العرض، فمن الأكيد أنّ أولويّات حاكم مصرف لبنان ما زالت تركّز على نقطتين: شراء الوقت وتأجيل أيّ حديث يعيد النظر في أصل وكلفة خدمة دين الحكومة، وحماية مصالح الدائنين وخصوصاً المصارف. وحتّى اللحظة، لا يوجد أي اتجاه إلى معالجات على مستوى الدين العام تتلاءم مع واقع الانهيار، وتعيد النظر في كلفة هذا الدين وحجمه والعبء الذي يشكّله على اللبنانيين.

بات واضحاً أن النتيجة المحققة من وجود سعرين لصرف الليرة مقابل الدولار، تآكل القدرة الشرائية للأجور في لبنان وذوبان قسم مهم من الودائع بالليرة وبالدولار أيضاً. حتى الآن، فقدت الودائع والأجور أكثر من 47٪ من القيمة الفعلية المرشّحة لمزيد من التآكل بسبب إصرار مصرف لبنان على ترك سوق الصرافين حرّاً بحجّة الاقتصاد الحرّ والمفتوح. سعيه للحفاظ على هذه الحرية لم يوقفه عن التدخّل لحماية أرباح المصارف عبر خفض أسعار الفائدة على الودائع إلى 4٪ على الدولار و8.5٪ على الليرة. ولم تحفّزه هذه الرغبة في تخفيف أعباء الدين السياسي عبر خفض الفوائد على توظيفات المصارف في مصرف لبنان وفي سندات الخزينة. هذه الحرية الاستنسابية التي يمارسها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ستعمّق هوّة انعدام المساواة بين شرائح المجتمع، وستزيد سوء توزيع الدخل. آليات مصرف لبنان لتسعير الليرة هي أيضاً استنسابية وستسحب أكثر من نصف اللبنانيين إلى خطوط الفقر من دون أن يتمكن أحد من وقف هذا الجنون الذي يدمّر المجتمع ويدفع أبناؤه إلى الهجرة بحثاً عن العمل.

مصرف لبنان يستنسب تسعير الليرة: من يوقف هذا الجنون؟

في خدمة رأس المال الوهمي

الأمجد سلامة

غلب هاجس تتبّع سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار على يوميات اللبنانيين في الأسابيع الأخيرة، وخصوصاً أن هذه الفترة شهدت تقلّبات سريعة كانت نتيجتها تدهور قيمة الليرة اللبنانيّة في السوق الموازية. المفاجئ، أنه خلال أشهر انتقل اللبنانيون من جمود شديد لسعر الليرة امتدّ لعقدين على أساس 1507,5 ليرات وسطياً مقابل الدولار، إلى حالة إرباك ناتجة من ثلاثة أمور: تطمينات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عن مواصلة سياسة تثبيت سعر الصرف، صعوبة الاستحصال على الدولار من المصارف بالسعر المحدّد من مصرف لبنان، وارتفاع أسعار الصرف يومياً عند الصرّافين. في ظلّ هذا الضياع، لم يعد ممكناً فهم حقيقة ما يحصل؛ فالسلطة المسؤولة عن النقد في لبنان، أي مصرف لبنان، قامت بتغيير نظام سعر الصرف بشكل أحادي ومن دون إعلان، تاركة انتقال المجتمع اللبناني من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام سعر مزدوج لتدبّر أمره على غير هدى.

العملة المربوطة

نظام سعر الصرف الثابت هو الذي يربط فيه المصرف المركزي سعر العملة المحلية بعملة أجنبية محدّدة. في العادة، تهدف هذه السياسة إلى تكريس الاستقرار وتسهيل التنبؤ بسعر الصرف في المستقبل ما يسهّل نظرياً، التخطيط للأعمال المستقبلية. والأهمّ أنه يحافظ على سعر صرف مفيد لكبار المستوردين الذين يستفيدون من استقرار على المدى الطويل في العلاقات مع شركائهم التجاريين في الخارج.

وفي هذا النظام، على المصرف المركزي أن يدير التدفّقات النقدية بما يتلاءم مع تجنّب الزيادة في الطلب أو العرض. يمكن أن تؤدّي هذه الطفرات إلى خروج العملة عن سعرها المحدّد، ما يعني أن المصارف المركزية ستحتاج إلى الاحتفاظ بكميات ضخمة من الاحتياطات بالعملة الأجنبية لتفادي الشراء أو البيع المفرط للعملة المحلية التي تعدّ متقلّبة. وهذه العملية توقف التقلّبات في سعر الصرف بشكل مصطنع.

هذا الأمر كان واضحاً لدى رودیغر دورنبُش وستانلي فيشر وريتشارد ستارتز، في كتابهم «الاقتصاد الكلي». يقول إنّه في اقتصاد حرّ (كالاقتصاد اللبناني) لا يعبّر سعر الصرف المعلن للعملة المحلّية عن توازن السوق الحقيقي، فالطلب على العملة الأجنبيّة يتولّد من الطلب المحلّي على البضائع والخدمات والأصول الماليّة الأجنبيّة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى العرض، فعرض العملة الأجنبية يعتمد على الطلب الخارجيّ على البضائع والخدمات والأصول الماليّة المحليّة.

هنا يتبيّن لنا أنّه إذا أردنا الحفاظ على تثبيت سعر صرف مثالي، يجب أن يعبّر توازن السوق عن توازن تنافسي، أي أن الطلب على البضائع الأجنبيّة يساوي عرض البضائع المحليّة أو الطلب عليها من الخارج. ولكن في حال ازداد الطلب المحلي على البضائع الأجنبية عن عرض البضائع المحليّة في الخارج سيزداد الطلب على العملة الأجنبية (في حالتنا الدولار) وعلى المصرف المركزيّ أن يتدخّل عبر بيع الدولارات في أسواق صرف العملات الأجنبيّة. وعند بيع الدولار سيتقلّص حكماً احتياط المصرف المركزي بالعملات الأجنبيّة، ولا سيما إذا استمرّ توازن السوق على شكله هذا، فتُستنزَف احتياطات المصرف المركزي في سبيل الحفاظ على سعر الصرف، ما يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحليّة.

> **ينتقل لبنان إلى نظام سعر صرف مزدوج من دون أيّ إعلان رسمي. وعلى ما يبدو من دون أيّ اعتبار لتبعات الانتقال على الاقتصاد الكليّ**

أمّا في حال فاق الطلب الخارجي على البضائع المحليّة، الطلب المحليّ على البضائع الأجنبيّة، فستنعكس الآية ويجد المصرف المركزي نفسه مضطراً لشراء الدولارات من أسواق صرف العملات الأجنبيّة للمحافظة على سعر الصرف المحدّد مسبقاً. وإذا استمرّ توازن السوق لمصلحة الطلب الخارجيّ على البضائع المحليّة، سيراكم المصرف المركزي الاحتياطات بما يفوق حاجته، ما سيؤدّي إلى رفع سعر صرف العملة المحليّة.

ازدواجية تحفّز المضاربات

في المقابل، نظام سعر الصرف المزدوج هو نظام تتبنّاه السلطات ليكون لعملتها سعر صرف رسمي ثابت في مقابل سعر عائم منفصل. ويتمّ تحديد سعر الصرف العائم تبعاً لسوق العرض والطلب بالتوازي مع سعر الصرف الرسمي الثابت. الهدف من تطبيق هذا النظام، استعماله كوسيلة للمساعدة في حفظ توازن العملة خلال عملية ضرورية لخفض قيمتها. وبحسب الخبراء هذا النظام يُستعمل كإجراء مؤقّت في ظلّ الأزمات الاقتصادية الحادّة. فيُستعمل سعر الصرف الرسمي في عمليات كالاستيراد (ممكن تطبيقه لكلّ الواردات أو بعض منتَقاة) والتصدير ومعاملات الحساب الجاري، بينما يُستعمل سعر الصرف السوقيّ في معاملات حساب رأس المال.

والمؤيدون لاستعمال هذا النظام، يرون أنّه يساعد السلطات على الحفاظ على مستويات مثلى للإنتاج وللصادرات، مع منع المستثمرين الدوليين من خفض قيمة العملة بسرعة في حالة من الذعر. في المقابل ثمة خبراء ينتقدون هذا النظام بحجّة أن تدخّل السلطات لن يزيد ديناميّة الأسواق إلّا تقلّباً، لأن الكثير من الجهات الفاعلة في الاقتصاد قد تتدخّل للتربّح من الفرق بين السعرين. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ القطاعات التي اختارتها السلطة لتستفيد من سعر الصرف الرسمي ستدفع باتجاه الحفاظ على هذا النظام بعد انتهاء المدّة المؤقّتة للاستفادة منه. وكذلك وجدت أكثر من دراسة أنّ هذا النظام لا يحمي الأسعار المحليّة حماية تامة بسبب تحويل عدد أكبر من المعاملات إلى سعر الصرف الموازي بدلاً من الرسمي، فضلاً عن استمرار انخفاض سعر الصرف الموازي مقارنة بالسعر الرسمي.

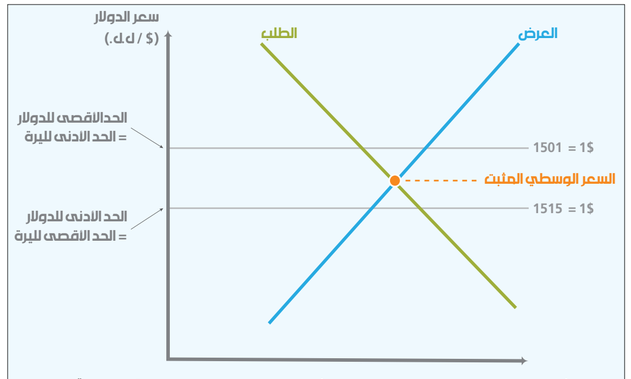

الخط الأزرق يعبّر عن عرض الدولارات بينما الخط الأخضر يعبر عن الطلب عليها. نقطة التلاقي بينهما تمثل سعر الصرف الثابت. هذا النموذج في حال كان توازن السوق توازن تنافسي

ومن المفيد التذكير بتجربة الأرجنتين مع نظام سعر الصرف المزدوج، الذي طُبّق عام 2001 بهدف رفع تنافسية الصادرات الأرجنتينيّة، إذ واصلت العملة المحلية تقلّباتها ما أدى إلى انخفاض حاد في قيمتها ثم تطور الأمر إلى عدة أسعار صرف عوضاً عن اثنين فقط ونشأت سوق عملات سوداء أسهمت في انعدام الاستقرار لفترة طويلة.

هاوية لبنان «الفريدة»

محلياً، ينتقل لبنان إلى نظام سعر صرف مزدوج من دون أي إعلان رسمي. وعلى ما يبدو من دون أي اعتبار لتبعات الانتقال على الاقتصاد الكلي. فكل ما سبق ذكره عن نظامي سعر الصرف، وكل أنظمة سعر الصرف في الحقيقة، يعتمد على مخرجات الاقتصاد الكلي رغم أن ظاهره يتعلّق بالإدارة المالية. فالحساب الأساسي يجب أن يتعلق بقدرة الاقتصاد على التصدير والمنافسة، في مقابل حصر النفقات الاستيرادية قدر الإمكان.

ولكن ما نراه إلى الآن، من سياسات متّبعة في الانتقال إلى نظام سعر الصرف المزدوج، لا يشي بأخذ الاقتصاد الكلي بعين الاعتبار، لا بل الشيء الوحيد الذي يؤخذ في الاعتبار حالياً هو حساب رأس المال، إذ أن النظام يُطبّق من خلال ثنائية المصارف والصرافين على كلّ الزبائن من دون استثناء. ولم يتحرك المصرف المركزي لتحديد السلع التي سيُطبّق استيرادها بسعر الصرف الثابت إلّا بعد ارتفاع الصرخة الشعبية على سلع أساسيّة (المحروقات والقمح والدواء). وبعد ذلك لم يُكمل المصرف المركزي لائحة السلع المدعومة، ما يشير إلى أنّه لا نيّة لدى المسؤولين لدعم المزيد من السلع. بينما لم يتوجّه في الوقت عينه صوب إصدار تعاميم تدعم الإنتاج المحلّي واستيراده للمواد الأوليّة، مثلاً، ما يعبّر عن عدم تقدير دور الاقتصاد الكلي في آلية تحديد سعر الصرف السوقي.

وبينما يمكن تفسير هذا العزوف عن التوجه نحو تصحيح مخرجات الاقتصاد الكليّ بعدم وجود إنتاج يُعتَد به أساساً، لا بدّ أن يقرأ الوضع الراهن اعتباراً من إرساء النظام الاقتصادي عام 1992، أي مع وصول الرئيس رفيق الحريري إلى السلطة، أداء حكومات بداية البنيويّ في الاقتصاد اللبناني. أما في أسوأ أحوالها، فهي تعبّر عن قلّة دراية بارتباط السياسات المالية بالاقتصاد الكليّ وضرورة معالجة الخلل فيه بالإضافة إلى محاولة إدارة تدهور سعر صرف الليرة.

> **ودائع المغتربين هي الأموال الحقيقية التي لا نعرف كم تبخّر منها والتي كان يمكن ان تشكّل ركن بناء اساسيّاً في اقتصاد منتج وعادل**

هي أموال المغتربين الذين استأمنوا عليها المصارف اللبنانية والنظام المالي اللبناني بقيادة مصرف لبنان. هذه الأموال التي كان يمكن أن تُشكّل ركن بناء أساسيًا في اقتصاد منتج وعادل، بُدّد جزء كبير منها لا نعرف كم يبلغ. اليوم يجب أن نرفض، كما لم نرفض عام 1992، إجراءات مصرف لبنان في ما يخصّ التعامل مع نظام سعر الصرف. فهذه الإجراءات، غير المعلنة بشفافيّة والتي تتلمّسها تباعاً على شكل تعاميم على طريقة الصدمة، هي في أحسن أحوالها مؤلمة بما لا يخدم الاقتصاد الكلي، بل تخدم رأس المال الوهمي، حيث تعبّر عن رفض للاعتراف بالخلل النظام الاقتصادي عام 1992، أي مع وصول الرئيس رفيق الحريري إلى السلطة، أداء حكومات بداية والتسعينيات، عمد إلى تدمير القطاعات الإنتاجيّة الأساسيّة في البلاد، فلم يبقَ منها إلّا ما صمد بسبب ندرة أو صعوبة إنتاجه في المحيط الإقليمي للبنان. وسياسات هذه الحكومات نُفّذت على أبدي مجموعة من المديرين الذين عُيّنوا في تلك الفترة، كعنوان لمرحلة ازدهار جديدة، إلا أنه تبيّن لاحقاً أنّه ازدهار وهميّ قائم على قدرة استهلاك عالية مبنيّة على الاستدانة. لسوء حظّنا اليوم، إن الكثير من هؤلاء المديرين لا يزالون يضطلعون بمهامهم اليوم، وهم يواظبون على تطبيق السياسات الاقتصادية للحكومات الأولى للرئيس رفيق الحريري (ما يصطلح عليه بالحريريّة الاقتصادية)، في مشهد يبدو أقرب إلى الإمعان في الحفاظ على السياسات التي سبّبت الأزمة.

هذا المشهد يثير الحيرة بين تشخيص ما يجري على أنّه تصرفات مجموعة أشخاص مؤدلجين، أو مجموعة أشخاص ذوي كفاءة منخفضة تأمّنت لهم الحماية من المحاسبة عبر نظام محاصصة يحمي الأزلام، وتوافق دولي متكرّر على مدّ الأموال لمنع انهيار النظام الاقتصادي المشوّه في لبنان.

اليوم، الثابت الوحيد أن جزءاً كبيراً من أموال المودعين تبخّر في عملية دعم الاستهلاك المولّد وتثبيت سعر الصرف على مدى ثلاثة عقود. منذ بضعة أيام قدّر وزير الاقتصاد منصور بطيش مجموع ما تبخّر بنحو 40 مليار دولار. علماً بأن الكثير من الودائع هو عبارة عن أموال وهمية خُلقت في إطار عملية الدين وتمويله، إلّا أنّ هناك أموالاً حقيقيّة تبخّرت

> **ودائع المغتربين هي الأموال الحقيقية التي لا نعرف كم تبخّر منها والتي كان يمكن ان تشكّل ركن بناء اساسيّاً في اقتصاد منتج وعادل**

تقلّبات سعر صرف الليرة مقابل الدولار عند الصرافين (مبيع وشراء)

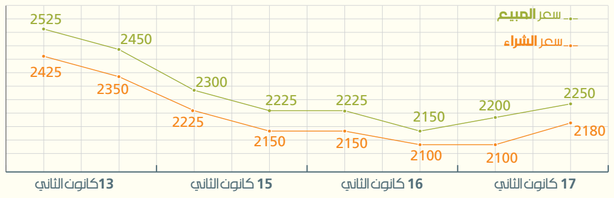

2250 ليرة هو سعر مبيع الدولار الواحد لدى الصرافين، وهو أقلّ من المستوى الأقصى الذي بلغه في 13 كانون الثاني الجاري حين سجّل 2525 ليرة. بين هذين التاريخين، وتحديداً يوم الأربعاء الماضي، عُقد لقاء، بين نقابة الصرافين وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة اتُّفق فيه على أن يعمل الصرافون على خفض سعر مبيع الدولار الواحد إلى 2000 ليرة، وتزامنت هذه الخطوة مع أنباء إيجابية عن قرب تأليف الحكومة، ما دفع سعر مبيع الدولار لدى الصرافين ليصبح يوم الخميس الماضي 2150 ليرة، إلّا أن هذه الأجواء سرعان ما تبدّدت يوم الجمعة ليعود سعر مبيع الدولار إلى 2250 ليرة.

سياسة السّعرَين

منير راشد

إن اتّباع سعرين لصرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار ينطوي على مضار عديدة للاقتصاد اللبناني، بالإضافة إلى تقويض الثقة بالجهاز المصرفي. ويتّصف الوضع السائد حالياً بوجود سعر صرف مُعوّم وسعر صرف ثابت لليرة مع قيود على السحب النقدي، إضافة إلى قيود على تمويل المعاملات التجارية الخارجية في السلع والخدمات، وكذلك في المعاملات الرأسمالية، فضلاً عن الاستنسابية في تطبيق هذه الإجراءات التي نتج منها الآتي:

- زيادة وفرة الدولار عند الصيارفة، وهي فاقت مثيلتها في المصارف من خلال إقبال المواطنين على استبدال الدولارات التي يملكونها بالسعر الأفضل، فيما أصبح الصرّاف مصدراً لتمويل التجارة بدلاً من المصارف.
- بدأت ميزانيات المصارف تتقلص بسبب التحوّل نحو التعامل النقدي المباشر. كذلك نتج عن هذا الأمر ارتفاع في كلفة إنجاز المعاملات، وأصبح الاقتصاد أقلّ فعالية من الوضع الذي يسوده السعر المُوَحد.
- أتّجه المواطن نحو سحب ما استطاع بالدولار من المصارف لتحويلها إلى ليرات على السعر الأفضل في السوق الموازية ثم إيداعها في المصارف مرّة ثانية، محاولاً تحويلها إلى الدولار على السعر الرسمي ليحقّق ربحاً يعادل الفرق بين السعرين. وهذا الربح المحقّق لا بدّ أن يكون على حساب خسائر لفئات أخرى. بعبارة أخرى، تحوّل الدخل من فئة إلى أخرى من دون إنتاجية في الاقتصاد. لذا فإن تعدّد الأسعار يؤدّي إلى المضاربات واستنفاد السيولة لدى المصارف وتغذية مؤسّسات الصيرفة ما يقلّص الاحتياطات لدى المصارف ومصرف لبنان ودورهما في الدورة الاقتصادية.
- تجلّى هذا الوضع بوجود طوابير يومية أمام المصارف على مدى الشهرين الأخيرين بهدف سحب الدولارات والليرات أيضاً لتمويل شراء السلع. الدفع يكون بالليرة. أسفر هذا الأمر عن سحب نحو 50 مليار ليرة (35 مليون دولار) يومياً.
- أدّى الوضع السائد إلى إحجام تدفّق رؤوس الأموال من الخارج بسبب القيود على استعمال التحويلات بغرض الاستيراد والمعاملات الخارجية الأخرى والسحب النقدي.
- إن وجود سعرين للدولار في الأسواق يعني أن السلع المستوردة على أساس السعر الرسمي أصبحت سلعاً مدعومة، ما يشجّع على استيرادها. كذلك يستفيد المستورد في الدول الأخرى من السعر المدعوم للصادرات الوطنية، وفي الحالتين يُلحق ضرراً بالميزان التجاري الخارجي.
- إضافة إلى ذلك، إن السلع المستوردة ذات السعر المحدّد من وزارات الاقتصاد والصحة والطاقة، تؤدي إلى خسائر كبيرة للمستوردين في حال اضطرارهم إلى شراء الدولارات من السوق الموازية لتوفير التمويل اللازم للسلع المستوردة البديلة. وكما رأينا نتج عن ذلك تقنين في التسليف بالدولار لتلك السلع.
- إنّ اتّباع سعرين لسعر الصرف لن يكون له سوى أثر جزئي لتفادي ارتفاع الأسعار في السوق المحلية. فرغم التزام المصارف بالسعر الرسمي، ارتفعت الأسعار بنسبة تعكس ارتفاع سعر الصرف الموازي للصيرفة. وتشير الدراسات الميدانية إلى أن السعر الحرّ للصرف يكون له الأثر الغالب على الأسعار مقابل السعر الرسمي. كما أن الانخفاض في سعر الصرف الاسمي الموازي يكون له الأثر الفائق على توقعات ارتفاع الأسعار.
- الفائدة من ازدواجية سعر الصرف منوطة حصراً بتحديد الفرق بين السعرين بغرض تعديل سعر الصرف الرسمي واتّباع سعر مثبت آخر، إذ أن السعر الموازي يشير إلى السعر الفعلي الذي يعكس العرض والطلب على الدولار مقابل العملة المحلية وقدرة الاقتصاد التنافسية.

لذا، من الضرورة القصوى أن تعمد السلطات النقدية والتنفيذية إلى توحيد سعر الصرف. لهذا الإجراء فوائد عدّة مغايرة للأضرار المذكورة سابقاً، إذ ستنفي الرغبة في التعامل النقدي وستُستعاد الثقة بالمصارف وستسهّل التجارة الدولية. ولا يعُدّ من الضرورة والمجدّ سحب النقد من المصارف، كذلك ستستعيد المصارف قدرتها على جلب الأموال الأجنبية والمحلية التي أُخرجت منها.

إن معظم الدول التي اعتمدت عدّة أسعار للصرف نتجت بالأساس عن سياسة ربط سعر العملة بعملة احتياطية لم تستطع الحفاظ عليها، كانت نتيجتها تقلّص النشاط الاقتصادي لفقدان الاحتياطي اللازم من العملات الأجنبية لتمويل التجارة والاستثمار. إن سعر الصرف الثابت يواجه تحديّات عدّة أهمها فقدان القدرة التنافسية وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات إذا لم تحافظ الدولة على توازنات مالية ونقدية، بالإضافة إلى قدرات إنتاجية توازي التطوّر في الشركاء التجاريين. انهيار سعر الصرف سيكون دليلاً قاطعاً على سوء السياسات المتّبعة.

ولا بدّ في ظلّ تدنّي الثقة بالمصارف وبالسياسات عامةً أن يسبق توحيد سعر الصرف إجراءات إصلاحية جريئة تؤدّي إلى خفض فعلي في العجز المالي ومنها:

- توطيد الدين للقطاع العام، وخفض الفوائد على شهادات الإيداع وودائع المصارف لدى مصرف لبنان، وهذا بدوره سيخفّض الفوائد الدائنة والمدينة بما فيها فوائد السندات بالليرة والدولار. كما سيؤدي إلى خفض الفوائد على الإصدارات الجديدة.
- خفض العجز المالي لكي يوازي أو يكون أقل من ذلك لدولة الربط.
- خفض الدعم والحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد.
- لجم التضخّم والتوسّع النقدي والاستناد إلى الأدوات النقدية غير المباشرة.

يجب أن تكفل الإجراءات خفض العجز إلى ما دون الـ2% من الناتج المحلي لإعادة الثقة ما يؤدّي إلى دمج سعر الصرف حسب سعر السوق من دون التعرّض لانهيار متواصل في سعر الليرة.

طلب إضافي على الدولار = إنخفاض قيمة العملة المحلية

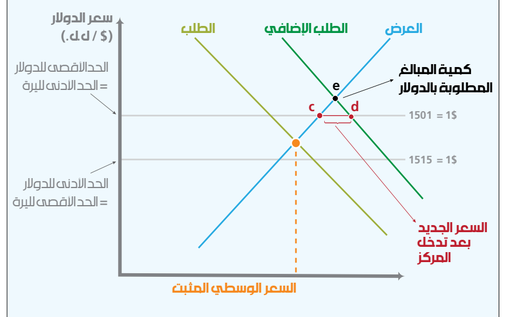

هذا الرسم يوضح كيف تنخفض قيمة العملة في حال وجود طلب زائد على الدولار، حيث أن الخط الأخضر يمثل **الطلب الزائد على الدولار**، والقسم cd يمثل **الطلب الزائد على الدولار** وتصبح e **سعر الصرف الجديد**

عرض إضافي للدولار = إرتفاع في قيمة العملة المحلية

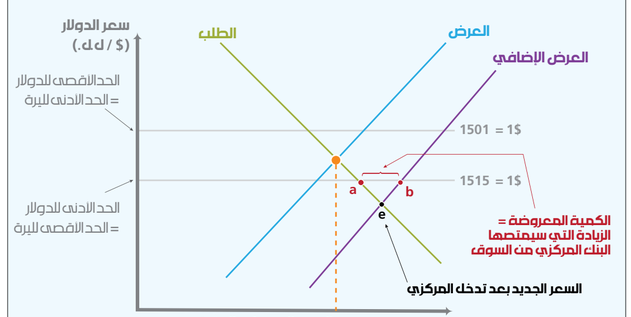

يمثل الخط البنفسجي **العرض الزائد للدولار** ويصبح ab **قيمة زيادة العرض** بينما تصبح e **القيمة الجديدة لسعر الصرف**

أصدر البنك الدولي تقريراً بعنوان «الآفاق الاقتصادية العالمية» يتوقّع فيه ارتفاع معدلات النموّ الاقتصادي العالمي إلى 5.2% في 0202، مع تعافي معدلات الاستثمار والتجارة تدريجاً، رغم أن «مخاطر التراجع لا تزال قائمة»، مخصصاً فصلاً كاملاً للحديث عن تشكّل موجات تراكم الديون العالمية واحتمال تحوّلها إلى أزمات مالية بفعل ضعف النموّ الاقتصادي كعامل أساسي. ولحظ ارتفاعاً كبيراً ومتسارعاً وأكثر تركّزاً في تراكم الديون الذي بدا يتشكّل في اقتصادات الدول الناشئة منذ 0102 وبلغ 581 تريليون دولار او ما يوازي 462% من الناتج العالمي ويتوزّع بين 55 تريليوناً في الدول المتقدمة و031 تريليوناً في الدول الناشئة

الديون العالمية تتراكم مجدداً

تعرض الاقتصاد العالمي لأربع موجات من تراكم الدين على مدى السنوات الخمسين الماضية. الموجات الثلاث الأولى انتهت إلى أزمات مالية في العديد من الاقتصادات الناشئة. وفي الموجة الأخيرة التي بدأت في عام 2010، شهدت هذه الاقتصادات ارتفاعاً كبيراً ومتسارعاً في تراكم الديون وأكثر تركّزاً مما شهدته الموجات السابقة. إن معدلات الفائدة الحالية المنخفضة، والتي تتوقع الأسواق أن تبقى على حالها في المدى المتوسط، قد تخفف من بعض المخاطر الناتجة من ارتفاع الدين، إلا أنه في كل الأحوال، الاقتصادات النائية تواجه معدلات نموّ ضعيفة، وتزايداً في الهشاشة، وتصاعداً في المخاطر العالمية. هناك سلّة من الخيارات في السياسات المتوافرة لخفض احتمالات

> **185 تريليون دولار من الديون المتراكمة منذ 2010 قد تطلق أزمات مالية في الدول المتقدمة والناشئة**

انتهاء حفلة الديون بأزمات وإذا حصلت هذه الأزمات فستخفف من وقعها.

موجة تراكم الدين الأخيرة أطلقتها الأزمة المالية العالمية في نهاية 2008 ما أدّى إلى ارتفاع الدين العالمي إلى نحو 230% من الناتج العالمي. في الاقتصادات المتقدمة، بلغت نسبة الناتج إلى الديون 170% في نهاية 2018 أو ما يوازي 55 تريليون دولار، أي بزيادة 54% مقارنة مع أرقام 2010. وفي المقابل، لا يزال الدين في الاقتصادات الناشئة مستقراً قرب مستوياته السابقة التي بلغها بعد الأزمة المالية العالمية، وبلغ 264% من الناتج العالمي في 2018 أو ما يوازي 130 تريليون دولار.

إن الديون المرتفعة تنطوي على مخاطر ملحوظة في الاقتصادات المتقدمة لأنها تجعلها أكثر هشاشة تجاه الصدمات الخارجية. إعادة تمويل الديون قد يصبح أكثر صعوبة خلال أوقات الضغوط المالية، ويحتمل أن يقود نحو أزمة. ارتفاع دين الحكومة يمكن أن يحدّ من فعالية التحفيز المالي ويمكن أن ينعكس سلباً على النموّ في المدى الطويل لأنه يثقل إنتاجية الاستثمار الخاص.

ورغم انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية، وإطالة آجال الاستحقاقات، إلا أن الموجة الأخيرة من تراكم الديون قد تعيد إنتاج أزمة مالية. أي صدمة عالمية مفاجئة، مثل ارتفاع معدلات الفائدة، أو ارتفاع المخاطر، يمكن أن يكون له المفعول نفسه. وهذه المخاطر ظهرت في الأرجنتين وتركيا اللتين شهدتا ارتفاعاً مفاجئاً في كلفة الاقتراض وتراجعاً في النمو في 2018.

وفي الاقتصادات الناشئة، ارتفعت المخاوف من تسارع زيادة الديون وعدم قدرتها على الولوج إلى الأسواق بمن فيها الدول غير المنضوية في نادي باريس، وذلك بسبب انعدام الشفافية وضعف الضمانات.

تشكّل موجات الديون الثلاث السابقة، ترافقَ مع تغيرات في أسواق المال وانخفاض معدلات الفائدة كنتيجة للسياسات النقدية التي جاءت ردّة فعل على الأزمة المالية العالمية. كذلك، ازدادت الديون المحلية وباتت تشكل حصّة أكبر، فيما أصبحت الديون المحمولة من الأجانب أكثر نشاطاً في الأسواق المحلية. والحال هذه موجودة في الموجة القائمة من الديون التي شهدت تزايداً ملحوظاً للمؤسسات المالية غير المصرفية. الهشاشة ارتفعت أيضاً. منذ 2010 ازدادت الديون الخارجية للاقتصادات الناشئة بنسبة 26% من الناتج في 2018 ما يعكس عجزًا كبيراً ومتزايداً في الحساب الجاري. في 2018، 55% من هذه الاقتصادات كان لديها ضعفاً في الحسابات الجارية مقارنة مع 2010، و44% منها ازداد عجز الحساب الجاري بنسبة 5% من الناتج.

لم يبلغ عمر موجة الدين الحالية أكثر من عقد، إلا أنها شملت منطقة اليورو وغالبية الاقتصادات الناشئة. وهذه الأخيرة، لم تشهد بعد أزمات مالية رغم الهشاشة التي لحقت بها، ما يثير سؤالاً أساسياً عما إذا كانت الموجة الحالية ستنتهي إلى أزمة في بعض هذه الدول كما توحي المؤشرات. وبالإضافة إلى معدلات الفائدة المنخفضة والوضعية المالية للدولة، فإن النموّ يشكّل عاملاً أساسياً في تحديد استدامة الدين. تباطؤ الاقتصاد كان عاملاً أساسياً في تراكم الديون.

من المهم للاقتصادات الناشئة أن تضع حكوماتها آليات ومؤسسات قادرة على إيجاد التوازن الملائم بين مميزات وكلفة الدين. وهذا الأمر يتضمن إدارة الدين، شفافية أعلى، ومراقبة للالتزامات. والبدائل من الاستدانة موجودة أيضاً لتمويل الإنفاق. يمكن إعادة صياغة الإنفاق العام بهدف تحفيز النموّ، بما في ذلك الإنفاق على التعليم والصحة وعلى البنية التحتية البيئية. والإيرادات الحكومية يجب أن تتضمن إدارة ضريبية أفضل. أجندة الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال تعدّ استثمارات مهمة وتزيد الإنتاجية لأن نمو القطاع الخاص يؤدي إلى توسيع قاعدة الإيرادات.

قراءات

شبح المصارف الزومبي

أليكس جونز *

قيل الكثير عن القطاع المصرفي الأوروبي، المتعثّر منذ بداية العقد الماضي. في تشرين الأول الماضي، على سبيل المثال، قال صندوق النقد الدولي إن مصارفَ حول العالم، تفوق قيمة أصولها 12 تريليون دولار ستظلّ في وضعية ماليّة هشّة، حتى لو حصل تعافٍ على مستوى الاقتصاد العالمي. من هذه الأصول، تعود 8,5 تريليون دولار إلى مدينين أوروبيين، الأمر الذي يوضح كمّ التحديات التي تواجهها مصارف القارّة. يتم انتقاد القطاع المصرفي الأوروبي باعتباره «أكبر من اللازم»، وفيه عدد كبير جداً من اللاعبين، ما يجعل من الصعب عليه أن يستثمر في تحقيق الربحية وأن يحظى برسملةٍ كافية. يمكن تفسير حالة المصارف الأوروبية عبر عوامل خارجية، مثل معدلات الفائدة المنخفضة وضعف النمو الاقتصادي، ولكن هذه العوامل لا تشرح لماذا يظلّ عدد كبيرٌ من مؤسّسات التسليف في العمل، رغم أنهم يعانون من ديون متزايدة وأصول تتقلّص، ولم تعد لديهم القدرة على تقديم القروض.

منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، تحوّلت أوروبا إلى أكبر حاضن في العالم لهذه المؤسسات المتعثرة. تُسمّى «المصارف الزومبي»، وهي لم يكن لها أن تستمر في العمل لولا الدعم المضمون الذي تقدّمه لها حكوماتها. في كثير من الحالات يكون المصرف وغالبية زبائنه المستدينين في حالة تعسّر وإفلاس، ما يعني أنه من غير المرجّح أن تقوم هذه المصارف، يوماً، باستعادة القروض التي أصدرتها. لهذا السبب تحمل «المصارف الزومبي» دائماً، معدّلات فائقة من الأصول المتعثّرة في بيانات موازناتها. وهي تقوم عادة بتسديد ديونها عبر قروض حكومية، ولكن من المستبعد للغاية أن تكون هذه المصارف في موقع يسمح لها بتقديم قروض جديدة. باعتبار أن قيمتُها الاقتصادية تقلّ عن الصفر، لا يمكن اعتبار مثل هذه المصارف «على قيد الحياة»، ولكن لأنها تستمر في العمل عبر تغذية «الحبل السرّي» الذي تقدّمه الحكومة، ولأنها تستمر في استقبال الودائع، لا يمكن من جهةٍ أخرى اعتبارها «ميتة». من هنا أُطلق تعبير «زومبي» على مثل هذه المؤسسات.

من جهة التأثير المديد الذي تسبّبه هذه الحالة على دولةٍ معينة، يمكن أن ننظر إلى اليابان التي عرفت تجربة مرعبة للغاية مع «المصارف الزومبي». منذ بداية التسعينيات، دفع انهيار في أسواق الأسهم والعقارات بعددٍ كبيرٍ من مؤسّسات الإقراض اليابانية إلى الإفلاس. بدلاً من السماح لها بالموت، قرّرت الحكومة اليابانية أن تُبقي هذه المصارف عاملةً عبر إنقاذها مالياً وتقديم ضمانات. كنتيجةٍ لذلك، استمرت هذه المصارف في استيعاب الودائع من زبائنها، ولكنها – وهنا المهم في الموضوع – توقفت عن استخدام هذه الودائع من أجل إقراض مدينين جدد. استمرّت المصارف بدعم زبائنها المترنّحين – الذين عُرفوا أيضاً باسم الشركات الزومبي – عبر إلغاء أو خفض ديونهم المتعثّرة. رغم متاعبها الخاصة، قامت هذه المصارف، في بعض الحالات، بالاستمرار في مدّ المدينين الزومبي المتعثّرين من أجل أن لا يتّضح حجم خسائرها الكامل. باعتبار أن المصارف والشركات الزومبي في اليابان لا تضخّ شيئاً في الاقتصاد، فهي شكّلت عبئاً أثّر على نمو الناتج الوطني، ما أنتج ما أصبح معروفاً باسم «العقد الضائع» اقتصادياً في اليابان.

في الواقع، كان النمو المتسارع للشركات الزومبي المذكورة أعلاه هو ما أدى إلى خلق المصارف الزومبي. حين تراكم شركة على نفسها عبئاً ساحقاً من الديون ولا تقدر على تسديد قرض مصرفي، لا يعود في وسعها – إن أرادت تخفيف حدّة الأزمة – غير أن تقنع المصارف بزيادة خطها الائتماني - عبر تقديم المزيد من التمويل أو/و تأجيل موعد السداد. لو قرّر المصرف أن يطلب تسديد القرض ودفع الزبون نحو الإفلاس، فإنّ ذلك سيسبّب موجة من الإفلاسات المشابهة لدى باقي الزبائن المتعثّرين. بدلاً من ذلك، تبقى المصارف على هذه «الزومبيات» في «غرفة إنعاش» عبر تمديد خطوطها الائتمانية لمنعها من الموت. كنتيجة لذلك، تضطر المصارف التي تحمل عدداً متزايداً من القروض غير المنتجة لأن تطلب الدعم المالي من الحكومة.

تعدّ إيطاليا من أوضح الأمثلة في أوروبا عن ظاهرة المصارف الزومبي. الدائنون الإيطاليون، وهم يجلسون على 360 مليار يورو من القروض السيئة، رضخوا لحقيقة أن غالبية هذه القروض لن يتم تسديدها أبداً، بسبب إفلاس المدينين، على مدى سنوات عدّة. تراجعت قيمة أسهم المصارف الإيطالية حين أضحى واضحاً أنها ستضطر إلى شطب قروض بمليارات الدولارات. هذه المؤسسات الدائنة تضمّ مصارف مثل «بانكا مونتي دي باشي دي سيينّا»، أقدم مصرفٍ في العالم، وهي اليوم أصبحت تُعدّ في مقام الزومبي لأنها لا تقدر على شطب ديون قدمتها إلى زبائن مفلسين حتى لا تُجبر على زيادة رسملتها كما تطلب القواعد التنظيمية.

يمكن مصارف الزومبي أيضاً أن تكون قاطرةً للفساد المالي الواسع، وهذا ما تشهد له تجربة دول مثل أوكرانيا. خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة في البلد، تبيّن أن الكثير من المصارف الأوكرانية تملك القليل جداً من الأصول وأنها لا تقرض أحداً. كان دورها ببساطة هو أن تُستخدم لتحويل الودائع إلى حسابات خارجية، وفي الغالب كان ذلك يتم لأهداف تتعلق بغسيل الأموال. لقد بدأ المصرف المركزي الأوكراني بـ«إبادة» هذا الزومبي بوتيرة متسارعة. في المقابل، تساعد هذه الإصلاحات في تثبيت القطاع المصرفي الأوكراني الذي كان هشّاً. منذ عام 2014، قام المصرف المركزي بإقفال أكثر من 80 مصرفاً من هذا النوع، وهو ما يساعد أوكرانيا على الخروج من ركودٍ قلّص ناتجها القومي بنحو 17% خلال العامين الماضيين.

يقول بعض المحلّلين إن مرض اليابان بالمؤسّسات الزومبي خلال الـ25 سنة الماضية قد يشبه ما سيحصل في الصين في السنوات القادمة. مع تباطؤ النموّ الاقتصادي وتراكم القروض السيئة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، قد يصبح إلزاماً على الشركات الزومبي المريضة أن تعتمد على المزيد من القروض فيما يبدأ الركود الاقتصادي. يوجد أصلاً الكثير من شركات الزومبي في قطاعات مثل الفولاذ والفحم، وهذا ينطبق أيضاً على الشركات المملوكة من الدولة. أحد الأسباب القليلة التي تمنع طفرةً مرعبة من الإفلاسات بين الشركات المملوكة من الدولة – وفي الديون التي لا يتم تحصيلها من قبل المصارف المملوكة من الدولة – هو أن هذا الدين يتم ضمانه عبر الدولة. الأمر المشجّع هو أن الحكومة قد وعدت بقتل 345 شركة زومبي بحلول 2020، ولكن لا يبدو أن هذا سيكون كافياً. لأن زبائن المصارف لا تسدّد ديونها، فالمصارف تحتاج بشكلٍ متزايد إلى التمويل والسيولة، ولأن القروض المصرفية تشكّل ثلاثة أرباع قطاع التمويل في البلد – إضافة إلى التباينات الكبيرة في القيمة الفعلية للقروض السيئة التي راكمتها المصارف الصينية – فإن نتائج هذا الوضع على النموّ المستقبلي في الصين قد تكون عميقة.

قد يكون أفضل طريق لبلد أو لإقليم لمحاربة نمو المصارف الزومبي هو نُموذج الولايات المتحدة. إثر الأزمة المالية العالمية، فرضت أميركا شروط ملاءة قاسية على دائنيها الذين يواجهون صعوبات، كما فرضت رفع رساميل المصارف المتعثّرة. بدأت المصارف بإعادة الرسملة: قاموا ببيع الكثير من أصولها ذات النوعية المنخفضة. بهذه الطريقة أصبحت المصارف الأميركية في حالة صحيّة أكثر بكثير من نظرائها في أوروبا التي استمرت الحكومات بإنقاذها، واستمرت بمراكمة الديون ورفض التسليف. فشلت اليابان أيضاً في تعلّم الدروس الصعبة من تاريخها الاقتصادي القريب، فحزمات الإنقاذ التي تمدّها المصارف والحكومة تستمرّ بالتواتر لضمان استمرار الزبائن الزومبي. من هنا، قد يكون ضرورياً فرض شروط رسملة أشدّ قسوة إن أرادت أوروبا النجاة من مرحلة ركود طويلة كما جرى في اليابان، ولو شاءت الصين، بالمثل، أن تتجنب المشاكل التي أصابت اليابان في التسعينيات والتي تستمر في الإثقال على البلد حتى اليوم.

* **نشر في انترناشيونال بانكر، كانون الثاني 2017**

النمو العالمي

تباطؤ الدول المتقدمة

في الاقتصادات المتقدمة يتوقع التقرير أن يبلغ النمو 1,4% في عام 2020، عازياً الأمر، جزئياً، إلى استمرار ضعف نمو قطاع الصناعات التحويلية. الولايات المتحدة ستسجّل انخفاضاً في النمو إلى 1,8% بسبب «التأثيرات السلبية لزيادة الرسوم في وقت سابق واشتداد حالة عدم اليقين»، فيما سيتراجع النمو في منطقة اليورو إلى 1% «متأثراً بضعف نشاط القطاع الصناعي». وفي الصين سيبلغ 5,9%.

تعقيدات الشرق الاوسط

يرى البنك الدولي أن «آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط تتوقف، في المدى المتوسط، على تخفيف وتيرة الصراعات المسلحة، والحدّ من تأثيراتها الإقليمية غير المباشرة»، مشيراً إلى أن هذا النموّ يرتبط بالصراعات الجيوسياسية وتراجع وتيرة تطبيق برامج الإصلاح، وتقلبات أسعار النفط وأثرها على الدول المصدرة للنفط أو المستوردة له، وكذلك على المخاطر الناجمة من تصاعد التوترات التجارية العالمية.

صفر في لبنان

في لبنان، يقدّر البنك الدولي أن معدلات النموّ كانت الأسوأ ليس فقط للعام الجاري بل للعامين المقبلين لتتواصل بذلك سلسلة نموّ تقارب الصفر ممتدة منذ عام 2017. والغريب في التقرير أنه يتوقع تسجيل نمو طفيف في السنة الجارية بمعدل 0,3% مقارنةً مع تقلص في النمو في السنة الماضية بمعدل 0,2%- وأن تتراوح المعدلات لعامي 2021 و 2022 بين 0,4% و 0,5%

مقال

«نحن» و«هم»؟

جورج سالم *

ينطلق بعض مناقشي الأزمة القائمة في البلاد من استخدام تعبير «نحن». هم يستخدمون هذه للإشارة بالصفة إلى أنهم يتحدّثون باسم اللبنانيين عموماً. يقولون نحن اللبنانيين. هم يحاولون فرض منهجهم على النقاش، وهذا خطأ حقيقي. هناك طبقات لها موقفها ولها حصّتها من الأزمة. هناك «نحن» وهناك «هم». فلا الهوية اللبنانية متماسكة، ولا الهوية الطائفية متماسكة. لقد تم تركيب هذه الهويات بهدف إلغاء الهوية الحقيقية، أي الهوية الطبقيّة. وهي عبارة عن علاقة إنتاج واستهلاك واستئثار بالثروة. بلا لبس، هناك شريحتان، واحدة تنتج وتستهلك، وأخرى تستأثر بالمنتج وتستهلك البشر والحجر.

الاقتصاد عندنا مثل خزان كبير للمياه. فإذا أخذنا من مياه الخزان أكثر مما نضع فيه، فسنصل إلى لحظة لا يعود فيه شيء. وهذا هو حالنا. نحن نسحب من الخزان ما يكفي لخدمة الدين وللاستيراد، وما تبقى من قاعدتنا الإنتاجية هو في حالة انكماش، كما إننا لا نقوم بأيّ عملية ادّخار. توقفت تدفّقات الدولارات من الخارج ما أوصلنا إلى اللحظة التي نحن فيها، حيث قيل إن الأزمة ثلاثية الأبعاد:

- أزمة ميزان المدفوعات.
- أزمة عجز الدولة نتيجة تراجع العائدات.
- أزمة القطاع المصرفي، حيث تدنّت الأصول، وتراكمت الديون السيئة، وزاد الضغط على السحوبات إلى حدّ يتخطى اختبار الإجهاد بحسب بازل ثلاثة «basel 3».

عملياً، كلّ ما سبق هو ظواهر لأزمة اجتماعية. والـ«نحن» هي صفة استترت خلفها الطبقة التي لا تزال تستحوذ على الثراء من خلال تسييل الموارد، بما في ذلك الموارد البشرية.

منذ ثلاثين سنة، و«نحن» نعمل في سياق الاستدانة بفوائد عالية، ما يؤدي إلى ارتفاع كلفة خدمة الدين، ثم نعود للاستدانة حتى نخدم الدين نفسه. بدلاً من الذهاب نحو سياسة مالية ونقدية تقوم على خفض الفوائد، وبدلاً من اعتماد سياسات مالية مقرونة بضرائب تصاعدية على الدخل والأصول، وبدلاً من دفع الناس إلى الاستثمار في الزراعة والصناعة والبنى التحتية، إنما دُفع الجميع نحو الاستدانة من أجل خلق الفقاعات، وتثبيت سعر الصرف لليرة خدمة للطبقة المثريّة. الليرة هنا لم تثبت من أجل دعم رغيف الخبز، هذا عمل محال، ولا يرتجى من هكذا طبقة حاكمة.

لكن حال السياسة المعتمدة من قِبل الدولة عندنا، تجعل رأسمال الدولة يخدم الدين وفوائده. وبدلاً من أن ندفع القطاع الخاص إلى تحمّل مسؤولياته في مشاريع التنمية، تلجأ السلطة عندنا إلى سياسة الفوائد العالية التي تضعها بقصد جلب الدولارات لخدمة الدين، أو لمنع هروب الأموال من الداخل إلى الخارج. ما يقود عملياً إلى محاصرة الأموال في هذه الدورة، وبالتالي لا يبقى هناك من يستثمر في الاقتصاد الحقيقي المنتج. بل يتفرّغ أصحاب الأموال للاستثمار في اقتصاد المضاربة والمدّخرات طويلة الأمد. وهذا يعني ببساطة، المزيد من الانكماش في السياسات النقدية والمالية، وهو أمر معتمد منذ ثلاثين سنة على الأقل.

انكماش السياسات يؤدّي بدوره إلى انكماش الناتج الكلّي، وإلى الإخلال بتوزيع الدخل لصالحهم «هم». لأن كعكة الاقتصاد يتقاسمها صاحب رأس المال بالأرباح والفوائد من جهة والعمال بالأجور من جهة ثانية. وتمظهرت هذه السياسات باختلال أكبر لمصلحة رأس المال. فـ«هم» كانوا يقتسمون الريع من رغيف العمل لأنّهم كرّسوا الريع المبني على الإنتاجية. وللتذكير، إن كلّ الأرباح في الطور الرأسمالي هي عبارة عن ريوع. فمثلاً، عندما يجري ابتكار تقنية جديدة يُكتسب الربح/ الريع. وباستخراج النفط، كذلك يُكتسب الربح/ الريع. لكن لبنان في طوره الرأسمالي هذا، لا هو ابتدع تقنية جديدة ولا استخرج نفطاً. ورغم هذا فقط حصل النمو. فماذا باع؟

عملياً، لبنان قام بتسييل موارده، لقد باع بيئته وشبابه، واستولى على العقول بأيديولوجية «نحن» و«هم» وهدر الرزق المقترن بإعادة إنتاج المجتمع، المجتمع الحقيقي. وبالتالي إعادة إنتاج الـ«نحن» الحقيقية. والتي من الأفضل أن تعيش في بيئة اجتماعية ناجعة. لكن الحقيقة أنّ حصة الأجور توزّعت مجدّداً وبطريقة مختلفة. انكمشت حصة الأجور، وصار عندنا نظام ذو شطرين من الأجور؛ فئة موظفي الدولة بأجور مرتفعة نسبياً مع ضمانات صحية وتقاعد، مقابل فئة بأجور متدنية ومن دون ضمانات، وفئة ثالثة مهاجرة.

لكن هذه الأجور تخرج من البلاد. فهي تُستهلك بالاستيراد وتدعم ديوناً خيالية جُلّها يتم تهريبه إلى الخارج. والأجور هذه، تُستثمر في أجيال قلّة ما تستفيد منها البلاد، لأن الانكماش ومقاييس خلق فرص العمل يقعان تحت أمرتهم «هم». ولم تكن يوماً سياسة خلق فرص العمل مرتبطة بالربحية لأن المكننة تختزل العمل الحي. فرص العمل تتأتّى بقوة العمل السياسي وأساسها مقياس اجتماعي. وبالتالي فإنّ السياسات طبقية. والسياسات المالية والنقدية ما هي إلا أدوات لجني الأرباح، خصوصاً عندما تكون هذه السياسات تحت سلطتهم «هم». لكن تصريف موجودات الخزان الاقتصادي، يصيبنا «نحن» الشعب الحقيقي. ويصيبنا بقلّة الكهرباء وكثرة الأمراض والفقر. أي يصيبنا بأساس وجودنا وإعادة إنتاج وجودنا. فـ«نحن» الحقيقية ليست تلك المغلفة بالهويّة الوطنية أو الطائفية. فهذه «نحن» وهمية. أما الـ«نحن» الحقيقية، فهي الجماهير التي تعاني من الفقر والأمراض الناجمة عن سياساتهم التوزيعية «هم».

لقد كانت الهويّة الوهمية الستار الذي تولّدت خلفه الأزمة الوجودية. ما عادت الأزمة أزمة هذه الهوية أو تلك. لقد صارت أزمة صحيّة بالحرف، وأزمة تقصّر من عمر الإنسان. وما جنوه «هم» من حصيلة الدخل، ارتبط عضوياً مع ما انتقص من عمرنا «نحن». حيث هدر الأعمار سعرٌ وربحية. وليس على صعيد لبنان فقط، بل على صعيد الكون كله. ولذلك فإن حربنا «نحن» هي حرب وجود ضدهم «هم». لكن علاقة الربحية باختزال الإنسان، تضعنا أمام أمر أكثر تعقيداً. ألا وهو الحروب والاقتتال. وهما أكثر الصناعات التي تختزل الإنسان. ولذلك فهي أكثر الصناعات ربحية. وفي ظل غياب عمل تنظيمي يدرك خطورة هذا المنزلق. ومن دون أيديولوجية تضع نصب أعينها مقارعة الإمبريالية، أي مقارعة صناعة الحرب الأكثر إدراراً للأرباح، سيكون استهلاك الذات نزهة أمام ما قد يأتي. عندئذ ستتحول الطبقة الحاكمة، أي «هم» من طبقة برجوازية ريعية نقدية، إلى برجوازية حرب نقدية. وسوف تخلق فرص العمل في بروليتاريا حربية وبهويات خرافية تستهلك نفسها ضمن عملية صناعة القتل الجماعي. بهذا المعنى، يمكن إدراك أن النفط لم يكن وحده غاية القوى الإمبريالية في العالم، لأن أرباح النفط تتقزّم أمام أرباح الحروب.

> **منذ ثلاثين سنة و«نحن» نعمل في سياق الاستدانة بفوائد عالية من أجل خلق الفقاعات وتثبيت سعر الصرف لليرة خدمة للطبقة المثريّة**

انجل بوليغان ـ المكسيك

وبالعودة إلى أولئك الذين يصرّون على القول بـ«نحن نعاني من أزمة»، فمن المفيد التوضيح، إننا بالطبع «نحن»، أي الجماهير من يعاني من الأزمة. لكنها أزمة وعي، أي إننا لا ندرك مدّة وعمق الأزمة ومسارها. لا ندرك أن استهلاك الإنسان والبيئة في الحرب أكبر من استهلاك هؤلاء من المديونية وأكثر درّاً للربحية. والأسوأ من ذلك، نحن لا ندرك الـ«نحن الوجودية». لو لم يع (Sisyphus) ظلم الآلهة لما تألّم (تروي الأسطورة الإغريقية أنه كان ماكراً إلى حدّ خداع إله الموت، ما فرض معاقبته من قبل كبير الآلهة زيوس، فألزمه بحمل صخرة من أسفل الجبل إلى أعلاه، فإذا وصل القمة تدحرجت إلى الوادي، فيعود إلى رفعها إلى القمة، ويظل هكذا حتى الأبد، فأصبح رمز العذاب الأبدي). وإن لم تع الجماهير ظلمهم «هم» فلن يتألموا كذلك. لا زالوا «هَم» قادرين على دفع نصف رواتب الطبقة العاملة فكيف ينقضّون على النصف الآخر من الطبقة العاملة. وما هذه الرواتب إلا استثمار آخر في صناعة الحرب الريعية.

عودة أيضاً إلى مسألة المديونية والحلول. الدين اليوم هو دين داخلي وليس خارجياً. الدين الخارجي يجبر المدين على معالجته بتفاهمات مع البنك الدولي ومع صندوق النقد الدولي، من خلال برامج تقشّف تجعل من الممكن سداد قسم كبير من هذا الدين بطريقة تستلب أكثر فأكثر من حيوات الجماهير. أما الدين الداخلي وهو الأكبر، فيمكن معالجته من قِبلنا «نحن». أي أن نرصد مقابلَه قدراتنا الإنتاجية المستقبليّة وبشروط أسهل. المصارف أخطات عندما منحت الدين لمن هو غير قادر على السداد. وهي المسؤولة عن عملها. ومن المفروض ألا تتم رسملتها بالضرائب على الشعب وبغطاء من صندوق النقد الدولي. ثم لماذا تتم دعوة صندوق النقد لكي يكون شمّاعة ومبرراً لإنقاذ مصارف أفلست بسبب سياساتها الخاطئة.

يجري الحديث هنا عن قصّ شعر «hair cut» وخلافه من المقترحات. هذه مصطلحات مشبوهة تريد أن تلقي باللوم على المنهوب المسلوب الإرداة بحكم تبنّيه لسياسة هوية تتبنّى الـ«نحن الخرافية». بدلاً من الـ«نحن الوجودية». لحسن الحظ إن التلوث البيئي والسياسات المفقرة تأتي على كلّ الطوائف. لأن البيئة كما البيئة الاجتماعية تشكّل كلّاً لا يتجزأ.

التحوّل الإيجابي اليوم يفترض أوّلاً إعادة الائتمان. فالاقتصاد الرأسمالي لا يتحرك من دون ائتمان، والمصارف انتكست وأغلقت فعلياً. والبقاء على حالنا اليوم، يعني أن لا شيء سيتحرك. والعلاج يجب أن يكون خاضعاً لنظرة ومصلحة لبنانية وليس وفق وصفة دولية، لأن النظام العالمي ومن ضمنه المؤسّسات المالية الدولية ستهتمّ فقط بإعادة ترتيب الوضع من أجل مصالح نفس الطبقة، أي من أجل مصالح الـ«هم»، يعني نفس الطبقة المصرفية والسياسية أصحاب العلاقات النقدية الدولية. وهؤلاء يحلمون بتجربة اليونان للقول بأنه يمكن لنا الخروج من الأزمة من دون تنازلات من قبلهم ومن دون تغيير في السياسات. علماً بأنه، لا اليونان ولا البرتغال خرجا من الأزمة. في اليونان اليوم، لا يزال الناتج يساوي ثلثي ما كان عليه من قبل، برغم ارتهان اليونان في سياساتها الخارجية لمصلحة الصهيونية.

مسألة الدين لا تعالج تحت الضغط. لن يكون أحد منّا ملزماً بسداد الدين الآن، «نحن» أمام مهمّة أولى وهي إعادة الائتمان من أجل الإنتاج. والقطاع المصرفي هو من يتحمّل المسؤولية كاملة. ومن غير المعقول، أن يماطل كي يأتي صندوق النقدي لترتيب إعادة رسملته بنحو 25 مليار دولار. هذه الكمية من الأموال كافية لإعادة تأهيل كل البنية التحتية للبلاد، بما فيها الأمن والماء والكهرباء بمشاركة الصين لو أردنا.

مشكلة القطاع المصرفي، أنه قام بدور معاكس لوظيفته. يفترض به خلق الائتمان للإنتاج. لكنهم تورّطوا في عملية إغراق البلاد في أزمة ربما أدّت إلى صناعة حربية جديدة. وذلك لأن المصارف كطبقة اجتماعية لا تنتمي إلينا «نحن»، إنما تنتمي إلى رأس المال النقدي الدولي الذي يتوسّع بالحروب. الـ25 مليار دولار، تكفي لشرب مياه معدنية من الحنفية. ولكهرباء مولّدة بالطاقة الشمسية، إضافة إلى رحلات استجمام إلى كوبا!

*باحث في الاقتصاد السياسي والاجتماعي